~~٨١٩~~

X

متن اشارات ابن سینا

تشرف بتملکه قلم التقدیر الی العبد الفقیر حسین المقدسی عفی عنه وعن والدیه ومشایخه آمین

١١٥٥

ملك الفقير محمد امير اللواء الشريف بمصر المحروسة

من كتب الفقير الشيخ مصطفى

٥

عدد اوراق ٢٢٣

عدد سطر ١٣

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده

RAĞIP P.
Ka. N.
814

T. C.
MİLLİ EĞİTİM [illegible]
RAĞIP P[illegible] FLIĞI
MÜZE[illegible]
Sayı: 678/1-2

٨٢٢

٨١٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

احمد الله على حسن توفيقه واساله
هداية طريقه والهام الحق بتحقيقه
وان يصلي على المصطفين من عباده
لرسالته وخصوصا على محمد واله وعترته
ايها الحريص على تحقق الحق اني مهد
اليك في هذه الاشارات والتنبيهات
اصولا وجملا من الحكمة ان اخذت الفطانة
بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها
ومبتدئ من علم المنطق ومنتقل عنه الى علم
الطبيعة وما قبله

النهج الاول في غرض المنطق

المراد

المراد من المنطق ان يكون عند الانسان آلة
قانونية تعصمه مراعاتها عن ان يضل في
فكره واعني بالفكر هاهنا ما يكون عند
اجماع الانسان ان ينتقل عن امور حاضرة
في ذهنه متصورة او مصدق بها تصديقا
علميا او ظنيا او وضعا وتسليما الى امور
غير حاضرة فيه وهذا الانتقال لا يخلو
من ترتيب فيما يتصرف فيه وهيأة وذلك
الترتيب والهيئة قد يقع على وجه صواب
وقد يقع لا على وجه صواب وكثيرا ما يكون
الوجه الذي ليس بصواب شبيها بالصواب
او موهما انه شبيه به فالمنطق علم يتعلم فيه
ضروب الانتقالات من امور حاصلة في

ذهن الانسان الى امور مستحصلة واحوال
تلك الامور وعدد اصناف ما ترتيب الانتقال
وهيأته جاريان على الاستقامة واصناف
ما ليس كذلك اشارة وكل تحقيق يتعلق
بترتيب لاشياء حتى يتادى منها الى غيرها
بل بكل تاليف فذلك التحقيق محوج الى
تعرف المفردات التي يقع فيها الترتيب
والتاليف لا من كل وجه بل من الوجه الذي
من اجله يصح ان يقعا فيه ولذلك لا يحوج
المنطقي الى ان يراعي احوالا من احوال المعاني
المفرده ثم ينتقل منها الى مراعات احوال
التاليف اشارة ولان بين اللفظ والمعنى
علاقة ما وربما اثرت احوال في اللفظ

في احوال في المعنى فلذلك يلزم المنطقي
ايضا ان يراعي جانب اللفظ المطلق من
حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم الا فيما
يقل اشارة ولان المجهول بازاء المعلوم
فكما ان الشيء قد يعلم تصورا ساذجا مثل
علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا
معه تصديق مثل علمنا ان كل مثلث فان
زواياه مساوية لقائمتين كذلك الشيء
قد يجهل من طريق التصور فلا يتصور معناه
الى ان يتعرف مثل ذي الاسمين والمنفصل
وغيرهما وقد يجهل من طريق التصديق
الى ان يتعلم مثل كون القطر قويا على ضلعي
القائمة التي يوترها فالسلوك الطلبي

منا في العلوم ونحوها اما ان يتجه الى تصور
يستحصل وقد جرت العادة بان يسمى الشئ
الموصل الى التصور المطلوب قولا شارحا
فمنه حد ومنه رسم ونحوه وان يسمى الشئ
الموصل الى التصديق المطلوب حجة فمنه
قياس ومنه استقراء ونحوه ومنهما يصار
من الحاصل الى المطلوب فلا سبيل الى درك
مطلوب مجهول الا من قبل حاصل معلوم
ولا سبيل ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم
الا بالتفطن للجهة التي لاجلها صار مؤديا
الى المطلوب اشارة فالمنطق ناظر في
الاصول المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب
وفي كيفية تاديها بالطالب الى المطلوب

المجهول

المجهول فقصارى من المنطق اذا ان
يعرف مبادى القول الشارح وكيفية
تاليفه حدا كان او غيره وان يعرف مبادى
الحجة وكيفية تاليفها قياسا كان او غيره
واول ما يفتتح منه فانما يفتتح من الاشياء
المفردة التي يأتلف منها الحد والقياس
ما يجرى مجراهما فلنفتتح الآن ولنبدأ بتعريف
كيفية دلالة اللفظ على المعنى اشارة الى
دلالة اللفظ على المعنى اللفظ يدل على
المعنى اما على سبيل المطابقة بان يكون
ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبازائه
مثل دلالة المثلث على الشكل المحيط به
ثلثة اضلع واما على سبيل التضمن بان يكون

المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه دلالة
المثلث على الشكل فانه يدل على الشكل لا
على انه اسم الشكل بل على انه اسم لمعنى
جزءه الشكل واما على سبيل الاستتباع
والالتزام بان يكون اللفظ دالا بالمطابقة
على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى
غيره كالرفيق الخارجي لا الجزء منه بل هو
مصاحب ملازم له مثل دلالة لفظ
السقف على الحائط والانسان على قابل
صنعة الكتابة اشارة الى المحمول اذا قلنا
ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه
ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن
معناه ان الشي الذي يقال له مثلث فهو

بعينه

بعينه يقال له انه شكل سواء كان في نفسه
معنى ثالثا او كان في نفسه احدهما اشارة
الى اللفظ المفرد والمركب اعلم ان اللفظ
قد يكون مفردا وقد يكون مركبا واللفظ
المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة
اصلا حين هو جزءه مثل تسميتك انسانا
بعبد الله فانك حين تدل بهذا على ذاته
لا على صفة من كونه عبد الله فلست تريد
بقولك عبد شيا اصلا فكيف اذا سميته
بعيسى بل في موضع آخر قد تقول عبد الله
وتعني بعبد شيا وحينئذ عبد الله نعت له
لا اسم وهو مركب لا مفرد والمركب هو ما
يخالف المفرد ويسمى قولا فمنه قول تام

وهو الذى كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم
او فعل وهو الذى تسميه المنطقيون كلمة وهو
الذى يدل على معنى موجود لشئ غير معين فى
زمان معين من الثلثة وذلك مثل قولنا حيوان
ناطق ومنه قول ناقص مثل قولك فى الدار
وقولك لا انسان فان الجزء من امثال هذين
يراد به الدلالة الا ان احد الجزئين اداة
لا يتم مفهومها الا بقرينة مثل لا وفى فان
القايل زيد فى او زيد لا لا يكون تبدل
على كمال ما يدل عليه فى مثله ما لم يقل
فى الدار ولا انسان لان فى ولا اداتان
ليستا كالاسماء والافعال اشارة الى اللفظ
الجزئى والفظ الكلى اللفظ قد يكون جزئيا

وقد يكون كليا والجزئى هو الذى نفس تصور
معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور
من زيد فاذا كان الجزئى كذلك فيجب ان
يكون الكلى ما يقابله وهو الذى نفس تصور
معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه فان
امتنع امتنع لسبب من خارج مفهومه
فبعضهم يكون مشتركا فيه بالفعل مثل الانسان
وبعضه مشتركا فيه بالقوة والامكان
مثل الشكل الكرى المحيط باثنتى عشرة قاعدة
مخمسات وبعضه ليس يقع فيه لا بالفعل
ولا بالقوة والامكان لسبب غير نفس مفهومه
مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى
مثال الجزئى زيد وهذه الكرة المحيطة بذلك

وهذه الشمس مثال الكلي لانسان والكرة
المحيطة بها مطلقة والشمس اشارة الى الذاتي
والعرض اللازم والمفارق وقد يكون من
المحمولات ذاتية وعرضية لازمة وعرضية
مفارقة ولنبدا بتعريف الذاتية اعلم
ان من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها
ولست اعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع
اليه في تحقق وجوده لكون الانسان موجودا
او مخلوقا او محدثا وكون السواد عرضا
بل المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في
ماهيته ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها
مثل الشكل للمثلث او الجسمية للانسان وهذا
لا يفتقر في تصور الجسم جسما الى ان يمتنع

عن

عن سلب المخلوقية عنه من حيث يتصوره جسما
ويفتقر في تصور المثلث مثلثا الى ان يمتنع
عن سلب الشكلية عنه وان كان هذا فرقا غير
عام بل قد يكون لبعض اللازمة غير المقومة
بهذه الصفة على ما سيتلى عليك ولكنه في
هذا الموضع فرق اشارة. الى الذاتي المقوم
اعلم ان كل شيء له ماهية فانه انما يتحقق
موجودا في الاعيان او متصورا في الاذهان
بان تكون اجزاؤه حاضرة معها واذا كانت
له حقيقة غير كونه موجودا احد الوجودين
وغير مقوم به فالوجود معنى مضاف الى
حقيقتها لازم او غير لازم واسباب وجوده
ايضا غير اسباب ماهيته مثل الانسانية

فانها فی نفسها حقیقة ما وماهیة لیس انها
موجودة فی الاعیان او موجودة فی الاذهان
مقوما لها بل مضاف الیها ولو کان مقوما
لها لاستحال ان یتمثل معناها فی النفس
خالیا عما هو جزوها المقوم فاستحال
ان یحصل لمفهوم الانسانیة فی النفس وجود
ویقع الشك فی انها هل لها فی الاعیان
وجود ام لیس اما الانسان فعسی ان لا
یقع فی وجوده شك لا بسبب مفهومه
بل بسبب الاحساس بجزئیاته ذلك ان نجد
مثالا لغرضنا من معان اخر فجمیع مقومات
الماهیة فی التصور وان لم یخطر بالبال
مفصلة کما لا یخطر کثیر من المعلومات

بالبال

بالبال لکنها اذا اخطرت بالبال تمثلت
فالذاتیات للشیء بحسب عرف هذا الموضع
من المنطق هی هذه المقومات ولان الطبیعة
الاصلیة التی لا یختلف فیها الا بالعدد
مثل الانسانیة فانها مقومة تشخص تشخص
تحتها ویفضل علیها الشخص بخواص له فهی
ایضا ذاتیة **اشارة الی العرض اللازم**
غیر المقوم فهذا هو المقوم واما اللازم غیر
المقوم ویخص باسم اللازم وان کان المقوم
ایضا لازما فهو الذی یصحب الماهیة ولا
یکون جزءا منها مثل کون المثلث مساوی
الزوایا لقائمتین وهذا وامثاله من لواحق
تلحق المثلث عند المقایسات لحوقا واجبا

ولكن بعد ما يقوم المثلث باضلاعه الثلاثة
ولو كانت امثال هذه مقومات لكان المثلث
وما يجرى مجراه يتركب من مقومات غير
متناهية وامثال هذه ان كان لزومها
بغير وسط كانت معلومة واجبة اللزوم
فكانت ممتنعة الرفع فى الوهم مع كونها
غير مقومة فان كان لها وسط تبينت
علمت واجبة به واعنى بالوسط ما يقرن
بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وهذا
الوسط ان كان مقوما للشئ لم يكن اللازم
مقوما له لان مقوم المقوم مقوم بل كان
لازما له ايضا فان احتاج الى وسط تسلسل
الى غير النهاية فلم يكن وسط وان لم يحتج

فهنالك

فهنالك لازم بين اللزوم بلا وسط وان كان
الوسط لازما متقدما واحتاج الى وسط
لازم آخر او مقوم غير متناه فى ذلك الى لازم
بلا وسط ايضا تسلسل الى غير النهاية فلا
بد فى كل حال من لازم بلا وسط وقد بان انه
ممتنع الرفع فى الوهم فلا تلتفت اذا الى
من قال ان كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه
فى الوهم ومن امثلة ذلك كون كل عدد مساويا
لآخر او مفاوتا له اشارة الى العرضى الغير
اللازم واما المحمول الذى ليس بمقوم ولا
لازم فجميع المحمولات التى يجوز ان يفارق
الموضوع مفارقة سريعة او بطيئة سهلة
او عسرة مثل كون الانسان شابا وشيخا

وقايما وجالسا **اشارة** ولما كان المقوم يسمى
ذاتيا فما ليس بمقوم لازما كان او مفارقا
فقد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضا وسنذكره

اشارة الى الذاتي بمعنى آخر وربما قالوا
في المنطق ذاتي في غير هذا الموضع منه
وعنوا غير هذا المعنى وذلك هو المحمول
الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع
وماهيته مثل ما يلحق المقادير او جنسها
من المناسبة والمساواة والاعداد من
الزوجية والفردية والحيوان من الصحة
والسقم وهذا القبيل من الذاتيات
يخص باسم الاعراض الذاتية مثل ما
يتمثلون به من الفطوسة للانف وقد يكون

ان

ان يرسم الذاتي برسم ربما جمع الوجهين
جميعا والذي يخالف هذه الذاتيات
فما يلحق الشيء لاجل امر خارج عنه اعم
منه لحوق الحركة للابيض فانها انما تلحقه
لانه جسم وهو معنى اعم منه او اخص
منه لحوق الحركة للموجود فانها انما تلحقه
لانه جسم وهو معنى اخص منه وكذلك
لحوق الضحاك الحيوان فانه انما يلحقه
لانه انسان **اشارة الى المقول في جواب
ما هو** يكاد المنطقيون الظاهريون عند
التحصيل عليهم لا يميزون بين الذاتي وبين
المقول في جواب ما هو فان اشتهى بعضهم
ان يميز كان الذي يؤول اليه قوله هو ان

المقول في جواب ما هو من جملة الذاتيات
ما كان مع ذاتية اعم ثم يتبلبلون اذا
حقق عليهم الحال في ذاتيات متى اعم
وليست اجناسا مثل اشياء يسمونها
فصول الاجناس وستعرفها لكن الطالب
بما هو انما يطلب الماهية وقد عرفت
الماهية وانها انما يتحقق بمجموع المقومات
فيجب ان يكون الجواب بالماهية وفرق
بين المقول في جواب ما هو وبين الداخل
في جواب والمقول في طريق ما هو فان
نفس الجواب غير الداخل في الجواب
والواقع في طريقه واعلم ان سؤال
السايل بما هو بحسب ما هو جهة كل افة

هو

هو انه ما ذاته وما مفهوم اسمه وانما هو
هو باجتماع ما يعمه وغيره وما يخصه
حتى يحصل ذاته المطلوب في هذا السؤال
تحققها والامر الاعم لا هو هوية الشيء
ولا مفهوم اسمه بالمطابقة ولهم ان
يقولوا انا نستعمل هذا اللفظ على عرف
ثان ولكن عليهم ان يدلوا على المفهوم من
المستحدث ويأثروه الى قدماءهم
دالين على ما اصطلحوا عليه عند النقل
كما هو عادتهم وانت عن قريب ستعلم
ان بهم عن العدول عن الظاهر في العرف
غنى **اشارة . الى اصناف المقول في جواب**
ما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو

من غير تغيير مفهوم العرف ثلثة احدها
بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحد على
ماهية الاسم كدلالة الحيوان الناطق
على الانسان والثاني بالشركة المطلقة
مثل ما يجب ان يقال حين يسأل عن جماعة
مختلفة فيها مثلا فرس وثور وانسان
ما هي وهنالك لا يجب ولا يحسن الا
الحيوان فاما الاعم من الحيوان كالجسم
فليس لها بماهية مشتركة بل جزء الماهية
المشتركة واما الفرس والانسان
ونحوهما فأخص دلالة مما يشمل تلك
الماهية واما مثل الحساس والمتحرك
بالارادة طبعا وان انزلنا انهما مقومان

مسا

مساويان لتلك الجملة معا بالشركة فليسا
يدلان على الماهية وذلك لان المفهوم
من الحساس والمتحرك وامثال ذلك بحسب
المطابقة هو مجرد انه شي له قوة حس
وحركة وكذلك مفهوم الابيض هو انه
شي ذو بياض فاما ما ذلك الشي فغير
داخل في مفهوم هذه الالفاظ الا على
طريق الالتزام حين يعلم من خارج انه
لا يمكن ان يكون شي من هذه الاجسام
واذا قلنا لفظة كذا يدل على كذا فانما
نعني به طريق المطابقة او التضمن دون
طريقة الالتزام وكيف والمدلول عليه
بطريق الالتزام غير محدود وايضا لو كان

المدلول عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان
ما ليس بمقوم صالحا للدلالة على ما هو
مثل الضحاك مثلا فانه من طريق الالتزام
يدل على الحيوان الناطق لكن قد اتفق
الجميع على ان مثل هذا لا يصلح في جواب ما
هو فقد بان ان الذي يصلح فيما نحن فيه
ان يكون جوابا عما هو ان نقول لتلك الجماعة
انها حيوانات وتجد اسم الحيوان موضوعا
بازاء جملة ما يشترك فيه من المقومات
المشتركة بينها التي تخصها وما في حكمها
وضعا شاملا انما تخلى عما يخص كل واحد
منها هذا واما الثالث فهو ما يكون شركة
وخصوصية معا مثل انه اذا سئل عن جماعة

هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الذي يصلح
ان يجاب به على الشرط المذكور انهم ناس
واذا سئل عن زيد وحده ما هو لست اقول
من هو كان الذي يصلح ان يجاب به انه انسان
لان الذي يفضل في زيد على الانسانية اعراض
ولوازم لاسباب في مادته التي منها خلق
وفي رحم امه وغير ذلك عرضت له لا
يتعذر علينا ان نقدر عروض اضدادها
في اول تكونه ويكون هو بعينه وليس
كذلك نسبة الانسانية الانسانية اليه
ولا نسبة الحيوانية الى الانسانية والفرسية
وذلك لان الحيوان الذي كان يتكون انسانا
فاما ان يتم تكونه عما يتكون منه فيكون انسانا

واما ان لا يتم تكونه فلا يكون لا ذلك الحيوان
ولا ذلك الانسان وليس يحتمل التقدير المذكور
من انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا
بل الحقه اضدادها او مغايراتها لكان
يتكون حيوانا غير انسان وهو ذلك الواحد
بعينه بل انما يجعله حيوانا ما يتقدمه
فيجعله انسانا فان كان على غير هذا الحكم
وليس ذلك على المنطقي **النهج الثاني في**
الالفاظ الخمسة المفردة والحد والرسم
اشارة **الى المقول في جواب ما هو الذي**
هو الجنس والمقول في جواب ما هو الذي
هو النوع كل محمول كلي يقال على ما تحته
في جواب ما هو فاما ان يكون حقايق ما

تحته مختلفة ليس بالعدد فقط واما ان
يكون بالعدد فقط مختلفا واما ما يتقوم
به من الذاتيات فغير مختلف اصلا
والاول يسمى جنسا لما تحته والثاني يسمى
نوعا ومن عادتهم ايضا ان يسموا كل واحد
من مختلفات الحقايق تحت القسم الاول
نوعا له وبالقياس اليه على ان اسم النوع
عند التحقيق انما يدل في الموضعين على
معنيين مختلفين ومما يسهو فيه المنطقيون
ظنهم ان النوع في الموضعين له دلالة واحدة
او مختلفة بالعموم والخصوص **اشارة**
الى ترتيب الجنس والنوع ثم ان الاجناس
قد تترتب متصاعدة والانواع تترتب متنازلة

وجب ان ينتهى واما الى ماذا ينتهى فى التصاعد
او فى التنازل من المعانى الواقع عليها
الجنسية والنوعية واما المتوسطات
من الطرفين فمما ليس شانه على المنطقى
وان تكلفه تكلف فضولا بل انما يجب عليه
ان يعلم ان ههنا جنسا عاليا او اجناسا
عالية هى اجناس الاجناس وانواعا
سافلة هى انواع الانواع واشيا متوسطة
هى اجناس لما دونها وانواع لما فوقها
وان لكل واحد منها فى مرتبته خواص
واما ان يتعاطى النظر فى كمية اجناس
الاجناس وماهيتها دون المتوسطات
والسافلة كان ذلك مهم وهذا غير مهم

لخروج

لخروج عن الواجب وكثيرا ما الهم الاذهان
زيغا عن الجادة اشارة الى الفصل واما
الذاتى الذى ليس يصلح ان يقال على الكثرة
التى كليته بالقياس اليها قولا فى جواب ما
هو فلاشك فى انه يصلح للتمييز الذاتى لها
عما يشاركها فى الوجود او فى جنس ما ولكن
يصلح ان يكون مقولا فى جواب اى شى هو
فان اى شى انما يطلب به التمييز المطلق
عن المشاركات فى معنى الشيئية فما دونها
وهذا هو المسمى بالفصل وقد يكون فصلا
للنوع الاخير كالناطق مثلا للانسان وقد
يكون للنوع المتوسط فيكون فصلا لجنس
النوع الاخير مثل الحساس فانه فصل للحيوان

وفصل جنس الانسان وليس جنسا للانسان
وان كان ذاتيا اعم منه فيعلم من هذا انه
ليس كل ذاتي اعم جنسا ولا مقولا في جواب
ما هو وكل فصل فانه بالقياس الى النوع
الذي هو فصله مقوم وبالقياس الى جنس
ذلك النوع مقسم اشارة الى الخاصة
والعرض العام اما الخاصة والعرض
العام فمن المحمولات العرضيه والخاصة
منها ما كان من اللوازم او العوارض غير
المقومه لكلي ما واحد من حيث ليس لغيره
سواء كان ذلك نوعا اخيرا او غير اخير
وسواء عم الجميع او لم يعم واما العرض
العام منها فهو ما كان موجودا في كلي

وفي غيره عم الجزئيات كلها او لم يعمه
وافضل الخواص ما عم النوع واختص به
وكان لازما لا يفارق وانفعها في تعريف
الشي به ما كان بين الوجود له مثال الخاصة
الضحاك للانسان وكون الزوايا مثل قائمتين
للمثلث مثال العرض العام الابيض
للبيضاء وربما قالوا العرض محذوفا
عنه العام ومتخلفوا المنطقيين يذهبون
الى ان هذا العرض هو العرض الذي يقال
مع الجوهر وهذا ليس من ذلك شي بل معنى
هذا العرض هو العرضي وقد يكون الشي
بالقياس الى كل خاصة وبالقياس الى ما
هو اخص منه عرضا عاما فان المشي والاكل

من خواص الحيوان ومن الاعراض العامه
بالقياس الى الانسان **تنبيه** هذه الالفاظ
الخمسة وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة و
والعرض العام تشترك كلها في انها تحمل
على الجزئيات الواقعة تحتها بالاسم والحد
اشارة الى رسوم الخمسة فالجنس يرسم
بانه كلي يحمل على اشيا مختلفة الحقايق في
جواب ماهو والفصل يرسم بانه كلي
يحمل على الشي في جواب اي شي هو في جوهره
والنوع يرسم باحد المعنيين انه كلي يحمل
على اشيا لا يختلف الا بالعدد في جواب
ماهو ويرسم بالمعنى الثاني انه كلي يحمل
عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا اوليا

والخاصة

والخاصة ترسم بانها كلية تقال على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتي والعرض
العام يرسم بانه كلي يقال على ما تحت
حقيقة واحدة وعلى غيرها قولا غير ذاتي
اشارة الى الحد، الحد قول دال على ماهية
الشي ولا شك في انه يكون مشتملا على مقوماته
اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه و فصله
لان مقوماته المشتركه هي جنسه والمقوم
الخاص فصله وما لم يجتمع للمركب ما هو
مشترك وما هو خاص لم يتم للشي حقيقته
المركبه وما لم يكن للشي تركيب في حقيقته
لم يدل عليها بقول فكل محدود مركب في
المعنى ويجب ان نعلم ان الغرض في التحديد

ليس هو التمييز كيف اتفق ولا ايضا بشرط
ان يكون من الذاتيات من غير اعتبار آخر بل
ان يتصور به المعنى كما هو واذا فرضنا ان شيئا
من الاشياء له بعد جنسه فصلان يساويانه
كما قد نظن ان الحيوان له بعد كونه جسما
ذا نفس فصلان كالحساس والمتحرك
بالارادة فاذا اورد احدهما وحده كفى
في الحد الذي يراد به التمييز الذاتي ولم
يكف في الحد الذي يطلب فيه ان يتحقق ذات
الشيء وحقيقته كما هو ولو كان الغرض في
الحد التمييز بالذاتيات كيف اتفق لكان
قولنا الانسان جسم ناطق مايت حدا تاما
وتنبيه اذا كانت الاشيا التي يحتاج

الى ذكرها في الحد معدودة وهي مقومات
الشيء لم يحتمل التحديد الا وجها واحدا
من العبارة التي تجمع المقومات على ترتيبها
اجمع ولم يمكن ان يوجز ولا ان يطول
لان ايراد الجنس القريب يغني عن تعديد
واحد واحد من المقومات المشتركة
اذا كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة
التضمن ثم يتم الامر بايراد الفصول
وقد علمت انه اذا زادت الفصول
على واحد لم يحسن الايجاز والحذف اذا
كان الغرض بالتحديد تصور كنه الشيء كما
هو وذلك يتبعه التمييز ايضا ثم لو تعمد
متعمد او سهى ساه او نسي ناس اسم الجنس

واتى بدله بحد الجنس لم ينقل انه خرج
عن ان يكون حادا استعظمين صنيعة في
تطويل الحد فلا ذلك الايجاز محمود كل
ذلك الحمد ولا هذا التطويل مذموم
كل ذلك الذم اذا حفظ فيه الواجب من
الجمع والترتيب وكثيرا ما ينتفع في الرسوم
بزيادة تزيد على الكفاية للتمييز وستعلم
الرسوم عن قريب ثم قول القايل ان الحد
قول وجيز كذا وكذا استضمن بيانا للشي
اضا في مجهول لان الوجيز غير محدود
فربما كان الشي وجيزا بالقياس الى شي
طويلا بالقياس الى غيره واستعمال المثال
هذا في حدود امور غير اضافية خطا

قد ذكر لهم في كتبهم فليتذكروه **اشارة**
الى الرسم واما اذا عرف الشي بقول مؤلف
من اعراضه وخواصه التي تخصه وجملتها
بالاجتماع فقد عرف ذلك الشي برسمه
واجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس اولا
لتقييد ذات الشي مثاله ما يقال للانسان
انه حيوان مشاء على قدميه عريض الاظفار
ضحاك بالطبع ويقال للمثلث انه
الشكل الذي له ثلث زوايا ويجب ان
يكون الرسم بخواص واعراض بينة للشي
فان من عرف المثلث بانه الشكل الذي
زواياه مثل قايمتين لم يكن رسمه الا للمهندس
اشارة الى اصناف من الخطا تعرض في

تعريف الاشيا بالحد والرسم اذا عرفت
نفعت بانفسها ودلت على اشكالها
في غيرها من القبيح ان يستعمل في الحدود
الالفاظ المجازية والمستعارة والغريبة
الوحشية بل يجب ان تستعمل فيها الالفاظ
الناصة المعتادة فان اتفق ان لا يوجد
للمعنى لفظ مناسب معتاد فليخترع له
لفظ من اشد الالفاظ مناسبة وليدل
على ما اريد به ثم ليستعمل وقد يسهو
المعرفون في تعريفهم فربما عرفوا الشي
بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يعرف
الزوج بانه العدد الذي ليس بفرد وربما
تخطوا ذلك فعرفوا الشي بما هو اخفى منه

كقول

كقول بعضهم ان النار هو الاسطقس
الشبيه بالنفس والنفس اخفى من النار
وربما تعدوا ذلك فعرفوا الشي بنفسه
بما لا يعرف الا بالشي اما مصرحا واما
مضمرا اما المصرح فمثل قولهم ان الكيفية
ما بها يقع المشابهة وخلافها ولا يمكنهم
ان يعرفوا المشابهة الا بانها اتفاق في
الكيفية فانها انما يخالف المساواة من
والمشاكلة بانها اتفاق في الكيفية لا في
الكمية وللنوع وغير ذلك واما المضمر
فهو ان يكون المعرف به ينتهي تحليل تعريفه
الى ان يعرف الشي وان لم يكن ذلك في اول
الامر مثل قولهم ان الاثنين زوج اول ثم

يحدون الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين
ثم يحدون المتساويين بانهما شيان كل
واحد منهما يطابق الآخر مثلا ثم يحدون
الشيئين بانهما اثنان ولابد من استعمال
الاثنينية في حد الشيئين من حيث هما
شيان وقد يسهو المعرفون فيكررون الشيء
في الحد حيث لا حاجة اليه فيه ولا ضرورة
اعني الضرورة التي تتفق في تحديد بعض
المركبات والاضافيات وعلى ما تعلم
في غير هذا الموضع ومثال هذا الخطا
قولهم ان العدد كثرة مجتمعة من آحاد
والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها ومثل
من يقول ان الانسان حيوان جسماني ناطق

والحيوان

والحيوان ماخوذ في حده الجسم حين يقال
انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة
فيكونون قد كرروا وهذان المثالان
قد يناسبان بعض ما سلف مما سبقت اليه
الاشارة ولكن الاعتبار مختلف واعلم
ان الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف الا با
مه في حكم المكررين المحذود في الحدوم
وتنبيه وانه قد يظن بعض الناس
انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد
منهما مع الاخر انه يجب من ذلك ان يعلم
كل واحد منهما بالآخر فيوخذ كل واحد
منهما في تحديد الآخر جهلا بالفرق بين ما
لا يعلم الشيء الا معه وبين ما لا يعلم

الشئ الا به وما لا يعلم الشئ الا معه يكون
لا محالة مجهولا مع كون الشئ مجهولا و معلوما
مع كونه معلوما وما لا يعلم الشئ الا به
يجب ان يكون معلوما قبل الشئ لا مع الشئ
ومن القبيح الفاحش ان يكون انسان له
يعلم ما الابن وما الاب فليسال ما الاب
فيقال هو الذي له ابن فنقول لو كنت
اعلم الابن لما احتجت الى استعلام الاب
اذ كان العلم بهما معا ليس الطريق هذا
بل ههنا ضرب آخر من التلطف مثل
ان يقال مثلا ان الاب حيوان تولد آخر
من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك
فليس في جميع هذا التبيين شئ يتبين بالابن

ولا فيه حوالة ولا نلتفت الى ما يقوله
صاحب الشاعوجي في باب رسم الجنس
بالنوع وقد تكلم عليه في كتاب الشفا
فهذا هو الآن ما اردناه من الاشارة
الى تعريف التركيب الموجه نحو التصور
ونحن منتقلون الى تعريف التركيب الموجه
نحو التصديق **النهج الثالث في التركيب**
الخبري. اشارة الى اصناف القضايا
هذا الصنف من التركيب الذي نحن مجمعون
على ان نذكره هو التركيب الخبري وهو الذي
يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب
واما هو مثل الاستفهام والالتماس والتمني
والترجي والتعجب ونحو ذلك فلا يقال فيها

صادق او كاذب الا بالعرض من حيث
قد يعبر بذلك عن الجنس واصناف التركيب
الخبرى ثلثة اولها الذى يسمى الحملى وهو
الذى يحكم فيه بان معنى محمول على معنى او
ليس بمحمول عليه مثاله قولنا ان الانسان
حيوان او ان الانسان ليس بحيوان فالانسان
وما يجرى مجراه فى اشكال هذا المثال
هو المسمى بالموضوع وما هو مثل الحيوان
ههنا فهو المسمى بالمحمول وليس حرف
سلب والثانى والثالث يسمونهما
الشرطى وهو ما يكون التاليف فيه بين
خبرين قد اخرج كل واحد منهما عن خبريته
الى غير ذلك ثم قرن بينهما ليس على

سبيل

سبيل ان يقال ان احدهما هو الاخر كما
كان فى الحملى بل على سبيل ان احدهما يلزم
الآخر ويتبعه وهذا يسمى المتصل والوضعى
او على سبيل ان احدهما يعاند الاخر
ويباينه وهذا يسمى المنفصل مثال الشرطى
المتصل قولنا اذا وقع خط على خطين
متوازيين كانت الخارجة من الزوايا مثل
الداخلة المقابلة ولولا اذا وكانت لكان
كل واحد من القولين خبرا بنفسه مثال
الشرطى المنفصل قولنا اما ان تكون هذه
الزاوية حادة او منفرجة او قايمة واذا
حذفت اما واو كانت هذه قضايا فوق
واحدة **اشارة. الى الايجاب والسلب**

الايجاب الحملى هو مثل قولنا الانسان
حيوان ومعناه ان الشئ الذى نفرضه
فى الذهن انسانا كان موجودا فى الاعيان
او غير موجود فيجب ان نفرضه حيوانا
ونحكم عليه بانه حيوان من غير زيادة
متى وفى اى حال بل على ما يعم الموقت
والمقيد ومقابليهما والسلب الحملى
هو مثل قولنا الانسان ليس بجسم وحاله
تلك الحال والايجاب المتصل مثل قولنا
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
اى اذا فرض الاول منهما المقرون به حرف
الشرط ويسمى المقدم لزمه الثانى المقرون
به حرف الجزا ويسمى التالى او صحبه من

غير

غير زيادة شئ آخر بعد والسلب المتصل
هو ما يسلب هذا اللزوم او الصحبة مثل
قولنا ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود والايجاب المنفصل مثل قولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان
يكون فردا وهو الذى يوجب الانفصال
والعناد والسلب المنفصل هو ما يسلب
الانفصال والعناد مثل قولنا ليس اما
ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
منقسما بمتساويين **اشارة الى الخصوص**
والاهمال والحصر اذا كانت القضية
حملية وموضوعها شئ جزئى سميت مخصوصة
اما موجبة واما سالبة مثل قولنا زيد

كاتب زيد ليس بكاتب واذا كان موضوعها
كليا ولم يبين كمية هذا الحكم اعني الايجاب
والسلب بل اهمل فلم يدل على انه عام
لجميع ما تحت الموضوع او غير عام سميت
مهملة مثل قولنا الانسان في خسر ليس
الانسان في خسر فان كان ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وتركه وادخال
التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة
العرب وليطلب ذلك في لغة اخرى
واما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا
نخلطها بغيرها واذا كان موضوعها كليا
وبين قدر الحكم وكمية موضوعه فان
القضية تسمى محصورة فان كان بين ان

الحكم

الحكم عام سميت القضية كلية وهي اما
موجبة مثل قولنا كل انسان حيوان واما
سالبة مثل قولنا ليس ولا واحد من الناس
بحجر وان كان انما بين الحكم في البعض ولم
يتعرض للباقي او تعرض بالخلاف فالمحصورة
جزئية اما موجبة كقولنا بعض الناس
كاتب واما سالبة كقولنا ليس بعض
الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب
فان نحوهما واحد وليسا يعمان في السلب
واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل
بالالف واللام على العموم فانه قد يدل
به على تعيين الطبيعة فهناك لا يكون موقع
اللام هو موقع كل الا ترى انك تقول

الانسان عام ونوع ولا تقول كل انسان
عام ونوع وتقول الانسان هو الضحاك
ولا تقول كل انسان هو الضحاك وقد يذكر
به على جزئي جرى ذكره او عُرف حاله
فتقول الرجل وتعني به واحدا بعينه وتكون
القضية ح مخصوصة واعلم ان اللفظ
الحاصر يسمى سورا مثل كل وبعض ولا
واحد ولا كل ولا بعض وما يجري هذا
المجرى مثل طرا واجمعين ومثل هيچ
بالفارسية في الكلي السالب **اشارة**
الى حكم المهمل واعلم ان المهمل ليس يوجب
التعميم لانه انما يذكر فيه طبيعة تصلح
ان تؤخذ كلية وتصلح ان تؤخذ جزئية فأخذها

الساذج بلا قرينة مما لا يوجب ان نجعلها
كلية ولو كان ذلك يقضي عليها الكلية
والعموم لكانت طبيعة الانسان تقتضي
ان تكون عامة فما كان الشخص يكون انسانا
لكنها لما كانت تصلح ان تؤخذ كلية وهنالك
تصدق جزئية ايضا فان المحمول على الكل
محمول على البعض والمسلوب وتصلح
ان تؤخذ جزئية ففي الحالين يصدق الحكم
بها جزئيا فالمهملة في قوة الجزئية وكون
القضية جزئية الصدق تصريحا لا يمنع
ان يكون مع ذلك كلية الصدق فليس اذا
حكم على البعض بحكم وجب من ذلك ان
يكون للباقي بالخلاف فالمهمل وان كان

تصريحه فى قوة الجزى فلا مانع ان يصدق
كليا اشارة الى حصر الشرطيات واهمالها
والشرطيات ايضا فقد يوجد فيها
اهمال وحصر فانك اذا قلت كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت
دايما اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا فقد حصرت الحصر الكلى الموجب
واذا قلت ليس البتة اذا كانت الشمس
طالعة فالليل موجود او قلت ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما
ان يكون النهار موجودا فقد حصرت
الحصر الكلى السالب واذا قلت قد يكون
اذا طلعت الشمس فالسماء متغيمة او

قلت

قلت قد يكون اما ان يكون فى الدار زيد واما
ان يكون فيها عمرو فقد حصرت الحصر
الجزى الموجب واذا قلت ليس كلما كانت
الشمس طالعة فالسماء مصحية او قلت
ليس دايما اما ان يكون الحمى صفراوية
واما دموية فقد حصرت الحصر الجزى
السالب اشارة الى تركيب الشرطيات
من الحمليات يجب ان تعلم ان الشرطيات
كلها تنحل الى الحمليات ولا ينحل فى اول
الامر الى اجزاء بسيطة واما الحمليات
فانها هى التى تنحل الى البسايط او ما فى
قوة البسايط اول انحلالها والحملية
اما ان يكون جزاها بسيطين كقولنا الانسان

مشاء او في نوع البسيط كقولنا الحيوان
الناطق المايت مشاء او منتقل بنقل قدميه
وانما كان هذا في نوع البسيط لان المراد
به شيء واحد في ذاته ومعنى يمكن ان يدل
عليه بلفظ واحد اشارة الى العدول
والتحصيل وربما كان التركيب من حرف
السلب مع غيره كمن يقول زيد هو غير
بصير ويعني بغير البصير الاعمى او معنى
اعم منه وبالجملة ان تجعل الغير مع
البصير ونحوه كشيء واحد ثم تثبته
او تسلبه فيكون الغير وبالجملة حرف
السلب جزءا من المحمول فان اثبت المجموع
كان اثباتا وان سلبه كان سلبا كما تقول

زيد

زيد ليس غير ويجب ان تعلم ان حق كل قضية
حملية ان يكون لها مع معنى المحمول والموضوع
معنى الاجتماع بينهما وهو ثالث معنييهما
واذا توخى ان يطابق باللفظ المعنى بعده
استحق هذه الثالث لفظا ثالثا يدل عليه
وقد يحذف ذلك في لغات كما يحذف تارة
في لغة العرب اصلا كقولنا زيد كاتب
وحقه ان يقال زيد هو كاتب وقد لا
يمكن حذفه في بعض اللغات كما في الفارسية
الاصلية است كما في قولنا زيد دبير است
وهذه اللفظة تسمى رابطة فاذا ادخل
حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا
زيد ليس هو بصيرا فقد دخل النفي على

الايجاب فرفعه وسلبه واذا ادخلت
الرابطة على حرف السلب جعلته جزءًا
من المحمول فكانت القضية ايجابا مثل
قولك زيد هو غير بصير وربما يضاعف
في مثل قولك زيد ليس هو غير بصير
فكانت الاولى داخلة على الرابطة للسلب
والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة
اياها جزءًا من المحمول والقضية التي نحوها
هكذا تسمى معدولة وصغيرة وغير محصله
وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع ايضا
فاما ان المعدول يدل على العدم المقابل
للملكه او على غيره حتى يكون غير بصير
انما يدل على الاعمى فقط او على كل فاقد

للبصر من الحيوان ولو كان طبعا اوما هو
اعم من ذلك فليس بيانه على المنطقي
بل على اللغوي بحسب لغة لغة وانما يلزم
المنطقي ان يضع ان حرف السلب اذا خرج
عن الرابطة وكان مربوطا بها كيف كان
وان القضية اثبات صادقة كانت او كاذبة
وان الاثبات لا يمكن الا على ثابت متمثل
في وجود او وهم فيثبت عليه الحكم
بحسب ثباته واما النفي فيصح ايضا من
غير الثابت كان كونه غير ثابت واجبا
او غير واجب اشارة الى القضايا الشرطية
اعلم ان المتصلات والمنفصلات من الشرطيات
قد تكون مؤلفات من حمليات ومن شرطيات

ومن خلط فانك اذا قلت ان كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان
تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا فقد ركبت متصلة من متصلة
ومنفصلة واذا قلت اما ان يكون ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا
يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل
معدوم فقد ركبت المنفصلة من متصلتين
واذا قلت ان كان هذا عددا فهو اما زوج
واما فرد فقد ركبت المتصلة من حملية
ومنفصلة وعليك ان تعد من نفسك
ساير الاقسام والمنفصلات منها حقيقيه
وهي التي يراد فيها بانه لا يخلو الا من

احد الاقسام البته بل يوجد واحد منها
فقط فربما كان الانفصال الى جزئين وربما
كان الى اكثر وربما كان غير داخل في الحصر
ومنها غير حقيقيه مثل الذي يراد فيها
باما معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو
عن الاقسام مثل قولك في جواب من
يقول ان هذا الشي حيوان شجر انه
اما ان يكون حيوانا واما ان يكون شجرا
وكذلك جميع ما يشبهه ومنها ما يراد
فيها باما منع الخلو وان كان يجوز اجتماعها
وهو جميع ما يكون تحليله يودي الى
حذف جزء من الانفصال الحقيقي وايراد
لازمه اذا لم يكن مساويا له مثل قولهم

اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يغرق

اى واما ان لا يكون فى البحر ويلزمه ان لا

يغرق واما المثال الاول فقد كان المورد

ما انما يمكن مع النقيض ليس ما يلزم النقيض

وكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو وهذا

يمنع الخلو ولا يمنع الجمع وقد يكون لغير

الحقيقى اصناف اخر وفيما اوردناه

ههنا كفايه ويجب عليك ان تجرى امر

المتصل والمنفصل فى الحصر والاهمال

والتناقض والعكس مجرى الحمليات

على ان يكون المقدم كالموضوع والتالى

كالمحمول اشارة الى هيات تلحق القضايا

وتجعل لها احكاما خاصة فى الحصر وغيره

انه قد يزاد فى الحمليات لفظة انما فيقال

انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض

الناس كاتبا فيتبع ذلك زيادة فى المعنى

لم تكن مقتضاة قبل هذه الزيادة بمجرد

الحمل لان هذه الزيادة تجعل الحمل مساويا

او خاصا بالموضوع وكذلك قد تقول

ان الانسان هو الضحاك بالالف واللام

فى لغة العرب فيدل على ان المحمول مساو

للموضوع وكذلك تقول ليس انما يكون

الانسان حيوانا او تقول ليس الانسان هو

الضحاك ويدل على سلب الدلالة الاولى

فى الايجابين وتقول ايضا ليس الانسان

الا الناطق فيفهم منه احد معنيين احدهما

انه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق و
وليس يقتضي الانسانية معنى آخر والثاني
انه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل
انسان ناطق ونقول في الشرطيات
ايضا لما كان النهار راهنا كانت الشمس
طالعة وهذا يقتضي مع ايجاب الاتصال
دلالة تسليم المقدم ووضعه ليتسلم
منه وضع التالي وكذلك نقول ليس يكون
النهار الا والشمس طالعة نريد به كلما كانت
النهار موجودا فالشمس طالعة فيفيد
هذا القول حصرا في الفحوى ونقول
ايضا لا يكون النهار موجودا او تكون
الشمس طالعة وهو قريب من ذلك

ونقول

ونقول ايضا لا يكون هذا العدد زوج
المربع وهو فرد وهذا في قوة قولك اما
ان لا يكون هذا العدد زوج المربع واما
ان لا يكون فردا **اشارة الى شروط القضايا**
يجب ان تراعي في الحمل والاتصال والانفصال
حال الاضافة مثل انه اذا قيل ح هو والد
فليراع لمن وكذلك الوقت والمكان
والشرط مثل انه اذا قيل كل متحرك متغير
فليراع ما دام متحركا وكذلك ليراع حال
الجزء والكل وحال القوة والفعل
فانه اذا قيل ان الخمر مسكرة فليراع ا بالقوة
او بالفعل والجزء اليسير او المبلغ الكبير
فان اهمال هذه المعاني مما يوقع غلطا

كثيرا

النهج الرابع فى مواد القضايا وجهاتها

اشارة الى مواد القضايا

لا يخلو المحمول فى القضية او ما يشبهه
سواء كانت موجبة او سالبة من ان
يكون نسبته الى الموضوع نسبة الضرورى
الوجود فى نفس الامر مثل الحيوان فى
قولنا الانسان حيوان او ليس بحيوان او
نسبة ما ليس ضروريا لا وجوده ولا عدمه
مثل الكاتب فى قولنا الانسان كاتب او ليس
بكاتب او نسبة ضرورى العدم مثل الحجر
فى قولنا الانسان حجر الانسان ليس بحجر
فجميع مواد القضايا هى هذه مادة واجبه
ومادة ممكنه ومادة ممتنعه ونعنى بالمادة

هذه الاحوال الثلاثه التى يصدق عليها فى
الايجاب والسلب هذه الالفاظ الثلاثه
لو صرح بها

اشارة الى جهات القضايا والفرق بين المطلقة والضروريه

كل
قضية فاما مطلقة عامة الاطلاق
وهى التى بين فيها حكم من غير بيان ضروريه
او دوامه او غير ذلك من كونه حينا من
الاحيان او على سبيل الامكان واما ان
يكون قد بين شى من ذلك اما ضرورة
واما دوام من غير ضرورة واما وجود
من غير دوام وضرورة والضرورة
قد تكون على الاطلاق وقد تكون معلقة
بشرط والشرط اما دوام وجوب الذات

مثل قولنا الانسان بالضرورة جسم ناطق
ولسنا نعني بها ان الانسان لم يزل ولا يزال
جسما ناطقا فان هذا كاذب على كل شخص
انساني بل نعني به انه ما دام موجود الذات
انسانا فهو جسم ناطق وكذلك الحال
في كل سلب يشبه هذا الايجاب واما
دوام كون الموضوع موصوفا بما وضع
معه مثل قولنا كل متحرك متغير وليس معناه
على الاطلاق ولا ما دام موجود الذات
بل ما دام ذات المتحرك متحركا وفرق بين
هذا وبين الشرط الاول لان الشرط الاول
وضع فيه اصل الذات وهو الانسان
وههنا وضع الذات بصفة تلحق الذات

وهو

وهو المتحرك فان المتحرك له ذات وجوهر
تلحقه انه متحرك وغير متحرك وليس الانسان
والسواد كذلك او شرط محمول او وقت
معين كما للكسوف او وقت غير معين كما
للتنفس والضرورة بالشرط الاول
وان كانت بالاعتبار غير الضرورة المطلقة
التي لا يلتفت فيها الى شرط فقد يشتركان
ايضا في معنى اشتراك الاخص والاعم
او اشتراك اخصين تحت اعم اذا اشترط
في المشروطة ان لا يكون للذات وجود دايما
وما يشتركان فيه هو المراد في قولهم قضية
ضرورية واما ساير ما فيه شرط الضرورة
والذي هو دايم من غير ضرورة فهو اصناف

المطلق الغير الضروري واما مثال الذي
هو دايم غير ضروري فمثل ان يتفق تشخص
من الاشخاص ايجاب عليه او سلب منه
صحبة ما دام موجودا ولم يكن يجب تلك
الصحبة كما انه قد يصدق ان بعض الناس
ابيض البشرة ما دام موجود الذات
وان كان ليس بضروري ومن ظن انه لا يوجد
في الكليات حمل غير ضروري فقد اخطا
فانه جايز ان يكون في الكليات ما يلزم
كل تشخص منه اذ كانت له اشخاص كثيرة
ايجاب او سلب وقتا ما بعينه مثل ما
للكوكب من الشروق والغروب وللنيرين
مثل الكسوف او وقتا غير معين مثل ما يكون

لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه
والقضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات
فقد يخص باسم المطلقة وقد يخص باسم
الوجودة كما خصصناها به وان كان لا
تشاح في الاسما **اشارة الى جهة الامكان**
الامكان اما ان يعنى به ما يلازم سلب
ضرورة العدم وهو الامتناع على ما هو
موضوع له في الوضع الاول وهنالك
ما ليس بممكن فهو ممتنع والواجب محمول
عليه هذا الامكان واما ان يعنى به ما
يلازم سلب الضرورة في العدم والوجود
جميعا على ما هو موضوع بحسب النقل
الخاصي حتى يكون الشيء يصدق عليه الامكان

وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى ثالث فكانه
اخص من الوجهين المذكورين وهو ان يكون
الحكم غير ضروري البتة ولا في وقت
كالكسوف ولا في حال كالتغير المتحرك
بل يكون مثل الكتابة للانسان فيكون ح
الاعتبارات اربع واجب وممتنع وموجود
له ضرورة ما وشيء لا ضرورة له البتة
وقد يقال ممكن ويفهم منه معنى آخر وهو
ان يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما
يوصف به الشيء في حال من احوال الوجود
من ايجاب او سلب بل بحسب الالتفات
الى حاله في الاستقبال فاذا كان ذلك
المعنى غير ضروري الوجود او العدم في

الاول في نفيه واثباته جميعا حتى يكون ممكنا
ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير ممتنع ان
يكون وغير ممتنع ان لا يكون فلما كان الامكان ن
بالمعنى الاول يصدق في جانبيه جميعا خصه
الخاص باسم الامكان وصار الواجب لا
يدخل فيه وصارت الاشيا بحسبه اما ممكنة
واما واجبة واما ممتنعة وكان بحسب المفهوم
الاول اما ممكنة واما ممتنعة فيكون غير
الممكن بحسب هذا المفهوم اي الثاني الخاص
بمعنى غير ما ليس بضروري فيكون الواجب
ليس بممكن بهذا المعنى وهذا الممكن يدخل
فيه الموجود الذي لا دوام ضرورة لوجوده
وان كانت له ضرورة في وقت ما كالكسوف

اى وقت فرض له فى المستقبل فهو ممكن ومن
يشترط فى هذا ان يكون معدوما فى الحال
فيشترط ما لا ينبغى وذلك لانه يحسب انه
اذا جعله موجودا اخرجه الى ضرورة
الوجود ولا يعلم انه اذا لم يجعله موجودا
بل فرضه معدوما فقد اخرجه الى ضرورة
العدم فان لم يضر هذا لم يضر ذاك

اشارة الى اصول وشروط فى الجهات

وههنا اشيا يلزمك ان تراعيها اعلم ان
الوجوب لا يمنع الامكان وكيف والوجوب
يدخل الامكان الاول والموجود بالضرورة
المشروطة يصدق عليه الامكان الثانى
والموجود فى الحال لا ينافى المعدوم فى

ثانى الحال فضلا عما لا يجب وجوده ولا
عدمه فانه ليس اذا كان الشئ متحركا فى الحال
يستحيل ان لا يتحرك فى الاستقبال فضلا
عن ان يكون غير ضرورى له ان يتحرك
وان لا يتحرك فى كل حال فى الاستقبال واعلم
ان الدائم غير الضرورى فان الكتابة قد
تسلب عن شخص ما دائما فى حال وجوده
فضلا عن حال عدمه وليس ذلك السلب
بضرورى واعلم ان السالبة الضرورية
غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة
غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية
التى بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام
وهذه الاشيا وتفاصيل مفهومات الممكن

قد يغفل عنها الفطن فيكثر بسببها الغلط

اشارة الى تحقيق الكلية الموجبة فى الجهات

اعلم انا اذا قلنا كل ج ب فلسنا نعنى به
ان كلية ج ب او الجيم الكلى هو ب
بل نعنى به ان كل واحد واحد مما يوصف
بج كان موصوفا بج فى الفرض الذهنى او
فى الوجود وكان موصوفا بذلك دايما
او غير دايم بل كيف اتفق فذلك الشئ
موصوف بانه ب من غير زيادة انه موصوف
به وقت كذا او حال كذا او دايما فان
جميع هذا اخص من كونه موصوفا
به مطلقا فهذا هو المفهوم من قولنا
كل ج ب من غير زيادة جهة من الجهات

وهذا

وهذا المفهوم يسمى مطلقا عاما مع حصر
فان زدنا شيئا آخر فقد وجهناه وتلك
الزيادة مثل ان تقول بالضرورة كل ج
ب حتى يكون كانا قلنا كل واحد واحد
مما يوصف دايما او غير دايم فانه ما
دام موجود الذات فهو ب بالضرورة
وان لم يكن مثلا ج فانا لم نشترط انه بالضرورة
ب ما دام موصوفا بانه ج بل اعم من ذلك
ومثل ان تقول كل ج ب دايما حتى يكون كانا
قلنا كل واحد واحد من ج على البيان الذى
ذكرناه يوجد له ب دايما ما دام موجود
الذات من غير ضرورة واما انه هل
يصدق هذا الحمل الموجب الكلى فى حال

او يكون دايم الكذب اي انه هل يمكن ان
يكون ما ليس بضروري دايما في كل واحد
او مسلوبا دايما عن كل واحد او لا يمكن
هذا بل يجب ان يوجد ما ليس بضروري
في البعض لا محاله ويسلب عن البعض لا
محاله فاما ليس على المنطقي ان يقضي فيه
بشيء وليس من شرط القضيه في ان ينظر
فيها المنطقي ان يكون صادقه فقد
ينظر ايضا فيما لا يكون الا كاذبا ومثل
ان يقول كل واحد مما يقال له ح على البيان
المذكور فانه يقال له ب لا ما دام موجود
الذات بل وقتا بعينه كالكسوف او
بغير عينه كالتنفس للانسان او حال كونه

مقولا له ح وهو مما لا يدوم ومثل قولنا كل
متحرك متغير وهذه اصناف الوجوديات
ومثل ان نقول كل واحد مما يقال له ح
على البيان المذكور فانه يمكن ان يوصف
ب الامكان العام او الخاص او الاخص
وعلى طريقة قوم فان لقولنا كل ح ب
بالوجود وغيره وجها آخر وهو ان معناه
كل ح ما في الحال او في الماضي فقد وصف
بانه ب وقت وجوده وح يكون قولنا
كل ح ب بالضروره وهو مما يشتمل على
الازمنه الثلاثه واذا قلنا كل ح ب
مثلا بالامكان الاخص فمعناه كل ح في
اي وقت من المستقبل يفرض فيصح ان يكون

ت وان لايكون ونحن لانبالي ان نراعي هذا
الاعتبار ايضا وان كان الاول هو المناسب

اشارة الى تحقيق الكلية السالبة في الجهات

انت تعلم على اعتبار ما سلف لك ان الواجب
في الكلية السالبة المطلقة الاطلاق
العام الذي يقتضيه هذا الضرب من
الاطلاق ان يكون السلب يتناول كل
واحد واحد من الموصوفات بالموضوع
الوصف المذكور تناولا غير مبين
الوقت والحال حتى يكون كانه تقول كل
واحد واحد مما هو ج ينفي عنه ب من غير
بيان وقت النفي وحاله لكن اللغات التي
تعرفها قد خلت في عاداتها عن استعمال

النفي الكلي على هذه الصورة واستعملت للحصر
السالب الكلي لفظا يدل على زيادة معنى
على ما يقتضيه الاطلاق فيقولون بالعربية
لا شيء من ج ب ويكون مقتضى ذلك عندهم
انه لا شيء مما هو ج يوصف البتة بانه
ب ما دام موصوفا بانه ج وهو سلب
عن كل واحد من الموصوفات ما دامت
موضوعة له الا ان لا يوضع له وكذلك
ما يقال في فصيح لغة الفرس هيچ ج ب
نيست وهذا الاستعمال يشتمل الضروري
وضربا واحدا من ضروب الاطلاق
الذي شرطه في الموضوع وهذا قد
غلط كثيرا من الناس ايضا في جانب الكلي

الموجب لكن السالب الكلى المطلق بالاطلاق
العام اولى الالفاظ به هو ما يساوى
قولنا كل ج يكون لس ب او يسلب عنه
ب من غير بيان وقت وحال وليكن
السالب الوجودى وهو المطلق الخاص
ما يساوى قولنا كل ج ينفى عنه ب نفيا
غير ضرورى ودايم واما فى الضرورة
فلا بعد بين الجهتين والفرق بينهما ان
قولنا كل ج فبالضرورة ليس ب
يجعل الضرورة لحال السلب عند واحد
واحد وقولنا بالضرورة لا شى من ج
ب يجعل الضرورة لكون السلب عاما
وللحصر ولا يتعرض لواحد واحد

الا بالقوة فيكون مع اختلاف المعنى ليس
بينهما افتراق فى اللزوم من حيث صح احدهما
صح الآخر وهل هذا القياس فاقض فى
الامكان **اشارة الى تحقيق الجزئيتين
فى الجهات** وانت تعرف حال الجزئيين
من الكليين وتقيسهما عليهما فقولنا
بعض ج ب تصدق ولو كان ذلك البعض
موصوفا ب فى وقت لا غير وكذلك تعلم
ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق
ذلك فى كل بعض واذا صدق الايجاب
فى كل بعض صدق فى كل واحد ومن هذا
تعلم انه ليس من شرط الايجاب المطلق
عموم كل عدد فى كل وقت وكذلك فى

بجانب السلب واعلم انه ليس اذا صدق
بعض ج ب بالضرورة يجب ان يمنع ذلك
صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق
الغير الضروري او بالامكان ولان
بالعكس فانك تقول بعض الاجسام بالضرورة
متحرك اي ما دام ذات ذلك البعض
موجودا وبعضها متحرك موجود غير
ضروري وبعضها بامكان غير ضروري

اشارة الى تلازم ذوات الجهة قولنا
بالضرورة يكون في قوة قولنا لا يمكن
ان لا يكون بالامكان العام الذي هو في
قوة قولنا ممتنع ان لا يكون وقولنا
بالضرورة لا يكون في قوة قولنا

ليس

ليس بممكن ان يكون بالامكان العام الذي
هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون وهذه
ومقابلاتها كل طبقة متلازمة يقوم
بعضها مقام بعض واما الممكن الخاص
والاخص فانهما لا متلازمات مساوية
لهما من باقي الضرورة بل لهما لوازم
من ذوات الجهة اعم منهما لا ينعكس عليهما
وليس يجب ان يكون كل لازم مساويا
فان قولنا بالضرورة يكون يلزمه انه
ممكن ان يكون بالامكان العام ولا
ينعكس عليه فانه ليس اذا كان ممكنا ان
يكون وجب ان يكون بالضرورة يكون
بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون وقولنا

بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن ان لا
يكون بالامكان العام ايضا من غير انعكاس
ايضا لمثل ذلك ثم اعلم ان قولنا ممكن
ان يكون الخاص والاخص انما يلزمه ممكن
ان لا يكون من بابه ويساويه واما من غير
بابه فلا يلزمه ما يساويه بل ما هو اعم
منه مثل ممكن ان يكون العام وممكن ان لا
يكون العام وليس بواجب ان يكون وليس
بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون
وليس بممتنع ان لا يكون وبالجملة ليس بضروري
ان يكون وان لا يكون وهم وتنبيه
والسؤال الذي يهول به قوم وهو ان الواجب
ان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون

بالواجب اذا ممكن ان لا يكون وان كان الواجب
لم يكن ممكنا ان يكون وما ليس بممكن فهو
ممتنع ان يكون فالواجب ممتنع ان يكون
ليس بذلك المشكل الهايل كله فان الواجب
ممكن بالمعنى العام ولا يلزم ذلك الممكن
ان ينعكس الى ممكن ان لا يكون وليس بممكن
بالمعنى الخاص ولا يلزم قولنا ليس بممكن
بذلك المعنى ان يكون ممتنعا لان ما ليس
بممكن بذلك المعنى هو ما هو ضروري ايجابا
اوسلبا وهولاء مع تنبههم لهذا الشك
وتوقعهم ان ما تهم حله يعودون فيغلطون
فكلما صح لهم في شيء انه ليس بممكن او فرضوه
كذلك حسبوا انه بالضرورة ليس وتنوا

على ذلك وتمادوا في الغلط لانهم لم
يتذكروا انه ليس يجب فيما ليس بممكن ما
الخاص او الاخص انه بالضرورة ليس
بل ربما كان بالضرورة ليس وكذلك
قد يغلطون كثيرا ويظنون انه اذا فرض
انه ليس بالضرورة لزم انه ممكن حقيقي
ينعكس الى ممكن ان لا يكون وليس كذلك
وقد علمت ذلك فيما هديناك سبيله

النهج الخامس في تناقض القضايا وعكسها

كلام كلي في التناقض اعلم ان التناقض
هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
على جهة تقتضي لذاتها ان يكون لاحدهما
بعينه او بغير عينه صادقا والآخر

كاذبا وحتى لا يخرج الصدق والكذب
منهما وان لم يتعين في بعض الممكنات عند
جمهور القوم وانما يكون التقابل في
السلب والايجاب اذا كان السالب منهما
يسلب الموجب كما اوجب فانه اذا
اوجب شي وكان لا يصدق فان معنى انه
لا يصدق هو ان الامر ليس كما اوجب
وبالعكس اذا سلب شي ولم يصدق
فمعناه ان مخالفة الايجاب كاذب
لكنه قد يتفق ان يقع الانحراف عن
مراعات التناقض لوقوع الانحراف
عن مراعات التقابل فمراعات التقابل
ان تراعى في كل واحدة من القضيتين ما

تراعيه في الاخرى حتى يكون اجزاء القضية
في كل واحدة منهما هي التي في الاخرى وعلى
ما في الاخرى حتى يكون معنى المحمول
والموضوع وما يشبههما والشرط
والاضافه والجزء والكل والقوة والفعل
والمكان والزمان وغير ذلك مما عددنا
غير مختلف فان لم تكن القضية شخصيه
احتيج ايضا الى ان تختلف القضيتان
في الكمية اعني في الكليه والجزئيه
كما اختلفتا في الكيفية اعني في الايجاب
والسلب والا امكن ان لا يقتسما الصدق
والكذب بل يكذبا معا مثل الكليتين
في مادة الامكان مثل قولنا كل انسان

كاتب

كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب
او يصدقا معا مثل الجزئيتين في مادة
الامكان ايضا مثل قولنا بعض الناس
كاتب بعض الناس ليس بكاتب بل التناقض
في المحصورات انما يتم بعد الشرايط المذكورة
بان يكون احدى القضيتين كلية والاخرى
جزئية ثم تلك الشرايط قد يحوج فيما
يراعى له جهة الى شرايط تحققها فلنكن
الموجهه اولا كليه ولنعتبر في المواد
فنقول اذا قلنا كل انسان حيوان ليس بعض
الناس بحيوان كل انسان كاتب ليس بعض
الناس بكاتب كل انسان حجر ليس بعض
الناس بحجر وجدنا احدى القضيتين

دق
صادقة والاخرى كاذبة وان كان الصا
في الواجب غير ما في الاخريين ولكن
ايضا السالبة من الكلية ولنعتبر
كذلك فنقول اذا قلنا ليس ولا واحد
من الناس بحيوان بعض الناس حيوان
ليس ولا واحد من الناس بحجر بعض
الناس حجر ليس ولا واحد من الناس
بكاتب بعض الناس كاتب وجدنا
الاقسام ايضا حاصلا فاعتبر من نفسك
الصادق والكاذب في كل مادة
والمناسبات الجارية في مختلفات
الكيفية والكمية **اشارة الى التناقض
الواقع بين المطلقات وتحقيق نقيضي**

المطلق

المطلق والوجودي ان الناس اتفقوا
على سبيل التحريف وقلة التامل ان
للمطلقة نقيضا من المطلقات ولم يراعوا
فيه الا الاختلاف في الكمية والكيفية
ولم يتأملوا حق التامل انه كيف يمكن
ان يكون احوال الشروط الاخرى حتى يقع
التقابل فانه ان عنى بقولنا كل ج ب
ان كل واحد من ج ب من غير زيادة كل وقت
اي اريد اثبات ب لكل عدد من غير زيادة
كون ذلك الحكم في كل واحد كل وقت
وان لم يمنع ذلك لم تجب ان يكون قولنا
كل ج ب ناقضه قولنا ليس بعض ج ب
فيكذب اذا صدق ذلك ويصدق اذا

كذب ذلك بل ولم تجب ان لا يوافقه في
الصدق ما هو مضاد له اعني السالب
الكلي فان الايجاب على كل واحد اذا لم
يكن بشرط كل وقت جاز ان يصدق معه
السلب عن كل واحد او عن البعض اذا
لم يكن في كل وقت بل وجب ان يكون
نقيض قولنا كل ج ب بالاطلاق الاعم
بعض ج هو دايما ليس ب ونقيض قولنا
لا شي من ج ب الذي بمعنى كل ج ينفي عنه
ب بلا زيادة هو قولنا بعض ج دايما
هو ب وانت تعرف الفرق بين هذه
الدايمة والضرورية ونقيض قولنا
بعض ج ب بهذا الاطلاق هو قولنا

كل ج دايما يسلب عنه ب وهو يطابق
اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو
انه لا شي من ج ب تجب التعارف المذكور
ونقيض قولنا ليس بعض ج ب هو قولنا
كل ج وانما هي ب   واما المطلقة
التي هي اخص وهي التي خصصناها نحن
باسم الوجودية فاذا قلنا فيها كل ج ب
اي على الوجه الذي ذكرنا كان نقيضه
ليس انما بالوجود كل ج ب اي بل لها
بالضرورة كل ج ب او ب مسلوب
عنهما كذلك واذا قلنا فيها ليس ولا
شي من ج ب اي على الوجه الذي ذكرنا
كان نقيضه المقابل له ما يفهم من قولنا

بعض حـ د ايما له ايجاب ب اوسلبه لانه
اذا سبق الحكم ان كل حـ ينفى عنه ب وقتاما
لا دايما فانما يقابله ان يكون نفى دايما
او اثبات دايما ولا نجد له قضية
لا قسمة فيها يقابله او يعسر وجودها
ونقيض بعض حـ ب بهذا الوجه لا شئ
من حـ انما هو بالوجود ب ونقيض قولنا
ليس بعض حـ ب اى ليسية بهذا المعنى
هو قولنا كل حـ اما دايما ب واما دايما
ليس ب ولا تظنن ان قولنا ليس بالاطلاق
شئ من حـ ب هو نقيض قولنا بالاطلاق
شئ من ب هو فى معنى قولنا بالاطلاق
ليس شئ من حـ ب لان الاول قد يصدق

مع قولنا بالضرورة كل حـ ب ولا يصدق
معه الآخر فان اردنا ان نجد المطلقة
نقيضا من جنسها كانت الحيلة فيه ان
نجعل المطلقة اخص بما يوجه نفس الايجاب
او السلب المطلقين وذلك مثلا ان
يكون الكلى الموجب المطلق هو الذى
ليس انما الحكم فى كل واحد فقط بل وفى
كل زمان كون الموضوع على ما وصف به
ووضع معه على ما يجب ان يفهم من المعتاد
فى العبارة عنه فى السالب الكلى حتى
يكون قولنا حـ ب انما يصدق اذا كان
كل واحد من حـ ب وفى كل زمان له حـ وفى
كل وقت حى اذا كان فى وقت ما موصوفا

بانه ج بالضرورة او غير الضرورة وفى
ذلك الوقت لا يوصف ب كان هذا
القول كاذبا كما يفهم من اللفظ المتعارف
في السلب الكلي فاذا اتفقنا على هذا
كان قولنا ليس بعض ج ب على الاطلاق
نقيضا لقولنا كل ج ب وقولنا بعض
ج ب على الاطلاق نقيضا للسالبة
الكلية لكنا نكون قد شرطنا زيادة
على ما يقتضيه مجرد الاثبات والنفي
ومع ذلك فلا نعود نا مطلق وجودي
بهذا الشرط لانه ليس اذا كان كل ج
ب كل وقت يكون فيه ج يكون بالضرورة
ما دام موجود الذات فهو ب وقد

عرفت هذا والقوم الذين سبقونا لا يمكنهم
في امثلتهم واستعمالاتهم ان يصالحونا
على هذا وبيان هذا فيه طول وان كانت
الحيلة ان نجعل قولنا كل ج ب انما
نقصد فيه قصد زمان بعينه لا نعم كل
احاد ج بل كل ما هو ج موجودا في ذلك
الزمان وكذلك قولنا ليس شي من ج
ب اي من جميع زمان موجود بعينه
وح فانا اذا حفظنا في الجزئيين ذلك
الزمان بعينه بعد ساير ما يجب ان نحفظ
مما حفظه سهل صح التناقض وقد قضى
بهذا قوم لكنهم ايضا ليس يمكنهم أن
يستمروا على مراعات هذا الأصل

ومع ذلك فيحتاجون ان يعرضوا عن مراعاة
شرايط لها عنا ولنرجع فى تحقيق ذلك
الى كتاب الشفا ه اشارة الى تناقض
سائر ذوات الجهة اما الدايمة فمناقضتها
تجرى على نحو مناقضة الوجودية التى
فى حسب الحيلة الاولى ويقرب منها فليعر
من ذلك واما قولنا الضرورة كل ح
ب فنقيضه ليس بالضرورة كل ح ب
اى بل ممكن بالامكان الاعم دون الا خص
والخاص ان لا يكون بعض ح ب ويلزمه
ما يلزم هذا الامكان فى هذا الموضع
واما قولنا بالضرورة لا شى من ح ب
فنقيضه ليس بالضرورة لا شى من ح ب

اى بل ممكن ان يكون بعض ح ب بذلك
الامكان دون امكان آخر وقولنا
بالضرورة بعض ح ب يقابله على القياس
المذكور ممكن ان لا يكون شى من ح ب
اى الامكان الاعم وقولنا بالضرورة
ليس بعض ح ب يقابله على ذلك القياس
قولنا ممكن ان يكون كل ح ب اى الامكان
الاعم وهذا الامكان لا يلزم سالبة
موجبة ولا موجبة سالبة فاحفظ ولا
تنسه فيه سهو الاولين وقولنا ممكن
ان يكون كل ح ب بالامكان الاعم
يقابله على سبيل النقيض ليس ممكن
ان يكون كل ح ب ويلزمه بالضرورة ليس

بعض ح ب وسترا انت من نفسك ساير
الاقسام على القياس الذي استفدته
وقولنا ممكن ان يكون كل ح ب بالامكان
الخاص يقابله ليس بممكن ان يكون كل
ح ب ولا يلزمه انه ممتنع ان يكون ذلك
اكثر من لزوم انه واجب بل لا يلزمه
من باب الضرورة شي فاحفظ هذا
وقولنا ممكن ان لا يكون شي من ح ب
بهذا الامكان يقابله ليس بممكن ان لا
يكون شي من ح ب وكان هذا القايل
يقول بل واجب ان يكون شي من ح ب
او ممتنع وكانه يقول بالضرورة بعض
ح ب او بالضرورة ليس بعض ح ب

وليس

وليس يجمع هذين امر جامع يكتفى في
الحال ان اعتبر عنه عبارة الجائيه حتى
يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة
ثم ما الذي يحوج الى ذلك ومن المعلوم
ان قولنا ممكن ان لا يكون في الحقيقة
ايجاب هذا واما قولنا ممكن ان يكون
بعض ح ب بهذا الامكان يناقضه قولنا
ليس بممكن ان يكون شي من ح ب اي بل
اما ضروري ان يكون او ضروري ان لا
يكون وقولنا ممكن ان لا يكون بعض
ح ب يناقضه قولنا ليس بممكن ان لا
يكون بعض ح ب اي بالضرورة يكون كل
ح ب او بالضرورة يكون لا شي من

ح ب وهكذا يجب ان نفهم حال التناقض
في ذوات الجهة وتخلى عما يقولون

اشارة الى عكس المطلقات العكس
هو ان يجعل المحمول من القضية موضوعا
والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية
وبقا الصدق او الكذب بحاله وقد جرت
العادة ان نبدا بعكس السالبة المطلقة
الكلية و نبين انها منعكسة مثل نفسها
والحق انه ليس لها عكس الا شي من الحيل
التي قيلت فانه يمكن أن يسلب الضحاك
سلبا بالفعل عن كل واحد من الناس
ولا يجب ان يسلب الانسان عن شي من
الضحاكين فربما كان شي من الاشيا يسلب

بالاطلاق

بالاطلاق عن شي لا يكون موجودا الا فيه
ولا يمكن سلب ذلك الشي عنه والحجة التي
يحتجون بها لا يلزم الا ان توجد المطلقة
على احد الوجهين الاخرين واما ان تلك
الحجة كيف هي فهي انا اذا قلنا ليس ولا
شي من ح ب فيلزم ان يصدق ليس ولا
شي من ب ح المطلقة والا صدق نقيضها
وهو ان بعض ب ح المطلقة فلنفرض
ذلك البعض شيا معينا ولكن د فيكون
د بعينها ح و ب معا فيكون شي مما هو
ح هو ب وذلك الشي هو د المفروض
لان العكس الجزئي الموجب اوجبه فانا
لم نعلم بعد انعكاس الجزئي الموجب وقد

كما قلنا لا شئ مما هو حـ ب هذا محال

واما الجواب عنها فهو ان هذا ليس بمحال
اذا اخذ السلب مطلقا لا بحسب عادة
العبارة فقط وقد علمت انهما في المطلق
تصدقان كما قد يصدق سلب الضحاك
بالفعل السلب المطلق عن كل واحد واحد
من الناس وايجابه على بعضهم واما على
الوجهين الاخرين من الاطلاق فان السالبة
تنعكس على نفسها بهذه الحجة بعينها واما
الحجة المحدثة التي لهم من طريق المباينة
التي احدث بعد العلم الاول فلا نحتاج
الى ان نذكرها فانها وان اعجبتها عالم
مزورة وقد بينا حالها في كتاب الشفا

واما الكليه الموجبه فانها لا يجب ان تنعكس
كلية فربما كان المحمول اعم من الموضوع
ولا يجب ايضا ان ينعكس مطلقة صرفه
بلا ضرورة فانه ربما كان المحمول غير
ضروري للموضوع والموضوع ضروري
للمحمول مثل التنفس لذي الرئة من الحيوان
فانه وجودي ليس بدايم اللزوم ولكن
ضروري له الحيوان ذو الرئة فان كل
متنفس فانه بالضرورة حيوان ذو رئة
بل انما ينعكس المطلقة مطلقه عامة
تحتمل الضرورة لكن الكلية الموجبة
يصح عكسها جزئيا موجبا لا محالة فانه
اذا كان كل حـ ب كان لنا ان نجد شيئا

معينا هو ح و ب فيكون ذلك الحكم ب
وذلك الباطل وذلك الجزئية الموجبة
تنعكس مثل نفسها فان كان الكلي والجزئي
موجبا من المطلقات التي لها من جنسها
نقيض برهن على انها تنعكس جزئية من طريق
انه لم يكن حقا ان بعض ب ح فلا شي من
ب ح فلا شي من ح ب واما الجزئية
السالبة فلا عكس لها فانه يمكن ان لا يكون
كل ح ب ثم يكون كل ب ح ليس ليس كل
ب ح مثل ان الحق هو انه ليس بعض الناس
بضاحك بالفعل وليس يمكن ان لا يكون
شي مما هو ضحاك بالفعل انسانا **اشارة**
الى عكس الضروريات واما السالبة
الكلية الضرورية فانها تنعكس مثل

نفسها

نفسها فانه اذا كان بالضرورة ب لا
مسلوبة عن كل ح ثم امكن ان يوجد لبعض
ب ح وفرض ذلك انعكس ذلك فكان
بعض ح ب على مقتضى الاطلاق الذي
يعم الضروري وغيره وهذا لا يصدق
البتة مع السلب الضروري الكلي
بل صدقه معه محال فما ادى اليه محال
ولك ان تبين ذلك بالافتراض فتجعل
ذلك البعض د فيجد بعض ما هو ح قد
صارت والكلية الموجبة الضرورية
تنعكس على نفسها جزئية موجبة لها بين
من حكم المطلق العام لكن لا يجب ان
تنعكس ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس

الضروري ممكنا فانه يمكن ان يكون حـ
كالضحاك ضروريا له ب كالانسان غير
ضروري له حـ كالضحاك ومن قال
غير هذا وانشا حتال فيه فلا يصدقه
فعكسها اذن الامكان الاعم والموجبة
الجزئية الضرورية تنعكس ايضا جزئية
على ذلك القياس والسالبة الجزئية
الضرورية لا تنعكس لما علمت ومثاله
بالضرورة ليس كل حيوان انسانا ثم كل
انسان حيوان ليس ليس كل انسان حيوانا

اشارة الى عكس الممكنات

واما القضايا
الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب
فانه ليس اذا لم يمتنع بل امكن ان يكون لا

شيء

شيء من الناس بكتب تجب ان يمكن ولا يمتنع
ان لا يكون احد ممن يكتب انسانا او بعض
من يكتب انسانا وكذلك هذا المثال
يبين الحال في الممكن الأخص وللخاص
فان الشيء قد يجوز ان ينفى عن شيء وذلك
الشيء لا يجوز ان ينفى عنه لانه موضوعه
الخاص الذي لا يعرض الا له • واما في
الايجاب فيجب لها عكس ولكن ليس يجب
ان يكون في الممكن الخاص مثل نفسه ولا
يستمع الى من يقول ان الشيء اذا كان ممكنا
غير ضروري لموضوعه فان موضوعه
يكون كذلك له وتامل المتحرك بالارادة
كيف هو من الممكنات للحيوان وكيف

الحيوان ضرورى له ولا تلتفت الى تكلفات
قوم فيه بل كل اصناف الامكان ينعكس
فى الايجاب بالامكان الاعم فانه اذا
كان كل ح ب بالامكان او بعض ح ب
بالامكان فبعض ب ح بالامكان الاعم
والا فليس يمكن ان يكون شى من ب ح
فبالضرورة على ما علمت لا شى من ب ح
فبالضرورة لا شى من ح ب هذا خلف
وربما قال قايل ما بالكم لا تعكسون السالبة
الممكنة الخاصة وقوتها قوة الموجبة
فنقول ان السبب فى ذلك انها اعنى
الموجبة انما تنعكس الى موجب من باب
الممكن الاعم فلا تحفظ الكيفية ولو كان

يلزم عكسها من الممكن الخاص لامكن ان تقلب
من الايجاب الى السلب فتعود الكيفية
فى العكس لكن ذلك غير واجب وقوم يدعون
للسلب الجزئى الممكن عكسا بسبب انعكاس
الموجب الذى فى قوته وحسبانهم ان ذلك
يكون خاصا ايضا ويعود الى السلب
وظنهم باطل قد تحققه مما سمعته ومن
هذا المثال قولنا يمكن ان يكون بعض الناس
ليس بضحاك ولا نقول يمكن ان يكون بعض
ما هو ضحاك ليس بانسان **النهج السادس**
اشارة الى القضايا من جهة ما يصدقها
او نحوه. اصناف القضايا المستعملة فيما
بين القايسين ومن يجرى مجراهم اربعة

مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات
بغيرها ومتخيلات فالمسلمات اما معتقدات
واما موجودات والمعتقدات اصنافها
ثلثة الواجب قبولها والمشهورات
والوهميات فالواجب قبولها اوليات
ومشاهدات ومجربات وما معها من
الحدسيات والمتواترات وقضايا قياساتها
معها فلنبدا بتعريف انحا الواجب قبولها
وانواعها من هذه الجملة فاما الاوليات
فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح
لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب
الخارجة عنه فانه كلما وقع للعقل
التصور لحدودها بالكنه وقع له

التصديق

التصديق فلا يكون للتصديق فيه توقف
الا على وقوع التصور والفطانة للتركيب
فمنها ايضا هذه الاوليات ونحوها
مما يجب قبوله لا من حيث هي واجب
قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها
ومنها الآرا المسمّاة بالمحمودة وربما
خصصناها باسم المشهورة اذ لا عمدة
لها الا الشهرة وهي آرا لو خلي الانسان
وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم
يؤدب بقبول قضايا ما والاعتراف
بها ولم يمل الاستقرا بظنه القوى الى
حكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها
ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل

والأنفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها
الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه
مثل حكمنا بان سلب حال الانسان قبيح
وان الكذب قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه
ومن هذا الجنس ما سبق الى وهم كثير
من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه
الشرع من قبح ذبح الحيوانات اتباعا
لما في الغريزة من الرقة لمن تكون غريزته
كذلك وهم اكثر الناس وليس شيء من
هذا يوجبه العقل الساذج ولو توهم
الانسان نفسه وانه خلق دفعة تام
العقل ولم يسمع ادبا ولم يطع انفعالا
نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثاله

هذه القضايا بشيء بل امكنه ان يجهله
ويتوقف فيه وليس كذلك حال قضائه
بان الكل اعظم من الجزء وهذه المشهورات
قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة
واذا كانت صادقة ليست تنسب الى
الاوليات ونحوها ولم تكن بينة الصدق
عند العقل الاول الا بنظر وان كانت
محمودة عنده والصادق غير المحمود
وكذلك الكاذب غير الشنيع ورب
شنيع حق ورب محمود كاذب فالمشهورات
اما من الواجبات واما من التاديبات
الصلاحية وما تطابق عليه الشرائع
الالهية واما خلقيات وانفعاليات

واما استقرائيات وهي اما بحسب الاكثر
واما بحسب اصحاب صناعة وملة واما
القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا
كاذبة الا ان الوهم الانساني يقضي بها
قضاء شديد القوة لانه ليس يقبل
ضدها ومقابلها بسبب ان الوهم
تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله
الوهم ومن المعلوم ان المحسوسات
اذا كان لها مبادي واصول كانت تلك
قبل المحسوسات ولم تكن محسوسة ولم
يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات
فلم يمكن ان يتمثل ذلك الوجود في الوهم
ولهذا فان الوهم نفسه وافعاله لا ان

يتمثل

يتمثل في الوهم ولهذا يكون الوهم مساعدا
للعقل في الاصول التي ينتج وجود تلك
المبادي فاذا تعديا معا الى النتيجة
نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم
موجبه وهذا الضرب من القضايا
اقوى في النفس من المشهورات التي ليست
باولية ويكاد يشاكل الاوليات ويدخل
في المشبهات بها ومن احكام للنفس في
امور متقدمة على المحسوسات او اعم
منها على نحو ما يجب ان يكون او يظن
في المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد ان
فلا بد من خلاء ينتهي اليه الملاء اذا انتا
وانه لا بد في كل موجود من ان يكون مشارا

الى جهة وجوده وهذه الوهميات
لولا مخالفة السنن الشرعية لها لكانت
تكون مشهورة وانما شلم في شهرتها
الديانات الحقيقية والعلوم الحكمية
ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم
نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء الوهم
على ان ما يدفعه الوهم ولا يقبله اذا كان
في المحسوسات فهو مدفوع منكر وهو
مع انه باطل شنيع ليس بلا شهرة بل
يكاد ان تكون الاوليات والوهميات
التي لا تزاحم من غيرها مشهورة ولا
تنعكس فقد فرغنا من اصناف المعتقدات
من جملة المسلمات واما الماخوذات

فمنها مقبولات ومنها تقريريات فاما
المقبولات من جملة الماخوذات فهي آرا
ماخوذة عن جماعة كثيرة من اهل التحصيل
او من نفر او من امام يحسن به الظن واما
التقريريات فانها المقدمات الماخوذة
بحسب تسليم المخاطب او التي يلزم قبولها
والاقرار بها في مبادي العلوم اما مع
استنكار ما ويسمى مصادرات واما
مع مسامحة ما وطيب نفس ويسمى اصولا
موضوعة ولهذه موضع منتظر واما
المظنونات فهي اقاويل وقضايا وان
كان يستعمل المحتج جزما فانه انما يتبع فيها
مع نفسه غالب الظن من دون ان يكون

جزم العقد منصرفا عن مقابلها وصنف
من جملتها المشهورات بحسب بادي الراي
غير المتعقب وهي التي تغافص الذهن
فتشغله عن ان يفطن لكونها مظنونة
او كونها مخالفة للشهرة الى ثاني الحال
وكان النفس تذعن لها في اول ما تطلع
عليها فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك
الاذعان ظنا او تكذيبا واعني بالظن
ههنا ميلا من النفس مع شعور بامكان
المقابل ومن هذه المقدمات قول
القايل انصر اخاك ظالما او مظلوما
وقد تدخل المقبولات في المظنونات
اذا كان الاعتبار من جهة ميل نفس يقع

هناك

هناك مع شعور بالمقابل واما المشبهات
فهي التي تشبه شيا من الاوليات وما
معها او المشهورات ولا تكون هي بأعيانها
وذلك الاشتباه يكون اما بتوسط
اللفظ واما بتوسط المعنى والذي يكون
بتوسط اللفظ فهو ان يكون اللفظ
فيهما واحدا والمعنى مختلفا وقد يكون
المعنى مختلفا بحسب وضع اللفظ في نفسه
فكما يكون في المفهوم من لفظة العين
وربما خفي ذلك جدا كما يخفي في النور
اذا اخذ تارة بمعنى البصر واخرى بمعنى
الحق عند العقل وقد يكون بحسب ما
عرض للفظ في تركيبه اما في نفس تركيبه

كقول القايل غلام حسن بالسكونين
او بحسب اختلاف دلايل حروف الصلات
فيه التي لا دلايل لها بانفرادها بل انما
يدل بالتركيب ومثل الادوات باصنافها
مثل ما يقال ما تعلم الانسان فهو كما تعلمه
فتارة هو يرجع الى ما يعلم وتارة الى
الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض
للفظ من تصريفه وقد يكون على وجوه
اخرى قد ثبتت في مواضع اخر من حقها
ان يطول فيها الفروع ويكثر واما
الكاين بحسب المعنى فمثل ما يقع بحسب ايهام
العكس مثل ان يوخذ كل ثلج ابيض فيظن
ان كل ابيض ثلج وكذلك اذا اخذ لازم

الشيء

الشيء بدل الشيء فيظن ان حكم اللازم حكمه
مثل ان يكون الانسان يلزمه انه متوهم
ويلزمه انه مكلف مخاطب فيتوهم ان
كل ما له وهم ويظنه ما فهو مكلف
وكذلك اذا وصف الشيء بما وقع منه على
سبيل العرض مثل الحكم على السقمونيا
بانه مبرد اذا اشبه ما يبرد من جهة
وكذلك اشيا اخر تشبه هذه وبالجملة
كل ما يتروج من القضايا على انه يحال
يوجب تصديقا لانه يشبه او يناسب
بما هو بتلك الحال او قريب منه فهذه
من المشبهات اللفظية والمعنوية وقد
بقيت المخيلات واما المخيلات فهي

قضايا يقال قولا فيؤثر في النفس تأثيرا
عجيبا من قبض وبسط وربما زاد على
تأثير التصديق وربما لم يكن معه
تصديق مثل ما يفعله قولنا وحكمنا
في النفس ان العسل مرة متهوع على سبيل
محاكاته للمرة فتاباه النفس وتنقبض عنه
واكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما
يفعلونه وعما يذرونه اقداما واحجاما
صادرا على هذا النحو من حركة النفس
لا على سبيل الروية ولا الظن والمصدقات
من الاوليات والمشهورات قد تفعل
فعل المخيلات من تحريك النفس اوقبضها
واستحسان النفس لورودها عليها لكنها

تكون

تكون اولية مشهورة باعتبار ومخيلة
باعتبار وليس يجب في جميع المخيلات
ان تكون كاذبة كما لا يجب في المشهورات
وما يخالف الواجب قبوله ان يكون لا
محالة كاذبا وبالجملة المخيل المحرك
من القول متعلق بالتعجب منه اما لجودة
هيأته او قوة صدقه او قوة شهرته او
حسن محاكاته لكنا نخص باسم المخيلات
ما يكون تاثيره بالمحاكاة ومما يحرك
النفس من الهيئات الخارجة عن التصديق
ونقول ان اسم التسليم يقال على احوال
القضايا من حيث يوضع وضعا ويحكم
بها حكما كيف ما كان فربما كان التسليم

من العقل الاول وربما كان من اتفاق
الجمهور وربما كان من الخصم النهج السابع
وفيه الشروع فى التركيب الثانى الذى
بالحجج اشارة الى القياس والاستقرا
والتمثيل اصناف ما يحتج به فى اثبات شى
لا مرجوع فيه الى القبول والتسليم
او فيه مرجوع اليه لكنه لم يرجع اليه
ثلثة احدها القياس والثانى الاستقرا
ومعه والثالث التمثيل وما معه
فاما الاستقرا فهو الحكم على كلى بما وجد
فى جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بان كل حيوان
يحرك عند المضغ فكه الاسفل استقراء
للناس والدواب البرية والطير

والاستقرا غير موجب للعلم الصحيح فانه
ربما كان لم يستقر خلاف ما استقرى مثل
التمساح فى مثالنا بل ربما كان المختلف
فيه والمطلوب بخلاف حكم جميع
ما سواه واما التمثيل فهو الذى يعرفه
اهل زماننا بالقياس وهو ان يحاول
الحكم على شى بحكم موجود فى شبيهه
وهو حكم على جزئى بمثل ما فى جزئى
آخر يوافقه فى معنى جامع واهل زماننا
يسمون المحكوم عليه فرعا والشبيه
اصلا وما اشتراكا فيه معنى وعلة
وهذا ايضا ضعيف وآكد ان يكون
المعنى الجامع هو السبب او العلامة

لكون الحكم في المستثنى اصلا واما القياس
فهو العمدة وهو قول مؤلف من اقوال
اذا سلم ما اورد فيه من القضايا
لزم عنه لذاته قول آخر واذا اوردت
القضايا في مثل هذا الشيء الذي يسمى
قياسا او استقراء او تمثيلا سميت
مقدمات والمقدمة قضية صارت
جزء قياس او حجة واجزاء هذه التي
تسمى مقدمة الذاتية التي تبقى بعد
التحليل الى الافراد الاول التي لا تتركب
القضية منها تسمى حدودا ومثال
ذلك كل ج ب وكل ب ا مقدمة وحروف
ا حدود وقولنا فكل ج ا نتيجة والمركب

من

من المقدمتين على نحو ما مثلناه حتى لزم
عنه هذه النتيجة هو القياس وليس
من شرطه ان يكون مسلم القضايا حتى يكون
قياسا بل من شرطه ان يكون بحيث اذا
سلمت قضاياه لزم عنها قول آخر فهذا
شرطه في قياسيته فربما كانت مقدمة
غير واجبة التسليم ويكون القول قيا
لانه بحيث لو سلم ما فيه على غير واجبه
كان يلزم عنه قول آخر اشارة خاصة
الى القياس والقياس على ما حققناه
نحن على قسمين اقتراني واستثنائي
والاقتراني هو الذي لا يتعرض فيه للتصريح
باحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة

بل انما يكون فيه بالقوة مثل ما اريناه
في المثال المذكور واما الاستثنآءى
فهو الذي يتعرض فيه للتصريح بذلك
مثل قولك ان كان عبد الله غنيا فهو
لا يظلم لكنه غني فهو اذا لا يظلم
وقد وجدت في القياس احد طرفي
النقيض الذي فيه النتيجه وهو النتيجه
بعينها ومثل قولك ان كانت هذه الحمى
حمى يوم فهي لا يغير النبض تغييرا شديدا
لكنها غيرت النبض شديدا فينتج انها
ليست حمى يوم فتجد في القياس احد طرفي
النقيض الذي فيه النتيجه وهو نقيض
النتيجه والاقترانيات قد تكون

من

من حمليات ساذجه وقد تكون مركبة
منهما والتي من شرطيات ساذجه فقد
تكون من متصلات ساذجه وقد تكون
من منفصلات ساذجه وقد تكون مركبة
منهما فاما عامة المنطقيين فانهم
انما تنبهوا للحمليات فقط وحسبوا
ان الشرطيات لا تكون الا استثنائيه
فقط ونحن نذكر الحمليات باصنافها
ثم نتبعها ببعض الاقترانيات الشرطيه
التي هي اقرب الى الاستعمال واشد علوقا
للطبع ثم نتبعها بالاستثنائيات
ثم نذكر بعض الاحوال التي تعرض للقياس
وقياس الخلف ونقتصر في هذا المختصر

على هذا القدر **اشارة خاصة الى القياس**

الاقترانى القياس الاقترانى يوجد فيه

شئ مشترك مكرر يسمى الحد الاوسط

مثل ما كان فى مثالنا التالف م

و يوجد فيه بكل واحد من المقدمتين

شئ يخصها مثل ما كان فى مثالنا ح

فى مقدمه و ا فى مقدمه وتوجد النتيجة

انما تحصل من اجتماع هذين الطرفين

حيث قلنا فكل ح ا وما صار منهما فى

النتيجة موضوعا او مقدما مثل ح

الذى كان فى مثالنا فانه يسمى الاصغر

وما كان محمولا فيه او تاليا مثل ا فى مثالنا

فانه يسمى الاكبر والمقدمة التى فيها

الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الاكبر

تسمى الكبرى وتاليفهما يسمى اقترانا وهيئة

التاليف من كيفية وضع الحد الاوسط

عند الحدين الطرفين يسمى شكلا وما كان

من الاقترانات منتجا يسمى قياسا **اشارة**

الى اصناف الاقترانيات الحمليه اما

القسمة فتوجب ان يكون الحد الاوسط

اما محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر

واما بعكس ذلك واما محمولا عليهما

جميعا واما موضوعا لهما جميعا لكنه

كان القسم الاول ويسمونه الشكل

الاول وقد وجد كاملا فاضلا جدا

يكون قياسيته ضروريه النتيجة بينة

بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد
الذي هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج
في اباته قياسيته ما ينتج عنه الى كلفة
شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق الى
الذهن والطبع قياسيته ووجد
القسمان الباقيان وان لم يكونا بيّني
قياسية ما فيهما من الاقيسة في بيّن
من الطبع يكاد الطبع الصحيح يفطن
لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد
بيان ذلك يسبق الى الذهن من نفسه
فيلحظ لمة قياسيته عن قريب ولهذا
صار لهما قبول ولعكس الاول اطراح
وصارت الاشكال الاقترانية الجملية

الملتفت

الملتفت اليها ثلثه ولا ينتج منها شيء
عن جزئيتين فاما عن سالبتين ففيه نظر
سيشرح لك **الشكل الاول** هذا
الشكل من شرطه في ان يكون قياسا
منتج القرينه ان يكون صغراه موجبه
او في حكمها بان كانت ممكنة او كانت
وجوديه تصدق ايجابا كما تصدق سلبا
فيدخل صغره في الاوسط ويكون كبراه
كليه ليتادى حكمها الى الاصغر لعمومه
جميع ما يدخل في الاوسط وقرانية
القياسيه بينة الانتاج فانه اذا
كان كل ج هو ب ثم قلت كل ب هو ا بالضرورة
او بغير الضرورة كان ج ايضا على تلك

الجهة وكذلك اذا قلت بالضرورة لا
شئ من ب ا او بغير الضرورة دخل ج
تحت الحكم لا محالة وكذلك اذا قلت
بعض ج ب ثم حكمت على ب اى حكم
كان من سلب او ايجاب بعد ان يكون
عاما لكل ب دخل ذلك البعض من ج
الذى هو ب فيه فيكون قراينة القياس
هذه الاربع وذلك اذا كان كل ج ب
بالامكان فليس يجب ان يتعدى الحكم
من ب الى ج تعديا بينا لكنه ان كان
الحكم على ب بامكان كان هناك امكان
امكان وهو قريب من ان يعلم الذهن
انه امكان فانما يمكن ان يمكن قريب

عند

عند الطبع الحكم بانه ممكن لكنه اذا كان
كل ج ب بالامكان الحقيقى الخاص وكل
ب ا بالاطلاق جاز ان يكون كل ج ا بالفعل
وجاز ان يكون بالقوة فكان الواجب
منه ما يعمهما من الامكان العام فان كان
كل ب ا بالضرورة فالحق ان النتيجة
تكون ضرورية ولنورد فى ذلك وجها
قريبا فنقول لان ج اذا صار ب
صار محكوما عليه ان ا محمول عليه
بالضرورة ومعنى ذلك لا يزول عنه
البتة ما دام موجود الذات ولا كان
زايلا عنه لا ما دام فقط ولو كان انما
حكم عليه بانه ا عند ما يكون ب لا عند

ما لا يكون ب كان قولنا كل ب ا بالضرورة
كاذبا على ما علمت لان معناه كل موصوف
بانه ب دائما او غير دائم فانه موصوف
بالضرورة انه ا ما دام موجود الذات
كان ب او لم يكن لكن الصغرى اذا كانت
ممكنه او مطلقه يصدق معها السالبه
جاز ان يكون سالبه وينتج لان الممكن الحقيقي
سالبه لازم موجبه نكون ادت النتيجة
في كيفيتها وجهتها تابعة للكبرى في
كل موضع من قياسات هذا الشكل
الا اذا كانت الصغرى ممكنه خاصة
والكبرى وجوديه فان النتيجة ممكنة
خاصة او الصغرى مطلقة خاصة

سالبه

سالبه والكبرى موجبة ضروريه فان
النتيجة موجبة ضروريه والا في شي
نذكره فلا تلتفت الى ما يقال من ان
النتيجة تتبع اخس المقدمتين في كل شي
بل في الكيفيه والكميه وعلى الاستثنا
المذكور واعلم انه اذا كانت الصغرى
ضروريه والكبرى وجوديه صرفة
من جنس الوجودي لمعنى ما دام الموضوع
موصوفا بما وصف به لم ينتظم منه
قياس صادق المقدمات لان الكبرى
تكون كاذبة لانا اذا قلنا كل ج ب
بالضرورة ثم قلنا وكل ب فانه يوصف
بانه ا ما دام موصوفا ب لا دائما

حكمنا ان كل ما يوصف ب انما يوصف جه
وقتا ما لا دايما وهذا خلاف الصغرى
بل يجب ان تكون الكبرى اعم من هذه ومن
الضرورية حتى تصدق وح فان نتيجتها
تكون ضرو ية لا تتبع الكبرى وهذا
ايضا استثنا وانما تكون ضرورية
لان ح تدوم ت تدوما بالضرورة
الشكل الثاني اعلم ان الحق في هذا
الشكل هو انه لا قياس فيه من مطلقتين
بالاطلاق العام ولا عن ممكنتين
ولا عن خلط منهما ولا شك في انه لا
قياس فيه عن مطلقتين موجبتين
او سالبتين ولا عن ممكنتين كيف

كانت

كانت بل انما الخلاف اولا في المطلقتين
اذا اختلفتا فيه في السلب والايجاب
فان الجمهور يظنون انه قد تكون منهما
قياس ونحن نرى غير ذلك ثم في
المطلقات الصرفة والممكنات فان
الخلاف فيهما ذلك بعينه ولا قياس
منهما عندنا في هذا الشكل وذلك
لان الشي الواحد بل الشيئين المحمول
احدهما على الآخر قد يوجد شي يحمل
عليه او عليهما بالايجاب المطلق
ويسلب بالسلب المطلق وقد يوجب
ويسلب معا عن كل واحد من جزئيات
المعنى الواحد او جزئيات شيئين احدهما

محمول على الآخر ولا يوجب شي من ذلك
ان يكون الشي مسلوب عن نفسه او احد
الشيئين مسلوب عن الآخر وقد يعرض
جميع هذا للشيئين المسلوب احدهما
عن الاخر ولا يوجب ذلك ان يكون احدهما
محمولا على الآخر فلا يلزم اذا انهما ذكر
سلب ولا ايجاب فلا يلزم نتيجة والذي
يحتجون به في الاستنتاج عن المطلقتين
المختلفتي الكيفية وكبراهما كلية مما
سنذكره فشي لا يطرد في المطلق العام
والوجودي العام لان العمدة هناك
اما العكس ومما لا ينعكسان في السلب
والخلف باستعمال النقيض وشرائط

النقيض فيهما لا يصح بل انما ينعقد في هذا
الشكل من المطلقات قياسات من مقدمات
فيها موجبة وسالبة اذا كانت سالبتها
من شرطها ان ينعكس اولها نقيض من
بابها وقد علمت ان القضايا المطلقة
السالبة كذلك فهنالك ان كان تاليف
من مطلقتين او من ضروريتين او
من مطلقة عامة ومن ضرورية فالشرط
ان تختلف القضيتان في الكيفية وتكون
الكبرى كلية والحكم في الجهة للسالبة
والضرب الاول منها هو مثل قولك
كل ح ب ولا شي من ا ب فلا شي من ح ا
بعكس الكبرى فيصير ولا شي من ب ا او بخلف

اليها الصغرى فيكون الضرب الثاني من
الشكل الاول ويكون الجهة لعبرة في الجهة
الكبرى والثاني منها مثل قولك لا شي
من ج ب وكل ا ب فلا شي من ج ا لانك
تعكس الصغرى فتنتج فلا شي من ا ج ثم
تعكس النتيجة وتكون العبرة للسالبة ايضا
في الجهة فان كانت مطلقة فما تعكس
اليه المطلق من المطلق والثالث منها
مثل قولك بعض ج ب ولا شي من ا ب
فليس بعض ج ا بينه بما عرفت والرابع
منها مثل قولك ليس بعض ج ب وكل ا ب
ينتج ليس بعض ج ا والا فكل ج ا وكان
كل ا ب فكل ج ب وكان ليس بعض ج ب

هذا خلف وله بيان غير الخلف لكن د
البعض الذي هو من ج هو ليس ب فيكون لا
شي من د وكل ا ب فلا شي من د ا وبعض ج د
فلا كل ج ا ومن ههنا يعلم ان العبرة للسالبة
في الجهة وليس يمكن في هذا الضرب
ان يبين بالعكس لان الصغرى سالبة
جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية
فلا تلتئم منها ومن الصغرى قياس فانه
لا قياس من جزئيين هذا كله وليس في
المقدمات ممكن فان اختلط ممكن ومطلق
وكان من الجنس الذي لا ينعكس فان ما
اوردناه في منع القياس عن مطلقتين
من ذلك الجنس موضح منع انعقاد القياس

التاليف من ممكن صرف وضروری او من
وجودی صرف وضروری والکبری کلية
ثم القياس سوا كانتا موجبتين معا او
سالبتين معا فضلا عن المختلفتين اما
اذا اختلفتا والكبرى كلية فيعلم مما
علمت واما اذا اتفقتا فانت تعلم انه
اذا كان ح ب انما تصدق ب على كله
بايجاب غير ضرورى فكان ب على كل
ما هو ح غير ضرورى او المفروض من
ح غير ضرورى فكان الخلاف عندما كان
كل ما هو ا فان ب ضرورى عليه ان طبيعة
ح او المفروض منه مباينة لطبيعة ا لا دخل
احدهما فى الاخرى ولا يمكن ذلك سوا

من هذا الخلط وان كان من الجنس الذى
نستعمله الآن والمطلق سالب وقد ينعقد
القياس اذا روعيت الشرايط فان كانت
الكبرى كلية سالبة من باب المطلق
المذكور وكان الممكن موجبا رجع بالعكس
الى الشكل الاول او بالافتراض فانتج
ولكن النتيجة هى التى عرفتها فى الشكل
الاول وان لم تكن سالبة بل موجبة
كيف كان ذلك لم يكن قياس الا فى تفصيل
لا يحتاج اليه ههنا ويجب ان نقيس
على هذا خلط الضرورى بغيره اذا كان
على هذه الصورة بعد ان يعلم ان فى هذا
الخلط زيادة قياسات وذلك انه اذا

كان بعد هذا الاختلاف اتفاق في الكيفية
الايجابية او الكيفية السلبية وكذلك
البعض من حد المخالف لا في ذلك ان كانت
الصغرى جزئية وتعلم ان النتيجة دايما
تكون ضرورية السلب وهذا مما غفلوا
عنه **الشكل الثالث** الشرط في كون
قراين هذا الشكل منتجه ان تكون الصغرى
موجبة او في حكمها كما علمت وفيها كلي
ايهما كانت وانت تعلم ان قراينه ح تكون
ستة لكن الستة تشترك في ان نتايجها
انما تجب جزئية ولا تجب فيها كلي فانك
اذا قلت كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق لم يلزم ان يكون كل حيوان ناطقا

ولزم

ولزم ان يكون بعضه ناطقا بان تعكس الصغرى
فاجعل هذا لك معيارا في المركبات
من كليتين واما اذا كانت الكبرى جزئية
لم ينفعك عكس الصغرى لانها اذا عكست
جاءت جزئية فاذا قرنت بها الاخرى
كان الاقتران من جزئيتين فلم ينتج بل يجب
ان تعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت واعلم
ان العبرة المحفوظة وهي التي تعين في
الشكل الاول منها على قياس ما اوردناه
انما هو الكبرى اما فيما يتبين بعكس صغراه
فذلك ظاهر واما فيما يتبين بعكس
الكبرى فتبين ذلك بالافتراض بان تفرض
بعض ب الذي هو ا حتى يكون د فكون

د ا فنقول ح كل د ب وكل ب ح فكل د ح
ونعرف اليه وكل د ا فلنتج فبعض ح ا والجهة
ما يوجبه جهة قولنا كل د ا الذي هو جهة
بعض ب او الذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى
فانهم يحسبون ان الصغرى تصير كبرى
عند عكس الكبرى فيكون الحكم لجهتها
ثم تنعكس فتكون الجهة بعد العكس جهة
الاصل وانما يغلطون بسبب انهم يحسبون
ان العكس يحفظ الجهات وانت قد علمت
خطاهم وقد بقي ما لا يتبين بالعكس
وذلك حيث تكون الكبرى جزئية سالبة
فانها لا تنعكس وصغراها تنعكس جزئية
فلا تقترن قياس بل انما يتبين بطريق الخلف

او طريق

او طريق الافتراض اما طريق الخلف فان
تقول انه ان لم يكن ليس بعض ح ا فكل
ح ا وكان كل ب ح فكل ب ا وكان ليس
كل ب ا هذا خلف واما طريق الافتراض
فان تقول لكن البعض الذي هو ب وليس
ا هو د فيكون لا شيء من د ا ثم تتمم انت من
نفسك . واعتبر في الجهات ما توجبه
الكبرى ايضا فيكون قراينه آ من كليتين
موجبتين ب من موجبتين والصغرى
جزئية ح من موجبتين والكبرى جزئية
د من كليتين والكبرى سالبة ه من جزئية
موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى و من
كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى

وهذه تورد خامسة النهج الثامن في

القياسات الشرطيه وفي توابع القياس

اشارة الى الاقترانات الشرطيات

انا سنذكر بعض هذه ونخلي عما ليس قريبا
من الطبع منها بعد استيفائنا جميع ذلك
في كتاب الشفاء وغيره ونقول ان المتصلات
قد تتالف منها اشكال ثلثه كاشكال
الحمليات تشترك في تال او مقدم وتفترق
بتال او مقدم كما كانت في الحمليات
تشترك في موضوع او محمول وتفترق بمحمول
او موضوع والاحكام تلك الاحكام
وقد تقع الشركة بين حملية ومنفصلة
مثل قولك الاثنان عدد وكل عدد اما

زوج واما فرد واستخراج الاحكام
في هذا مما سلف سهل وكذلك قد
تشترك منفصلة مع حمليات مثل
قولك هذا المعنى ولكن اما ان يكون
واما ان يكون حـ واما ان يكون ء وكل
ب و حـ و ء هو ه فكلا هو ه واستخراج
الاحكام في هذا ايضا مما سلف سهل
وقد يقترن الشرطيه المتصله مع الحمليه
واقرب ما يكون من ذلك الى الطبع
ان يكون الحمليه تشارك تالي المتصله
الموجبه على احد انحاء شركة الحمليات
فتكون النتيجة متصلة مقدمها ذلك
المقدم بعينه وتاليها نتيجة التاليف

من التالی الذی کان مقترنا بالحملیه و الحملیه
مثاله انه ان کان ا ب فکل ج د وکل د ه
یلزم منهما انه ان کان ا ب فکل ج ه و علیک
ان تعد سایر الاقسام مما علمته وقد
یقع مثل هذا التالیف بین متصلتین
تشارک احدیهما تالی الاخری اذا کان
ذلک التالی متصلا ایضا ویکون قیاسه
هذا القیاس واما تتمیم القول
فی الاقترانات الشرطیه فلا یلیق بالمختصرات

اشارة الی قیاس المساواه انه ربما عرض
من احکام المقدمات اشیاء تسقط
ویبقی القیاس علی صورة مخالفة للقیاس
مثل قولهم ج مساو لد و د مساو

لا

له فج مساو له فقد اسقط منه ان مساوی
المساوی مساو و عدل بالقیاس عن
وجهه من وجوب الشرکة فی جمیع
الاوسط الی وقوع شرکة فی بعضه

اشارة الی القیاسات الشرطیه الاستثنائیه

القیاسات الاستثنائیه اما ان یوضع
فیها متصلة ویستثنی اما عین مقدمها
فتنتج عین التالی مثل انه ان کانت الشمس
طالعة فالکواکب خفیه لکن الشمس
طالعة فالکواکب خفیه او نقیض
تالیها فتنتج نقیض المقدم مثل ان نقول
ولکن الکواکب لیست بخفیه فینتج
فالشمس لیست بطالعة ولا ینتج عین

او يوضع فيها منفصله حقيقيه ويستثنى
عين ما ينفق منها فينتج نقيض ما سواها
مثل ان هذا العدد اما تام واما زايد
واما ناقص لكنه تام فينتج نقيض ما
ما بقى او يستثنى نقيض ما ينفق منها
فينتج عين ما بقى واحدا كان او كثيرا
مثل انه ليس بتام فهو اما زايد واما
ناقص حتى تستوفى الاستثناآت
فيبقى قسم واحد او يوضع فيها منفصله
غير حقيقيه فاما ان تكون مانعة الخلو
فقط فلا ينتج الا استثناء النقيض
لعين الآخر مثل قولهم اما ان يكون هذا
فى الماء واما ان لا يغرق لكنه غرق فهو

فى الما

فى الماء لكنه ليس فى الماء فهو لم يغرق
ومثل قولهم اما ان لا يكون هذا حيوانا
واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس
بنباتا ولكنه نبات فليس بحيوان
واما ان تكون المنفصله من الجنس الذى
العرض فيه منع الجمع فقط ويجوز ان يرفع
الاجزاء معا وقوم يسمونها الغير التامه
الانفصال او العناد فح انما ينتج فيها من
استثناء العين وتكون النتيجه نقيض
الباقى فقط مثل قولك اما ان يكون هذا
حيوانا واما ان يكون شجرا فى جواب من قال
هذا حيوان شجر اشارة الى قياس الخلف
قياس الخلف قياس مركب من قياسين

احدهما اقترانى والاخر استثنائى مثاله
قولنا ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا
فقولنا كل ج ب صادق وكل ب د على
انها مقدمة بينة لا شك فيها او بينت
بقياس فينتج منه ان لم يكن قولنا ليس
كل ج ب صادقا فكل ج د ثم نأخذ
هذه النتيجة ونستثنى نقيض المحال
وهو تاليها فنقول لكن ليس كل ج د
فينتج نقيض المقدم وهو انه ليس ليس
قولنا ليس كل ج ب صادقا بل هو صادق
واما ان المستقيم الجملى كيف يرجع الى
الخلف والخلف كيف يرجع اليه فهو
بحث آخر يلاحظ الحال بما ينعقد بين

التالى وبين الجملية ولسنا نحتاج اليه
الآن ومداره على اخذ نقيض النتيجة
المحالة وتقرينه مع المقدمة الصادقة
التى لا شك فيها فينتج نقيض المقدم
المحال على حاله **النهج التاسع فيه بيان
قليل للعلوم البرهانية اشارة
الى اصناف القياسات من جهة
موادها وايقاعها** للتصديق القياسات
البرهانية مؤلفة من المقدمات
الواجب قبولها ان كانت ضرورية
فيستنتج منها الضرورى على نحو ضرورتها
او ممكنة يستنتج منها الممكن والجدلية
مؤلفة من المشهورات والتقريرية

كانت واجبة او ممكنة او ممتنعة والخطابية
مؤلفة من المظنونات والمقبولات التى
ليست مشهورة وما يشبههما كيف
كانت ولو ممتنعة والشعرية مؤلفة
من المقدمات المخيلة من حيث يعتبر
تخييلها كانت صادقة او كاذبة
وبالجملة مؤلف من المقدمات من حيث
لها هيئة وتاليف تقبلها النفس بما
فيها من المحاكاة بل ومن الصدق فلا
مانع من ذلك ويروجه الوزن ولا
تلتفت الى ما يقال من ان البرهانية
واجبة والجدلية ممكنة اكثرية والخطابية
ممكنة مساوية لا ميل فيها ولا اندر

والشعرية

والشعرية كاذبة ممتنعة فليس لاعتبار
بذلك ولا اشار اليه صاحب المنطق
واما السوفسطائية فانها هى التى يستعمل
المشبهة ويشاركها فى ذلك الممتحنة المجربة
على سبيل التغليط فان كان التشبيه
بالواجبات وخواصها يسمى صاحبها
سوفسطائيا وان كانت بالمشهورات
يسمى صاحبها مشاغبا مماريا والمشاغب
بازاء الجدلى والسوفسطائى بازاء الحكيم

اشارة الى القياسات والمطالب البرهانية

كما ان المطالب فى العلوم قد تكون عن ضرورة
الحكم وقد تكون عن امكان الحكم وقد تكون
عن وجود غير ضرورى مطلق كما قد

يتعرف عن حالات اتصالات الكواكب
وانفصالاتها وكل جنس تخصه مقدمات
ونتيجته فالمبرهن ينتج الضروري من
الضروري وغير الضروري من غير
الضروري خلطا او صرفا فلا تلتفت
الى من يقول انه لا يستعمل المبرهن الا
الضروريات او الممكنات الاكثرية
دون غيرها بل اذا اراد ان ينتج صدق
ممكن اقلي استعمل الممكن الاقلي
ويستعمل في كل باب ما يليق به وانما
قال ذلك من قال ذلك من محصلي
الاولين على وجه غفل عنه المتاخرون
وهو انهم قالوا ان المطلوب الضروري

يستنتج

يُستنتج في البرهان من الضروريات
وفي غير البرهان قد يستنتج من غير
الضروريات ولم يرد به غير هذا اذا
اراد ان صدق مقدمات البرهان
في ضرورتها او امكانها او اطلاقها
صدق ضروري واذا قيل في كتب
البرهان الضروري فيراد به ما يعم
الضروري المورد في كتب القياس وما
يكون ضرورية ما دام الموضوع
موصوفا بما وصف به لا الضروري
الصرف وقد يستعمل في مقدمات
البرهان المحمولات الذاتية على الوجهين
الاولين اللذين فسر عليهما الذاتي

في المقدمات واما في المطالب فان الذا
المقومة لا يطلب اليه قد عرفت ذلك
وعرفت خطا من يخالف فيه وانما تطلب
الذاتيات بالمعنى الآخر في مقدمات
العلوم وموضوعاتها ولكل واحد من
العلوم شيء او اشيا متناسبة تبحث عن
احواله او عن احوالها وتلك الاحوال
من الاعراض الذاتية ويسمى الشيء موضوع
ذلك العلم مثل المقادير للهندسة
ولكل علم مبادي ومسائل فالمبادي
من الحدود والمقدمات التي منها تولف
قياساته وهذه المقدمات اما واجبة
القبول واما مسلمة على سبيل حسن

في العلوم والموضوعات والمبادي والمسائل

الظن

الظن بالمعلم تصدر في العلوم واما
مسلمة في الوقت الى ان تبين وفي نفس
المتعلم تشكك فيه والحدود مثل
الحدود التي تورد لموضوع الصناعة
واجزائه وجزئياته ان كانت وحدود
اعراضه الذاتية وهذه ايضا تصدر
في العلوم وقد تجمع المسلمات على
سبيل حسن الظن والحدود في اسم
الوضع فتسمى اوضاعا لكن المسلمات
منها تخص باسم الاصل الموضوع والمسلمات
على الوجه الثاني تسمى مصادرات
واذا كان لعلم ما اصول موضوعة فلا
بد من تقديمها وتصدير العلم بها واما

الواجب قبولها فعن لعدم ها استغنا لكنها
ربما خصصت بالصناعة مطلقا وقولك
انه علة او معلول لوجود الاكبر في
الاصغر وهذا مما يغفلون عنه بل يجب
ان يعلم انه كثيرا ما يكون الاوسط معلولا
للاكبر لكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر
اشارة الى المطالب من امهات المطالب
مطلب هل الشيء موجود مطلقا او موجود
في حال كذا والطالب به يطلب احد طرفي
النقيض ومنها مطلب ما هو الشيء وقد
يطلب به مفهوم ماهية الاسم المستعمل
ولا بد من تقدم مطلب ما الشيء على مطلب
هل الشيء اذا لم يكن ما يدل عليه الاسم

المستعمل حدا للمطلب مفهوما وكيف كان
فان المطلوب فيه شرح الاسم فاذا صح
للشيء وجود صار ذلك بعينه حدا لذاته
او رسما ان كان فيه تجوز ومنها مطلب
اي شيء الشيء ويطلب به تمييز الشيء عما
عداه ومنها مطلب لم الشيء وكانه
يسال عما هو الحد الاوسط اذا كان الغرض
حصول التصديق لجواب هل فقط او
يسال عن ماهية السبب اذا كان الغرض
ليس هو حصول التصديق بذلك فقط
وكيف كان بل يطلب سببه في نفس الامر
ولا شك في ان هذا المطلب بعد هل
بالمرتبة بالقوة او بالفعل ومن المطالب

ايضا كيف الشئ واين الشئ ومتى الشئ
ومن مطالب جزئية ليست من الامهات
بل تنزل عن ان تعد فيها ويستغنى عنها
كثيرا المطلب هل المركب اذا فطن لذلك
الكيف والاين والمتى ولم يعلم نسبته
الى الموضوع المطلوب حاله فان لم
يفطن لذلك لم يقم ذلك المطلب
مقام هذا وكان مطلبا خارجا عما عدّ

النهج العاشر والقياسات المغالطية

اعلم ان الغلط قد يقع اما كسب في القياس
وهو ان يكون المدعى قياسا ليس بقياس
في صورته وهو ان لا يكون على سبيل صورة
منتج او يكون قياسا في صورته لكنه ينتج

شكل

غير

غير المطلوب او قد وضع فيه ما ليس
بعلة علة وانما لا يكون قياسا بحسب
مادته اي انه يجب اذا اعتبر الواجب
في مادته اختل امر صورته واذا سلم
ما فيه على النحو الذي قيل كان قياسا ولكنه
غير واجب تسليمه فاذا روعي فيه تشابه
احوال الاوسط في المقدمتين واحوال
الطرفين فيهما مع النتيجة لم يجب تسليمه
فلم يكن قياسا واجب القبول وان كان
قياسا في صورته وقد عرفنا الفرق بينهما
ووضع ما ليس بعلة علة من هذا القبيل
والمصادرة على المطلوب الاول من هذا
القبيل وذلك اذا كان حدان من حدود

القياس مما اسمان لمعنى واحد فالواجب
ان يكونا مختلفى المعانى واذا ادعى فى
القياس صورته ثم اشرنا اليه من احوال
مادته لم يقع خطا من قبل الجهل بالتاليف
ومن وضع ما ليس بعلة علة ومن المصادره
على المطلوب الاول هذا واما ان لا
يكون الغلط فى كون القياس قياسا
واجب القبول ولكن بسبب فى المقدمات
فانه يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهوم
الالفاظ على بساطتها او على تركيبها
على ما قد علمت ومن جملتها مثل ما يقع
بسبب الانتقال من لفظ الجمع الى لفظ
كل واحد وبالعكس فيجعل ما يكون لكل

واحد كاينا للكل وما يكون للكل كاينا
لكل واحد ولاشك فى ان بين الكل وبين
كل واحد من الاجزا فرقا وربما كان
الانتقال على سبيل تفريق اللفظ بان
يكون اذا اجتمع صادقا فيظن انه اذا
فرق كان صادقا مثل من يظن انه اذا
صح ان يقول كان امرء القيس شاعر مفردا
صح ان امرء القيس كان مفردا وان امرء
القيس الميت شاعر مفرد فيحكم بان الميت
شاعر وايضا انه اذا صح ان الخمسة زوج
وفرد اجتماعا صح انها زوج وانها فرد
وربما كان الانتقال على العكس من هذا
وهو انه اذا صح ان امرء القيس شاعر

وانه جيد يصح على الاطلاق وكيف
شئت انه شاعر جيد اي في الشعر
وهذا ايضا يناسب ما يكون الغلط فيه
بسبب المعنى من وجه ولكنه لشركه
من اللفظ وهذه مغالطات مناسبة
للفظ وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف
مثل ما يقع بسبب ايهام العكس وبسبب
اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وباخذ
اللاحق للشيء مكان الشيء وباخذ ما
بالقوة مكان ما بالفعل وباعمال
توابع الجمل المذكوره وقد عرفت ذلك
فتجد اصناف المغالطات منحصرة في
اشتراك اللفظ مفردا او مركبا في

جوهره او هيئته وتصريفه في تفصيل المركب
وتركيب المفصل ومن جهة المعنى في ايهام
العكس واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
واخذ اللاحق واغفال توابع الجمل
ووضع ما ليس بعلة علة والمصادرة
على المطلوب الاول وتحريف القياس
وهو الجهل بقياسيته وان شئت فادخل
اشتباه الاعراب والبنا واشتباه من
الشكل والاعجام في باب المغالطات
اللفظيه ومن لم تلتفت لغث المعنى وهجر
ما يخيله اللفظ ثم راعى اجزاء القياس
معاني لا الفاظا وراعاها بتوابعها
لم يخل بها فيما يتكرر في المقدمتين او يتكرر

فى المقدمتين والنتيجة وراعى شكل
القياس ثم علم اصناف القضايا التى عددناها
ثم عرض ذلك على نفسه عرض الحاسب
ما يعقده على نفسه معاودا ومراجعا
فغلط فهو اهل لان يهجر الحكمة وتعلمها
وكل ميسر لما خلق له   اسال الله
تعالى العصمة والتوفيق

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه اشارات الى اصول وتنبيهات
على جمل يستبصر بها من يسر له ولا
ينتفع بالاصرح منها من يتعسر عليه
والتكلان على التوفيق وانا اعيد وصيتي
واكرر التماسي ان يضن بما يشتمل عليه
هذه الاجزاء كل الضن على من لا يوجد فيه
ما اشترطه في اخر هذه الاشارات

النمط الاول في تجوهر الاجسام

وهم واشارة من الناس من يظن ان
كل جسم ذو مفاصل ينضم عندها
اجزاء غير اجسام يتألف منها الاجسام
وزعموا ان تلك الاجزاء لا يقبل

الانقسام

الانقسام لا كسرا ولا قطعا ولا وهما
وفرضا وان الواقع منها في وسط الترتيب
يحجب الطرفين عن التماس ولا يعلمون
ان الاوسط اذا كان كذلك لقي كل واحد
من الطرفين منه شيئا غير ما يلقاه الاخر
وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه
باسره وانه بحيث لو جوزه مجوز فيه
مداخلة الوسط حتى يكون مكانهما او
حيزهما او ما شئت فسمه واحدا لم يكن
له بد من ان ينفذ فيه فيلقى غير ما لقيه
والقدر الذي لقيه دون اللقاء المتوهم
للمداخلة واللقاء المتوهم للمداخلة
يوجب ان يكون ملاقي الوسط ملاقيا

للآخر الطرف ملاقاة الوسط له وان لا
يتميز في الوضع اذ لا فراغ عن لقائه
ثم لا يكون ترتيب ووسط وطرف ولا
ازدياد حجم فان كان شي من ذلك لم يكن
ما يكون عند توهم المداخلة من الملاقاة
بالأسر بل بشي وراء وانعم ما يلاقي
وهم واشارة ومن الناس من يكاد يقول
بهذا التاليف ولكن من اجزاء غير متناهية
او غير متناهية ولا يعلم ان كل كثرة
كانت متناهية او غير متناهية فان
الواحد والمتناهي موجودان فيها
فاذا كان كل متناه يوخذ منها مولفا
من احاد ليس له حجم ازيد من حجم الواحد

لم

لم يكن تاليفها مفيدا المقدار بل عسى
العدد وان كان لكثرة متناهية منها حجم
فوق حجم الواحد وامكنت الاضافات
لها في جميع الجهات حتى كان له حجم في
كل جهة فكان جسم كان نسبة حجمه الى
حجم الذي احاده غير متناهية نسبة
متناهي القدر الى متناهي القدر لكن ازدياد
الحجم بحسب ازدياد التاليف والنظم
فيكون نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد
الغير المتناهية نسبة متناه الى متناه
هذا خلف محال **تنبيه** اليس اذا اوجب
النظر ان الجسم لا يجوز ان يكون مولفا
من مفاصل غير متناهية وانه ليس يجب

ان يكون لكل جسم مفاصل متناهية الى
ما لا ينفصل نقدا وجب امكان وجود
جسم ليس لامتداده مفاصل بل هو فى
نفسه كما هو عند الحس لكنه ليس مما لا
ينفصل بوجه بل يجب ان يكون قابلا
للانفصال ووقوع المفاصل اما بفك
وقطع واما باختلاف عرضين قارين
فيه كما فى البلقة واما بوهم وفرض
ان امتنع الفك بسبب **تذنيب** اليس
اذا لم يكن تاليف من آحاد لا تقبل القسمة
وجب ان يكون احد وجوه هذه القسمة
لا سيما الوهمية لا تقف الى غير النهاية
وهذا باب لاهل التحصيل فيه اطناب

والمستبصر

والمستبصر برشده القدر الذى نورده
تنبيه انك ستعلم ايضا بما علمته من
حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية
ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة
كذلك فانه لا يتالف مما لا ينقسم
حركة ولا زمان **اشارة** قد علمت ان للجسم
مقدارا ثخينا متصلا وانه قد يعرض له
انفصال وانفكاك وتعلم ان المتصل
بذاته غير القابل للاتصال والانفصال
قبولا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين
فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول
بالفعل وغير هيأته وصورته وتلك
القوة لغير ما هو ذات المتصل بذاته الذى

عند الانفصال يعدم ويوجد غيره وعند
عود الاتصال يعود مثله متجددا وهم
وتنبيه ولعلك تقول ان هذا ان لزم
فانما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل
وليس كل جسم فيما احسب كذلك فان
خطر هذا ببالك فاعلم ان طبيعة الامتداد
الجسماني في نفسها واحدة وما لها من
الغنى عن القابل والحاجة اليه متشابه
واذا عرف بعض احوالها حاجتها الى ما
يقوم فيه عرف ان طبيعتها غير مستغنية
عما يقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة
ما يقوم بذاته بحيث كان لها ذات
كان لها تلك الطبيعه لانها طبيعة

نوعية محصلة تختلف بالخارجات عنها
دون الفصول وهم وتنبيه او لعلك
تقول ليس الامتداد الجسماني الواحد
يقابل للانفصال البتة وانه انما ينفصل
الجسم المركب من اجسام بسيطة لا احتمال
فيها للانقسام الا الذي يقع بحسب الفروض
والاوهام وما يشبههما فان خطر هذا
ببالك فاعلم ان القسمة الفرضية والوهمية
او الواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين
كالسواد والبياض في البلقة او مضافين
كاختلاف محاذاتين او موازاتين او مماستين
تحدث اثنينية ما يكون طباع كل واحد
من الاثنين طباع الآخر وطباع الجملة

وطباع الخارج الموافق في النوع وما
يصح بين كل اثنين منها يصح بين اثنين آخرين
فيصح اذا بين المتباينين من الاتصال
الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح
بين المتصلين ويصح بين المتصلين من
الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي
ما يصح بين المتباينين اللهم لا من عايق
تمانع خارج من طبيعة الامتداد لازم
او زايل ولعل هذا العايق اذا كان لازما
طبيعيا كان لا اثنينية بالفعل ولا
فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل يكون نوعه في تشخصه وكل نوع يحتمل
ان يكون له اشخاص كثيرة فعاق عن

ذلك

ذلك عايق لازم طبيعي فانه لا يوجد
للاشخاص المحتملة ان يكون لذلك النوع
اثنينية ولا كثرة تعرض بل يكون نوعه
في تشخصه اي لا يوجد ذلك النوع الا
شخصا واحدا وكيف توجد اثنينية
او كثرة لاشخاص ذلك النوع والعايق
عنه لازم طبيعي **تذنيب** أليس قد
بان لك ان المقدار من حيث هو مقدار
والصورة الجرمية من حيث هو صورة
جرمية مقارنة لما يقوم معه ويكون
صورة فيه ويكون ذلك هيولاها
وشيا هو في نفسه لا مقدار ولا صورة
جرمية له فاعرفها ولا تستبعد ان لا

يخصص في بعض الاشيا قبولها لقدر معين
دون ما هو اكبر او اصغر منه **اشارة**
يجب ان يكون محققا عندك انه لا يمتد
بعد في ملاء او خلاء ان جاز وجوده
الى غير النهاية والا فمن الجايز ان يفرض
امتدادان غير متناهيين من مبدا واحد
لا يزال البعد بينهما يتزايد ومن الجايز
ان يفرض بينهما ابعاد تتزايد بقدر
واحد من الزيادات ومن الجايز ان
يفرض بينهما هذا الابعاد الى غير
النهاية فيكون هناك امكان زيادات
على اول تفاوت يفرض بغير نهاية
ولان كل زيادة توخذ فانها مع المزيد

عليه قد توجد في واحد واية زيادات
امكنت فيمكن ان يكون هناك بعد تشتمل
على جميع ذلك الممكن والا فيكون امكان
وقوع الابعاد الى حد ليس للزايد عليه
امكان فيكون انما يمكن وجود المشتمل
على محدود من جملة غير المحدود الذي
في القوة فيصير البعد بين الامتدادين
محدودا في التزايد عند حد لا يجاوزه
في العظم وهناك نقطع لا محالة الامتدادات
ولا ينفذان بعده والا امكنت الزيادة
على اكثر مما يمكن وهو ذلك المحدود من
جملة غير المحدود وذلك محال فبين
ان يكون هناك امكان ان يوجد بعد

بين الامتدادين الاولين فيه تلك الزيادات
الموجودة بغير نهاية فيكون ما لا يتناهى
محصورا بين حاصرين هذا محال وقد
يستبان استحالة ذلك ايضا من وجوه
اخرى يستعان فيها بالحركة او لا يستعان
وه لكن فيما ذكرناه كفاية اشارة فقد
بان لك ان الامتداد الجسماني يلزمه
التناهي فيلزمه التشكل اعني في الوجود
فلا يخلو اما ان يكون هذا اللازم يلزمه
ولو انفرد بنفسه عن نفسه او يلحقه
ويلزمه لو انفرد بنفسه عن سبب فاعل
موثر فيه او يلزمه بسبب الحامل او الاحوال
التي تكتنف الحامل ولو لزمه منفردا

بنفسه

بنفسه عن نفسه لتشابهت الاجسام في
مقادير الامتدادات وهيات التناهي
والتشكل وكان الجزء المفروض من مقدار
ما يلزمه ما يلزم كليته ولو لزم ذلك
بسبب فاعل موثر وهو منفرد بنفسه
لكان المقدار الجسماني قابلا في نفسه
من غير هيولاه للفصل والوصل
وكان له في نفسه قوة الانفعال وقد
بانت استحالة هذا فبقي انه بمشاركة
الحامل فللهيولى اذا تاثير في وجود ما
لا بد للصورة في وجودها منه كالتناهي
والتشكل وهم واشارة او لعلك تقول
وهذا ايضا يلزمك في اشيا اخر فان الجزء

المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك
ثم نقول ان الشكل للفلك مقتضى طباع
وطبع الجزء وطبع الكل واحد فنقول
لك ان الشكل حصل للفلك عن طبيعة
قوة اوجب لهيولاه تلك الجرمية ولم يكن
ذلك لها عن نفسها او عن جرميتها فلما
وجب لها ذلك وجب بايجاب ذلك
السبب ان لا يكون لما يفرض بعد ذلك
جزءا ما للكل لكونه جزءا مفروضا بعد
حصول صورة الكل صورة الكل فهذا
له عارض ومانع وبسبب مقارنة ما
يقبل تلك الصورة ويحلها وتجزاها
واما المقدار لو انفرد ولم يكن هناك شي

يوجب شيا الا طبيعة المقدار به وتلك
الطبيعة هي واحدة لم يضر كلا وغير
كل بحسب ذلك الغرض لا من نفسها ولا
من علة ولا من مقارنة قابل ولا تجب
ان يستحق شيا معينا مما يختلف فيه حتى
نفس الكلية او الجزئية فليس يمكن ان يقال
ههنا لحقها من غيرها شي بحسب امكان
وقوة ما او صلوح موضوع لحوقا سابقا
ثم تبع ذلك ان صار ما هو كالجزء بحالة
مخالفة **تنبيه** هذا الحامل انما له
الوضع من قبل قران الصورة الجسمية
به ولو كان له في حد ذاته وضع وهو
منقسم كان في حد ذاته ذا حجم او غير

منقسم كان فى حد نفسه مقطع منتهى اشارة
نقطة ان لم ينقسم البتة او خطا او سطحا
ان انقسم فى غير جهة الاشارة **تنبيه**
فلو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا
وضع ثم لحقتها الصورة فصارت ذات
وضع مخصوص فليس يمكن ان يقال
ان ذلك لان الصورة لحقتها هناك
كما يمكن ان يقال لو كانت فى صورة يوجب
لها وضعا هناك وكان قد عرض لها
وضع هناك ثم لحقتها الصورة الاخرى
وانما ليس يمكن فيما نحن فيه لانها مجردة
بحسب هذا الفرض وليس يمكن ان يقال
ان الصورة عينت لها وضعا مخصوصا

من

من الاوضاع الجزئية التى يكون لاجزاء
كل واحد مثلا كاجزاء الارض كما يمكن
ان يقال فى الوجه الذى ذكرناه من
تخصص وضع جزئى بسبب لحوق الصورة
وهناك وضع جزئى لحوقا يخصص اقرب
المواضع الطبيعية من ذلك الموضع
كالجزء من الهواء يصير ماء فيكون موضعه
الطبيعى متخصصا بحسب موضعه الاول
وهو اقرب مكان طبيعى للمياه مما كان
موضعا لهذا الصاير ماء وهو هواء وانما
لا يمكن هذا ايضا لانا جعلناها مجردة
دليل فاحدس من هذا ان الهيولى
لا تتجرد عن الصورة الجسمانية **تنبيه**

والهيولى فلا يخلو ايضا عن صور اخرى كيف
ولا بد من ان يكون اما مع صورة توجب
قبول الانفكاك والالتئام والتشكل
بسهولة او بعسر او مع صورة توجب امتناع
قبول تلك، وكل ذلك غير مقتضى الجرمية
وكذا لابد له من استحقاق مكان خاص
او وضع خاص متعينين وكل ذلك غير
مقتضى الجرمية العامية المشترك فيها
اشارة واعلم انه لا يكفي ايضا وجود
الحامل حتى يتعين صورة جزئية والا لوجب
التشابه المذكور بل يحتاج فيما يختلف
احواله الى معينات واحوال متفقة
من خارج يتحدد بها ما يجب من القدر

والشكل

والشكل وهذا سر مطلع منه على اسرار
اخرى وهم وتنبيه واعلم ان الهيولى
مفتقرة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة
الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة
المطلقة الاولية لقوام الهيولى بها
مطلقا او يكون الصورة آلة او واسطة
لمقيم آخر يقوم الهيولى بها مطلقا او يكون
شريكة لمقيم باجتماعهما جميعا تقوم
الهيولى او يكون لا الهيولى تتجرد عن الصور
ولا الصورة تتجرد عن الهيولى وليس احدهما
اولى ان يكون مقاما به الآخر من الآخر
بعكسه بل يكون سبب ما آخر خارجا
عنهما يقيم كل واحد منهما مع الآخر

وبالآخر **اشارة** اما الصور التي تفارق
الهيولى الى بدل فليس يمكن ان يقال
انها علل مطلقة للوجود الواحد المستمر
لهيولياتها ولا آلات ومتوسطات
مطلقة بل لابد فى امثال هذه من ان يكون
على احد القسمين الباقيين وههنا سر
آخر **اشارة** يجب ان تعلم فى الجملة ان الصورة
الجرمية وما يصحبها ليس شئ منها سببا
لقوام الهيولى مطلقا ولو كانت سببا
لقوامها مطلقا لسبقتها بالوجود ولكانت
الاشيا التي هي علل لماهية الصورة
ولكونها موجودة محصلة الوجود سابقة
للهيولى ايضا بالوجود حتى يكون بعد ذلك

للصورة

للصورة وجود غير وجود الهيولى على
انها معلولة من جنس ما لايباين ذاته
ذات العلة وان كان ايضا ليس من احواله
المعلولة لماهيته فان اللوازم المعلولة
قسمان كل قسم منهما داخل فى الوجود
ولكن قد علم ان التناهى والتشكل من
من الامور التي لا توجد الصورة الجرمية
فى حد نفسها الا بهما او معهما وقد تبين
ان الهيولى سبب لذينك فيصير الهيولى
سببا من اسباب ما به او معه تتمة وجود
الصورة السابقة بتتمة وجودها للهيولى
وهذا محال وقد اتضح انه ليس للصورة
ان تكون علة للهيولى او واسطة على

الاطلاق وهم وتنبيه ولعلك تقول
اذا كانت الهيولى محتاجا اليها فى ان يستوى
للصورة وجود فقد صارت الهيولى علة
للصورة فى الوجود سابقة فيكون الجواب
انا لم نقض بكونها محتاجا اليها فى ان يستوى
للصورة وجود بل قضينا بالاجمال انها
يحتاج اليها فى وجود شئ توجد الصورة
به او معه ثم تلخيص ما بعد هذا يحتاج
الى الكلام المفصل اشارة انت تعلم ان
الصورة الجوهرية اذا فارقت المادة
فان لم يعقب بدل لم تبق المادة موجودة
فمعقب البدل مقيم للمادة لا محالة
بالبدل وليس بواجب ان تقول وتقيم

البدل

البدل ايضا بالهيولى على ان يكون الهيولى
قامت فاقامت لان الذى يقوم فيقيم
متقدم بقوامه اما بزمان واما بالذات
وبالجملة لا يمكنك ان تدير الاقامة
اشارة ليس يمكن ان يكون شيئان كل
واحد منهما يقام به الآخر حتى يكون كل
واحد منهما متقدما بالوجود على الآخر
وعلى نفسه ولا يجوز ان يكون شيئان
كل واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة
لانه ان لم تتعلق ذات احدهما بالآخر
جاز ان يقوم كل واحد منهما وان لم يكن
مع الآخر وان تعلق ذات كل واحد منهما
بالآخر فلذات كل واحد منهما تاثير

فى ان يتم وجود الآخر وذلك مما قد بان
بطلانه فبقى انه انما يكون التعلق من
جانب واحد فان الهيولى والصورة
لا يكونان فى درجة التعلق والمعية
سواء وللصورة فى الفاسدة الكائنة
تقدم ما فيجب ان يطلب كيف هو **اشارة**
انما يمكن ان يكون ذلك على احد الاقسام
الباقى وهو ان تكون الهيولى توجد
عن سبب اصل وعن تعين بتعقيب الصور
اذا اجتمعا ثم وجود الهيولى وتشخصه
بها الصورة وتشخصت هى ايضا بالصورة
على وجه يحتمل بيانه كلام غير هذا المجمل
وهم وتنبيه اولعلك تقول لما كان

كل

كل واحد منهما يرتفع الآخر برفعه فكل
واحد منهما كالآخر فى التقدم والتأخر
والذى يخلصك من هذا اصل تحققه
وهو ان العلة كحركة يدك بالمفتاح
اذا رفعت رفع المعلول كحركة المفتاح
واما المعلول فليس اذا رفع رفع العلة
فليس رفع حركة المفتاح هو الذى يرفع
حركة يدك وان كان معه بل يكون انما
امكن رفعها لان العلة وهى حركة يدك
كانت رفعت وهما اعنى الرفعين معا
بالزمان ورفع العلة متقدم على رفع
المعلول بالذات كما فى ايجابهما ووجودهما
ذنب يجب ان تتلطف من نفسك

وتعلم ان الحال فيما لا تفارقه صورته
فى تقدم الصورة هذه الحال تنبيه
الجسم ينتهى ببسيطه وهو قطعه
والبسيط ينتهى بخطه وهو قطعه
والخط ينتهى بنقطته وهى قطعته
والجسم يلزمه السطح لا من حيث يتقوم
جسميته بل من حيث يلزمه التناهى
بعد كونه جسما فلا كونه ذا سطح ولا كونه
متناهيا امر يدخل فى تصوره جسما
ولذلك قد يمكن قوما ان يتصوروا جسما
غير متناه الى ان تبين لهم امتناع ما يتصورونه
واما السطح كسطح الكرة من غير اعتبار
حركة او قطع فيوجد ولا خط واما المحور

والقطبان

والقطبان والمنطقة فانما تفترض عند
الحركة والخط كمحيط الدايرة قد يوجد
ولا نقطة فاما المركز فعند ما يتقاطع
اقطار وعند حركة ما او بالفرض وقبل
ذلك فوجود نقطة فى الوسط كوجود
نقطة فى الثلثين وساير ما لا يتناهى
فانه لا وسط ولا ساير مفاصل الاجزا
فى المقادير الا بعد وقوع ما ليس بواجب
فيها من حركة او تجربة واذا سمعت فى
تحديد الدايرة وفى داخلها نقطة
فمعناه يتاتى ان يفرض فيها نقطة
كما يقولون الجسم هو المنقسم فى جميع
الاقطار ومعناه يتاتى قسمته فيها

وانت تعلم من هذا ان الجسم قبل السطح
فى الوجود والسطح قبل الخط والخط
قبل النقطه وقد حقق هذا اهل
التحصيل واما الذى يقال بالعكس من
هذا ان النقطة بحركتها تفعل الخط
ثم الخط والسطح ثم السطح الجسم
فهو للتفهيم والتصوير والتخييل الا ترى
الا ترى ان النقطة اذا فرضت متحركة
فقد فرض لها ما تتحرك فيه وهو مقدار
ما خط او سطح فكيف تكون ذلك بعد
حركتها **تنبيه** ما اسهل ما يتاتى لك
تامل ان الابعاد الجسمانية متمانعة
عن التداخل وانه لا ينفذ جسم فى جسم

واقف له غير ممتنع وان ذلك للابعاد
لا للهيولى ولا لساير الصور والاعراض
اشارة انك تجد الاجسام فى اوضاعها
تارة متلاقية وتارة متقاربة وتارة
متباعدة وقد تجدها فى اوضاعها تارة
بحيث تسع ما بينها اجساما ما محدوده
القدر وتارة لاعظم وتارة لاصغر
نبيّن ان الاجسام الغير المتلاقية كما ان
لها اوضاعا مختلفة كذلك بينها ابعاد
مختلفة الاحتمال لتقديرها وتقدير
ما يقع فيها اختلافا قدريا فان كان بينها
خلاء عن غير اجسام وامكن ذلك فهو ايضا
بعد مقدارى وليس على ما يقال لا شى

محض وان كان لا جسم **تنبيه** واذ قد تبين
ان البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وتبين
ان الابعاد الجسمية لا يتداخل لاجل
بعديتها فلا وجود لفراغ هو بعد صرف
فاذا سلكت الاجسام في حركتها تنحى عنها
ما بينها ولم يثبت لها بعد مقطور ولا
خلاء **اشارة** ولقد تناسب ما نحن مشغولون
به الكلام في المعنى الذي يسمى جهة مثل قولنا
تحرك كذا الى جهة كذا دون جهة كذا ومن
المعلوم انها لو لم يكن لها وجود كان
من المحال ان يكون مقصدا للمتحرك وكيف
يقع الاشارة نحو لا شيء فتبين ان للجهة
وجودا **اشارة** اعلم انه لما كانت الجهة

مما يقع نحوه الحركة لم يكن من المعقولات
التي لا وضع لها فيجب ان يكون الجهات
لو ضعها ملتنا ولها الاشارة **اشارة** لما
كانت الجهة ذات وضع فمن البين ان وضعها
في امتداد ماخذ الاشارة والحركة ولو
كان وضعها خارجا عن ذلك لكانتا
ليستا اليها ثم هي اما ان تكون منقسمة
في ذلك الامتداد او غير منقسمة فان
كانت منقسمة فاذا وصل المتحرك الى
ما يفرض لها اقرب الجزئين من المتحرك ولم
يقف لم يخل اما ان يقال انه يتحرك
بعد الى الجهة او يقال يتحرك عن الجهة
فان كان يتحرك بعد الى الجهة فالجهة

وراء المقسم وان كان يتحرك عن الجهة
بما وصل اليه هو الجهة لا جزء الجهة
فبين ان الجهة حد فى ذلك الامتداد
غير منقسم فهو طرف للامتداد وجهة
للحركة فيجب الان ان نحرص على ان نعلم
كيف يتحدد للامتدادات اطراف
فى الطبع وما اسباب ذلك وينعرف
احوال الحركات الطبيعية وهم وتنبيه
لعلك تقول ليس من شرط ما اليه الحركة
ان يوجد فقد يتحرك المستحيل من السواد
الى البياض ولم يوجد البياض بعد
فان اختلج هذا فى وهمك فاعلم ان لا
بينهما فرق وايضا فان ما تشككت به

غير

غير ضاير فى الغرض اما الفرق فلان المتحرك
الى الجهة ليس يجعل الجهة مما يتوخى
تحصيل ذاته بالحركة بل مما يتوخى بلوغه
والقرب منه بالحركة ولا يجعل لها
عند تمام الحركة حالا من الوجود والعدم
لم يكن وقت الحركة واما الآخر فلان
الجهة لو كان يحصل بالحركة لها وجود
كان وجودها وجود ذى وضع ليس
وجود معقول لا وضع له وذلك
غرضنا على ان الحق هو الفرق وعليه بنا
ما يتلوه هذا الفن من الكلام. النمط
الثانى فى الجهات واجسامها الاول
والثانية. اشارة اعلم ان الناس

يشيرون الى جهات لاتبدل مثل جهة الفوق
والسفل ويشيرون الى جهات بتبدل
بالغرض مثل اليمين والشمال فيما
يلينا ومثل ما تشبه ذلك فلنعلم عما
يكون بالغرض واما الواقع بالطبع
فلا يتبدل كيف كان ذلك ثم من المحال
ان يتعين وضع الجهة في خلاء او ملاء
متشابه فانه ليس حد من المتشابه اولى
بان يجعل جهة مخالفة لجهة اخرى من
غيره فيجب اذا ان يتعين بشيء خارج منه
ولا محالة انه يكون جسما او جسمانيا
والمحدد الواحد من حيث هو ذلك
فانما يفترض منه حد واحد ان افترض

وهو ما يليه وفي كل امتداد محصل
جهتان وهما طرفان وعلى ان الجهات
التي في الطبع فوق واسفل وهما
اثنان فالتحدد اذا اما يقع بجسم واحد
لا من حيث كونه واحدا واما ان يقع
بجسمين والتحدد بجسمين اما ان يكون
واحدهما محيط والآخر محاط به او
يكون وضع الجسمين متباينين واذا كان
خ ووضع الجسمين متباين
احدهما محيط والاخر محاطا به دخل
المحاط في ذلك التأثير بالعرض وذلك
لان المحيط وحده يحدد طرفي الامتداد
بالقرب الذي يتحدد باحاطته والبعد
الذي يتحدد بمركزه سواء كان حشوه او

خارجا عنه خلاء او ملاء واذا كان على
الوجه الآخر تحدد جهة القرب واما
جهة البعد فلم يجب ان يتحدد به لان
البعد عنه ليس يجب ان يكون محدودا
حدا معينا ما لم يكن محيطا ولم يكن
الثاني اولى بان يقع منه في محاذاة دون
دون اخرى ممكنة الا لمانع يجب ان يكون
له معونة في تقرير الجهة ويكون جسمانيا
ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه
فمن البين ان تقرير الجهة وتحديدها
انما يتم بجسم واحد لكن لانه ليس على طبيعة
كيف اتفق بل من حيث هو على ما يوجبه
التحديدين متقابلين وما لم يكن الجسم
محيطا

محيطا يتحدد به القرب ولم يتحدد به ما
يقابله **اشارة** كل جسم من شانه ان
يفارق موضعه الطبيعي ويعاوده يكون
موضعه الطبيعي متحدد الجهة لا به
بل له لانه قد يفارقه ويرجع اليه وهو
في الحالتين ذو جهة فيجب ان يكون تحدد
جهة موضعه الطبيعي بسبب جسم غيره
هو علة لما قبل هذا المفارق او معه
فقط فذلك الجسم له تقدم في رتبة
الوجود على هذا بعلية او على ضرب
آخر **تذنيب** فيجب ان يكون الجسم المحدد
للجهات اما على الاطلاق محيطا ليس له
موضع يكون فيه وان كان له وضع

بالقياس الى غيره وان كان ليس محيطا على
الاطلاق فيكون له موضع لا يفارقه
ولعله لا يكون المحدد الاول الا
القسم الاول فان كان للقسم الثاني
وجود يتحدد بالاول موضعه فيتحدد
به موضع الثاني ووضعه ثم يتحدد
بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة
ويكون الاول انما يخلق به ان يكون متقدما
في رتبة الابداع ويكون متشابه النسبة
وضع ما تفرض له اجزاء فيكون مستديرا
اشارة الجسم البسيط هو الذي طبيعته
واحدة ليس فيه تركيب قوى وطبايع
والطبيعة الواحدة تقتضي من الامكنة
والاشكال

والاشكال وساير ما لا بد للجسم ان يلزمه
واحدا غير مختلف اشارة انك لتعلم
ان الجسم اذا خلي وطباعه ولم يعرض له
من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من
وضع معين وشكل معين فاذا في طباعه
مبدا استيجاب ذلك وللبسيط مكان
واحد يقتضيه طبعه وللمركب ما يقتضيه
الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب
مكانه او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت
المجاذبات عنه فكل جسم له مكان واحد
ويجب ان يكون الشكل الذي يقتضيه
البسيط مستديرا والا لاختلفت هيأته
في مادة واحدة عن قوة واحدة تنبيه

الجسم له في حال تحركه ميل يتحرك به ويحس
الممانع ولن يتمكن من المنع الا بما يضعف
ذلك فيه وقد يكون من طباعه وقد يحدث
فيه من تاثير غيره يبطل المنبعث عن طباعه
الى ان يزول فيعود انبعاثه ابطال
الحرارة العرضية التي يستحيل اليها الماء
للبرودة المنبعثة عن طباعه الى ان تزول
وانما يكون الميل الطبيعي لا محالة نحو
جهة يتوخاها الطبع فاذا كان الجسم
الطبيعي في حيزه الطبيعي لم يكن له وهو
فيه ميل لانه انما يميل بطبعه اليه لا
عنه وكلما كان الميل الطبيعي اقوى كان
امنع للجسم عن قبول الميل القسري وكانت

الحركة

الحركة بالميل القسري افتر وابطا **اشارة**
الجسم الذي لا ميل فيه بالقوة ولا بالفعل
لا يقبل ميلا قسريا يتحرك به وبالجملة
لا يتحرك قسرا والا فليتحرك قسرا في
زمان مسافة ما وليتحرك مثلها في تلك
المسافة آخر فيه ميل ما وممانعة فبين
انه يتحركها في زمان اطول وليكن ميل
اضعف من ذلك الميل يقتضي في مثل
ذلك الزمان عن ذلك المحرك مسافة
نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زماني
ذي الميل الاول وعديم الميل فيكون في
مثل زمان عديم الميل يتحرك بالقسر
مثل مسافته فيكون حركتا مقسورين ذي

بمانع فيه وغير ذي ممانع فيه متساويتي
الاحوال في السرعة والبطوء هذا محال

تذكير يجب ان يتذكر ههنا انه ليس
زمان لا ينقسم حتى يجوز ان يقع فيه حركة
ما لا ميل له ولا يكون له نسبة الى زمان
حركة ذي ميل

وهم وتنبيه ولعلك
تقول ان الجسم ليس يلزم ان يكون له
موضع او وضع ولا شكل من ذاته بل
يجوز ان يكون جسم من الاجسام اتفق له
في ابتداء حدوثه من محدثه او اتفق له
من اسباب خارجة لا يتعرى من تعاورها
اياه وضع او شكل صار اولى به كما يعرض
لكل مدرة ان يصير مكانها مختصا بطباعها

دون مكان الاخرى لسبب غير ذاتها
وان كان بمعونة من ذاتها ثم لا ينفك
مع اختلاف احوالها من مكان طبيعي
جزئي يختص بها لا استحقاقا فكذلك
فيما نحن فيه المكان مطلقا وان لم يكن
طبيعيا لا ينفك عنه وان لم يكن
استحقاقا مطلقا وكذلك الكلام
في الشكل لكنك يجب ان تعلم اولا ان
كل شيء فقد يمكن فرضه مبرأ عن
اللواحق الغريبة الغير المقومة لماهيته
او وجوده ما فرض كل جسم كذلك وانظر
هل يلزمه وضع وشكل. واما المحدث
فانه لن يخص ذات الجسم عند الحدوث

بمكان دون مكان الا لاستحقاق بوجه
ما وذلك من طبعه او لداع مخصص
او اتفاقا فان كان لاستحقاق فذلك
ذلك وان كان لداع غريب غير الاستحقاق
فهو احد اللواحق الغير المقومه وقد
نفضناها عن الجسم وان كان اتفاقا
فالاتفاق لاحق غريب وستعلم ان
الاتفاق يستند الى اسباب غريبة
اشارة الجسم اذا وجد على حالة غير
واجبة من طباعه فحصوله عليها من الامور
الامكانية ولعلل جاعلة ويقبل التبدل
فيها من طباعه الا لمانع واذا كانت هذه
الحال في الموضع والوضع امكن الانتقال

عنها بحسب اعتبار الطبع فكان فيه ميل
اشارة الجسم المحدد للجهات ليس بعض
اجزائه التي تفرض اولى بما هو عليه من
الوضع والمحاذاة من بعض فلا يكون شيء
من ذلك واجبا لشيء منها فهي بعلة والنقلة
عنها جائزة فالميل في طباعها واجب
وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدل
الوضع دون الموضع وذلك على الاستدارة
ففيه ميل مستدير **تنبيه** وانت تعلم
ان هذا التبدل الممكن ليس يكون بحسب
حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب
نسبة اما الى شيء من خارج واما الى شيء
من داخل واذا كان ذلك الجسم اولا

ليس بما تحدد جهته و وضعه بمحدد من
خارج يحيط بقي ان يكون بحسب جسم من
داخل **تنبيه** وانت تعلم ان تبدل
النسبة عند المتحرك قد تكون للساكن
وللمتحرك فيجب ان يكون عند ساكن
اشارة الجسم القابل للكون والفساد
يكون له قبل ان يفسد الى جسم آخر
يكون عنه مكان وبعده مكان لاستحقاق
كل جسم مكانا بحسبه ويكون احد المكانين
خارجا عن الآخر فان كان حصول
الصورة الثانية له في مكان غريب
له بحسبها اقتضى ميلا مستقيما الى المكان
الذي بحسبها وان كان في المكان الذي اليه

بحسبها فقد كان زاحم قبل لبس هذه الصورة
ما هذا المكان مكانه فزحمه بجوهر متمكن
هذا المكان بالطبع قابل للتنقل من مكانه
فهو بما فيه ميل مستقيم فكل كاين وفاسد
ففيه ميل مستقيم **وهم وتنبيه** فان
تشككت وقلت يكون ذلك المتكون
لصيق الجسم الذي انتقل الى صورته بالكون
فقد اوجبت لنوعيته ان يقع خارج مكانه
فان اللصيق ليس هو المكان بل الجار **اشارة**
الجسم الذي في طباعه ميل مستدير يستحيل
ان يكون في طباعه ميل مستقيم لان الطبيعة
الواحدة لا تقتضي توجها الى شيء وصرفا
عنه وقد بان ايضا ان المحدد للجهات

لامبدا مفارقة فيه لموضعه الطبيعي
فلا ميل مستقيم فيه فهو مما وجوده عن
صانعه بالابداع ليس بما تكون عن (جسم)
يفسد اليه او يفسد الى جسم يتكون عنه
بل ان كون له كون وفساد نعن عدم و (الله)
ولهذا لا يحرق ولا ينمي ولا يستحيل
استحالة تؤثر في الجوهر كتسخن الما والمودي
الى فساده تنبيه الاجسام التي قبلنا
نجد فيها قوى متهياة نحو الفعل مثل
الحرارة والبرودة واللدغ والتخدير
ومثل طعوم وروايح كثيرة وقوى
متهياة نحو الانفعال السريع او البطي
مثل الرطوبة او اليبوسة واللين والصلابة

واللزوم

والهشاشه

واللزوجه والسلاسه ثم اذا فتشت
واجدت التامل وجدتها قد تعرى عن
جميع القوى الفعالة الا الحرارة والبرودة
والمتوسط الذي يستبرد بالقياس الى
الحار ويستسخن بالقياس الى البارد (ويستحر)
واعني بهذا انك تجد في كل باب منها
اذا اعتبرته ان جسما يوجد عديما لجنسه
مثلا لكون ولا لون فيه ولا رايحة ولا
طعم او وجدته منتميا الى الحرارة
او البرودة مثل اللذع او التخدير
وكذلك الحال في الهيات المعدة الى
الانفعال فان التفتيش يلزم اجسام العالم
التي تلينا رطوبة او يبوسة لانها اما

ان يسهل تفرقها واتصالها وتشكلها وتر كها
للتشكل من غير ممانعة فتكون رطبة او
تصعب فتكون يابسة واما الذى لايمكن
فيها ذلك اصلا فلغيرها من الاجسام
واما سائر ما يشبه ذلك فقد يعرى عنه
جسم جسم او ينتهى الى هاتين انتهما
اللين والصلابة واللزوجة والهشاشة
وغير ذلك **تنبيه** فالجسم البالغ فى
الحرارة بطبعه هو النار والبالغ فى
البرودة بطبعه هو الما والبالغ فى
الميعان هو الهوا والبالغ فى الجمود هو
الارض والهواء بالقياس الى الماء حار
لطيف يتشبه به الماء اذا سخن وتلطف

والارض

والارض اذا خليت وطباعها لم تسخن
بعلة بردت واذا خمدت النار وفارقتها
سخونتها تكون منها اجسام صلبة ارضية
يقذفها السحاب الصاعق فهذه الاربعة
مختلفة الصور ولذلك لا يستقر النار
حيث يستقر فيه الهوا ولا الما حيث
يستقر فيه الهوا ولا الهواء حيث يستقر
فيه الما وذلك فى الاطراف اظهر **تنبيه**
من ظن ان الهواء يطفو فوق الما لضغط
ثقل الما اياه مجتمعا تحته مقلا له لا
لطبعه كذبه ان الاكبر يكون اقوى واسرع
طفوا والقسرى يكون بالضد من هذا
وكذلك فى الحركات الاخر **تنبيه** قد يبرد

الا نابالجمد فيركبه ندى من الهواء كلما لفظته
مدّ الى اى حدٍّ شيت ولا يكون ليس الا
في موضع الريح ولا يكون عن الماء الحار
وهو الطف واقبل للريح فهو اذا هواء
استحال ماء وكذلك قد يكون صحو في
قلل الجبال فيضرب الحر هواها
فيجمد سحابا لم ينسق اليها من موضع
آخر ولا انعقد من بخار متصعد ثم يرى
ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحى ثم
يعود وقد تخلق النار بالنفاخات
من غير نار وقد تحل الاجساد الصلبه
الحجرية مياها سيالة يعرف ذلك
اصحاب الحيل كما قد تجمد مياه جارية

تشرب حجارة صلدة فهذه الاربعة
قابلة للاستحالة بعضها الى بعض فلها
هيولى مشتركة **اشارة وتنبيه** هذه
هي اصول الكون والفساد في عالمنا هذا
وهي الاركان الاول وبالحرى ان يتم
بها عدة ذوات الحركة المستقيمة حين
يوجد خفيف مطلق يحو نفس جهة
فوق كالنار وثقيل مطلق كالارض
وخفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل
ليس بمطلق كالماء وانت اذا تعقبت
جميع الاجسام التى عندنا وجدتها منتسبة
بحسب الغلبة الى واحد من هذه **تنبيه**
هذه يخلق منها ما يخلق بامزجة تقع فيها

على نسب مختلفة معدة نحو خلق مختلفة
بحسب المعدنيات والنبات والحيوان
اجناسها وانواعها ولكل واحد من هذه
صورة مقومة منها تنبعث كيفياته
المحسوسة وربما تبدلت الكيفية
وانحفظت الصورة مثل ما يعرض للماء
ان يسخن او ان يختلف عليه الجمود
والميعان وما ئيته محفوظة فانها
ثابتة لا تشتد ولا تضعف والكيفيات
المنبعثة عنها بالخلاف وتلك الصور
مقومات للهيولى على ما علمت والكيفيات
اعراض والاعراض كاينة ما كانت لواحق
فلذلك لا تعد الصور من الاعراض

وايضا

وايضا فان حركاتها بالطبع وسكوناتها
بالطبع منبعثة عن تلك القوى الطبيعية
الحقية واذا امتزجت لم تفسد قواها
والا فلا مزاج بل استحالت في كيفياتها
المتضاده المنبعثه عن قواها متفاعلة
فيها حتى تكتسي كيفية متوسطة توسطا
ما في حد ما متشابه في اجزائها وهي
المزاج وهم وتنبيه ولعلك تقول
لا استحالة في الكيف ايضا وفي الصورة
ولم يسخن الماء في جوهره بل فشت فيه
اجزاء نارية داخلته ولا ما يظن انه
برد بل فشت فيه اجزاء جمدته مثلا
فان قلت ذلك فاعتبر حال المحكوك

والمخلخل والمخضخض حين يحمى من غير
وصول نارية غريبة اليه واعتبر حال
المسخن في مستحصف وفي متخلخل هل
يمنع الاستحصاف نفوذ ما يسخن بالغشو
فيه على نسبة قوامه وهل الامتلاء
من مصموم مغدوم يمنع البلاغ في
التسخين بمتنع الغشو اذا كان لا يخرج
منه شيء يعتد به حتى يخلف مكانه فاش
يعتد به واعتبر حال القماقم الصياحة
وانظر ما بال الجمد يبرد ما فوقه والبارد
من اجزايه لا يصعد لثقله **وهم وتنبيه**
او لعلك تقول ان النارية كامنة
يبرزها الحك والخضخضة من غير تولد

سخونة ولا نارية فهل يسعك ان تصدق
بوجود جميع النارية المنفصلة عن خشبة
الغضا فيها مخلفة لبقية منها فاشية
في ظاهر الجمر وباطنه وتحس فاشية
في جميع جرم الزجاج الذايب عن
استشفاف البصر فلو لم يكن في الخشب
من النارية الا الباقي فيه عند التجمر
لكان لا يسعك ان تصدق بكونه كونا
لا يبرزه رض ولا سحق ولا يلحقه
لمس ولا نظر فكيف ولو كان هناك
كمون او بروز لكان اكثر الكامن برز
وفاق وثم الكلام بعد هذا طويل
نكتة اعلم ان استضاءة النار السايرة

لها وراءها انما يكون لها اذا علقت شيا
ارضيا ينفعل بالضوء عنها ولذلك
اصول الشعل وحيث النار قوية متى
شفافة لا يقع لها ظل ويقع لها فوقها
ظل عن مصباح آخر وربما كان انفراجه
وتجمه وانتشاره اكثر من حجم الشفاف
حتى لا يكون لقايل اذ يقول ان السقيف
للانتشار وخلافه لاستحداد الصنوبرية
مستحصفة النار فتبين من هذا ان النار
البسيطة شفافة كالهواء واذا استحال
اليها النار المركبة التي تكون منها
الشهب استحالة تامة شفت فظن انها
طفئت ولعل ذلك من اسباب طفوها

احيانا

احيانا عندنا والاشبه ان اكثر السبب
في ذلك عندنا استحالة النارية هواء
وانفصال الكثافة الارضيه دخانا
الذي كلما قويت النار قل لانها تكون
اقدر على احالة الارضيه بالتمام
نارا ولم يبق ما يكون دخانا بقاءه
في النار الضعيفة وهذه النكتة
غير مناسبة بحسب النوع للعرض
ومناسبة بحسب الجنس **تنبيه** انظر
الى حكمة الصانع بدا فخلق اصولا
ثم خلق منها امزجة شتى واعد كل
مزاج لنوع وجعل اخرج الامزجة
عن الاعتدال لاخرج الانواع عن

الكمال وجعل اقربها من الاعتدال
الممكن مزاج الانسان ليستوكره نفسه
الناطقه النمط الثالث فى النفس
الارضيه والسماويه تنبيه ارجع الى
نفسك وتامل هل اذا كنت صحيحا
بل وعلى بعض احوالك غيرها بحيث
تفطن للشئ فطنة صحيحة هل تغفل
عن وجود ذاتك ولا تثبت نفسك ما
عندى ان هذا يكون للمستبصر حتى ان
النايم فى نومه والسكران فى سكره
لا يعزب ذاته عن ذاته وان لم يثبت
تمثله لذاته فى ذكره ولو توهمت ذاتك
قد خلقت اول خلقها صحيحة العقل

والهيئة

والهيئة وفرض انها على جملة من الوضع
والهيئة لا يبصر اجزاؤه ولا يتلامس
اعضاؤه بل هى منفرجة ومعلقة
لحظة ما فى هواء طلق وجدتها قد
غفلت عن كل شئ الا عن ثبوت انيتها
تنبيه بماذا تدرك ح وقبله وبعده
ذاتك وما المدرك من ذاتك اترى
المدرك احد مشاعرك مشاهدة ام
عقلك وقوة غير مشاعرك بها تدرك
ابوسط تدرك ام بغير وسط ما اظنك
تفتقر فى ذلك ح الى وسط فانه لا وسط
فبقى ان تدرك ذاتك من غير افتقار الى
قوة اخرى والى وسط فبقى ان يكون

بمشاعرك او بباطنك بلا وسط ثم انظر
تنبيه الحاصل ان المدرك منك اهو
ما يدركه ببصرك من اهابك لا فانك
ان انسلخ عنه وتبدل عليك كنت انت
انت او هو ما تدركه بلمسك ايضا
وليس ايضا الا من ظواهر اعضائك
لا فان حالها ما سلف ومع ذلك
فقد كنا في الوجه الاول من الفرض
اغفلنا الحواس عن افعالها فتبين انه
ليس مدركك عضوا من اعضائك
كقلب او دماغ وكيف ويخفى عليك
وجودهما الا بالتشريح ولا مدركك
جملة من حيث هي جملة وذلك ظاهر

لك

لك بما تمحه من نفسك ومما نبهت عليه
فمدركك شيء آخر غير هذه الاشيا
التي قد لا تدركها وانت مدرك لذاتك
والتي لا تجدها ضرورية في ان تكون
انت انت فمدركك ليس من عداد
ما تدركه حسا بوجه من الوجوه ولا
مما يشبه الحس بما سنذكره وهم وتنبيه
ولعلك تقول انما اثبت ذاتي بوسط
من فعلي فيجب اذا ان يكون لك فعل
تثبته في الفرض المذكور او حركة او
غير ذلك ففي اعتبارنا الفرض المذكور
جعلناك بمعزل من ذلك واما بحسب
الامر الاعم فان فعلك ان اثبته

فعلا مطلقا فيجب ان تثبت به فاعلا
مطلقا لا خاصا هو ذاتك بعينها
وان اثبته فعلا لك فلم تثبت به
ذاتك بل ذاتك جزء من مفهوم فعلك
من حيث هو فعلك فهو مثبت فى الفهم
قبله ولا اقل من ان يكون معه لا به
فذاتك مثبتة لا به **اشارة** هو ذا تتحرك
الانسان بشئ غير جسميته التى لغيره
وبغير مزاج جسمه الذى يمانعه
كثيرا حال حركته فى جهة حركته بل فى
نفس حركته وكذلك تدرك بغير
جسميته وبغير مزاج جسميته الذى
يمنع عن دراك الشبيه ويستحيل عند

لقاء الضد فكيف يلبس به ولان المزاج
واقع فيه بين اضداد متنازعة الى الا (نفكاك)
انما يجبرها على الالتيام والامتزاج
قوة غير ما يتبع التيامها من المزاج كيف
وعلة الالتيام وحافظه قبل الالتيا
فكيف لا يكون قبل ما بعده وهذا الاجتماع
كما يلحق الجامع الحافظ وهن او عدم تبدا
الى الانفكاك فاصل القوى المدركه
والمحركه والحافظة للمزاج شئ آخر
لك ان تسميه النفس وهذا هو الجوهر
الذى يتصرف فى اجزاء بدنك ثم فى بدنك
اشارة فهذا الجوهر فيك واحد بل هو
انت عند التحقيق وله فروع من قوى

منبثة في اعضائك فاذا احسست بشئ
من اعضائك شيأ او تخيلت او اشتهيت
او غضبت القت العلاقة التي بينها
وبين هذه الفروع هيئة فيك حتى
يفعل بالتكرر اذعانا ما بل عادة
وخلقا يتمكنان من هذا الجوهر المدبر
تمكن الملكات وكما يقع بالعكس فانه
كثيرا ما يبتدى يتعرض فيه هيئة ما
عقلية فتنقل العلاقة من تلك الهيئة
اثرا الى الفروع ثم الى الاعضا انظر
انك اذا استشعرت جانب الله عز وجل
وفكرت في جبروته كيف يقشعر جلدك
ويقف شعرك وهذه الانفعالات

والملكات قد تكون اقوى وقد تكون
اضعف ولولا هذه الهيئات لما كان
نفس بعض الناس بحسب العادة اسرع
الى التهتك والى الاستشاطة غضبا
من نفس بعض **اشارة** ادراك الشئ
هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك
يشاهدها ما به يدرك فاما ان تكون
تلك الحقيقة نفس حقيقة الشئ الخارج
عن المدرك اذا ادرك فيكون حقيقة
ما لا وجود له بالفعل في الاعيان
الخارجة مثل كثير من اشكال الهندسة
بل كثير من المفروضات التي لا يمكن اذا
فرضت في الهندسة مما لا يتحقق اصلا

او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذات
المدرك غير مباين له وهو الباقي
الشي قد يكون محسوسا عند ما يشاهد
ثم يكون متخيلا عند غيبته بتمثل صورته
في الباطن كزيد الذي ابصرته مثلا
اذا غاب عنك فتخيلته وقد يكون معقولا
عند ما يتصور من زيد مثلا معنى الانسان
الموجود ايضا لغيره وهو عند ما يكون
محسوسا يكون قد غشيته غواشي
غريبة عن ماهيته لو ازيلت عنه لم
تؤثر في كنه ماهيته مثل اين ووضع
وكيف ومقدار بعينه ولو توهم بدله
غيره لم يؤثر في حقيقة ماهية انسانيته

والحس

والحس يناله من حيث هو مغمور في هذه
العوارض التي تلحقه بسبب المادة
التي خلق منها لا يجردها عنه ولا يناله
الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته
ولذلك لا يتمثل في الحس الظاهر صورته
اذا زال واما الخيال الباطن فيتخيله
مع تلك العوارض لا يقتدر على تجريده
المطلق عنها لكنه يجرده عن تلك
العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس
فهو يتمثل صورته مع غيبوبة حاملها
واما العقل فيقتدر على تجريد الماهية
المكنوفة باللواحق الغريبة المشخصة
مستثبتا اياها حتى كانه عمل بالمحسوس

عملا جعله معقولا واما ما هو فى ذاته
برى عن الشوايب الماديه واللواحق الغريبه
التى لا تلزم ماهيته عن ماهيته فهو معقول
لذاته ليس يحتاج الى عمل يعمل به يعده
لان تعقله ما من شانه ان يعقله بل العله
فى جانب ما من شانه ان يعقله اشارة
لعلك تنزع الآن الى ان نشرح لك امر
القوى الدراكه من باطن ذاد فى شرح
وان نقدم شرح امر المناسبة للحس اولا
فاسمع اليس قد تبصر القطر النازل
خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة
خطا مستديرا كله على سبيل المشاهدة
لا على سبيل تخيل او تذكر وانت تعلم
ان البصر انما يرتسم فيه صورة المقابل

والمقابل النازل او المستدير كالنقطة
لا كالخط فقد بقى اذا فى بعض قواك
هيئة ما ارتسم اولا واتصل بها هيئة
الابصار الحاضر فعندك قوة قبل
البصر اليها يودى البصر كالمشاهدة
وعندها تجتمع المحسوسات فتدركها
وعندك قوة تحفظ مثل المحسوسات
بعد الغيبوبة مجتمعة فيها وبهاتين
القوتين يمكنك ان تحكم ان هذا اللون
غير هذا الطعم وان لصاحب هذا
اللون هذا الطعم فان القاضى لهذين
الامرين يحتاج الى ان يحضره المقضى
عليهما جميعا فهذه قوى وايضا فان

الحيوانات ناطقها وغيرناطقها يدرك
فى المحسوسات الجزئية معانى جزئية
غير محسوسة ولا متادية من طريق
الحواس مثل ادراك الشاة معنى فى
الذئب غير محسوس وادراك الكبش
معنى فى النعجة غير محسوس ادراكا
جزئيا يحكم به كما حكم الحس بما يشاهده
فعندك قوة هذا شانها وايضا
فعندك وعند كثير من الحيوانات
العجم قوة تحفظ هذه المعانى بعد حكم
الحاكم بها غير الحافظة للصور ولكل
قوة من هذه القوى آلة جسمانية خاصة
واسم خاص فالاولى هى المسماة بالحس

المشترك

المشترك وفنطاسيا وآلتها الروح المصبوب
فى مبادى عصب الحس لاسيما فى مقدم
الدماغ والثانية المسماه بالمصوره
والخيال وآلتها الروح المصبوب
فى البطن المقدم لاسيما فى الجانب الآخر
والثالثة الوهم وآلته الدماغ كله
لكن الاخص بها هو التجويف الاوسط
وتخدمها فيها قوة رابعة لها ان تركب
وتفصل ما يليها من الصور الماخوذة
عن الحس والمعانى المدركة بالوهم
وتركب ايضا الصور بالمعانى وتفصلها
عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة
وعند استعمال الوهم متخيلة وسلطانها

في الجزء الاول من التجويف الاوسط وكانها
قوة ما للوهم وتوسط الوهم للعقل
والباقية من القوى هي الذاكرة وسلطانها
في حيز الروح الذي في التجويف الاخير
وهو آلتها وانما هدى الناس الى القضية
بان هذه هي الالات لان الفساد اذا
اختص بتجويف اورث الافة فيه ثم
اعتبار الواجب في حكمة الصانع تعالى
ان يقدم الاقبض للجسماني ويوخر
الاقبض للروحاني ويبعد المتصرف
فيهما حكما واسترجاعا للمثل المنجذبة
عن الجانبين عند الوسط عظمت قدرته
اشارة واما نظير هذا التفصيل في

قوى النفس الانسانية على سبيل التصنيف
فهو ان النفس الانسانية التي لها ان تعقل
جوهر له قوى وكمالات فمن قواها
ما لها بحسب حاجتها الى تدبير البدن
وهي القوة التي تخص باسم العقل العملي
وهي التي تستنبط الواجب فيما يجب
ان يفعل من الامور الانسانية جزئية
ليتوصل به الى اغراض اختيارية من مقدمات
اولية وذاعية وتجربية وباستعانة
بالعقل النظري في الذاتي الكلي الى ان
ينتقل به الى الجزئي ومن قواها ما لها
بحسب حاجتها الى تكميل جوهرها عقلا
بالفعل فاولاها قوة استعدادية

لها نحو المعقولات وقد يسميها قوم عقلا
هيولانيا وهي المشكاة ويتلوها قوة اخرى
تحصل لها عند حصول المعقولات
الاول لها فيتهيأ لاكتساب الثواني
اما بالفكرة وهي الشجرة الزيتونة ان
كانت ضعيفة او بالحدس فهي زيت ايضا
وان كانت اقوى من ذلك فتسمى عقلا
بالملكة وهو الزجاجة والشريفة
البالغة منها قوة قدسية يكاد زيتها
يضيء ثم يحصل لها بعد ذلك قوة وكمال
اما الكمال فان يحصل لها المعقولات
بالفعل مشاهدة متمثلة في الذهن
وهو نور على نور واما القوة فان يكون

لها ان تحصل المعقول المكتسب المفروغ
منه كالمشاهد متى شاءت من غير افتقار
الى اكتساب وهو المصباح وهذا
الكمال يسمى عقلا مستفادا وهذه
القوة تسمى عقلا بالفعل والذي
يخرج من الملكة الى الفعل التام ومن
الهيولاني ايضا الى الملكة فهو العقل
الفعال وهو النار **تنبيه** لعلك تشتهي
الآن ان تعرف الفرق بين الفكرة والحدس
فاسمع اما الفكرة فهي حركة ما للنفس
في المعاني مستعينة بالتخيل في اكثر
الامر يطلب بها الحد الاوسط او ما
يجري مجراه ثم يصار به الى العلم بالمجهول

حالة الفقد استعراضا للمخزون فى الباطن

وما يجرى مجراه فربما تأدت الى المطلوب

وربما انبتت واما الحدس فهو ان

يتمثل الحد الاوسط فى الذهن دفعة

اما عقيب طلب وشوق من غير حركة

واما من غير اشتياق وحركة ويتمثل

ما معه ما هو وسط له او فى حكمه

اشارة ولعلك تشتهى زيادة دلالة

على القوة القدسية وامكان وجودها

فاسمع الست تعلم ان للحدس وجودا

وان للناس فيه مراتب وفى الفكرة

فمنهم غبى لا تعود عليه الفكرة برادة

ومنهم من له فطانة الى حد ما ويستمتع

بالفكر

بالفكر ومنهم من هو اثقف من ذلك وله

اصابة فى المعقولات بالحدس وتلك

الثقافة غير متشابهة فى الجميع بل ربما

قلت وربما كثرت وكما انك تجد جانب

النقصان منتهيا الى عديم الحدس

فايقن ان الجانب الذى يلى الزيادة

يمكن انتهاؤه الى غنى فى اكثر احواله

عن التعلم والفكر **اشارة** فان اشتهيت

ان تزداد فى الاستبصار فاعلم انك

سيتبين لك ان المرتسم بالصورة

المعقولة منا شىء غير جسم ولا فى جسم

وان المرتسم بالصورة التى قبلها قوة فى

جسم او جسم وانت تعلم ان شعور

القوة بما تدركه هو ارتسام صورته فيها
وان الصورة اذا كانت حاصلة في القوة
لم تغب عنها القوة ارايت القوة ان
غابت عنها ثم عاودتها والتفتت اليها
هل يكون قد حدث هناك غير تمثلها
فيها فيجب اذا ان تكون الصورة المغيبة
عنها قد زالت عن القوة المدركة زوالا
ما اما في القوة الوهمية التي في الحيوان
فقد يجوز ان يقع هذا الزوال على وجهين
احدهما ان تزول عنها وعن قوة اخرى
ان كانت كالخزانة لها والثاني ان تزول
عنها وتحفظ في قوة اخرى هي لها
كالخزانة وفي الوجه الاول لا يعود للوهم

الا بتجشم كسب حديد وفي الوجه الثاني
قد يعود ويلوح له بمطالعة الخزانة
والالتفات اليها من غير تجشم كسب
حديد ومثل هذا قد يمكن في الصورة
الخيالية المستحفظة في قوى جسمانية
فيجوز ان يكون الخزن لها منا في عضو او
قوة عضو والذهول عنها القوة في عضو
آخر لاحتمال اجسامنا وقوى اجسامنا
التجزي ولعله لا يجوز فيما ليس جسمانيا
بل نقول انما نحن نجد في المعقولات
نظيرها بين الحالتين اعني فيما يذهل
عنه ثم يستعاد لكن الجوهر المرتسم
بالمعقولات كما بين لك غير جسماني

ولا منقسم فليس فيه شي كالمتصرف
وشي كالخزانة ولا يصلح ان يكون هو
كالمتصرف وشي من الجسم وقواه كالخزانة
لان المعقولات لا ترتسم في جسم
وبقي ان ههنا شيا خارجا عن جوهرنا
فيه الصورة المعقولة بالذات اذ هو
جوهري عقلي بالفعل اذا وقع بين
نفوسنا وبينه اتصال ما ارتسم منه
فيها الصورة العقلية الخاصة بذلك
الاستعداد الخاص لاحكام خاصة
واذا اعرضت النفس عنه الى ما يلي
العالم الجسداني او الى صورة اخرى
انمحى المتمثل كان اولا كان المراة التي

كانت

التي كانت يحاذي به جانب القدس قد اعرض
بها الى جانب الحس او الى شي آخر من امور
القدس وهذا انما يكون ايضا اذا اكتسب
ملكة الاتصال اشارة هذا الاتصال
علته قوة بعيدة هي العقل الهيولاني
وقوة كاسبة هي العقل بالملكة وقوة
تامة الاستعداد لها ان تقبل بالنفس الى جهة
الاشراق متى شاءت بملكة متمكنة وهي
المسماة بالعقل اشارة كثرة تصرف
النفس في الخيالات الحسية وفي المثل
المعنوية اللتين في المصورة والذاكرة
باستخدام القوة الوهمية والمفكرة
يكسب النفس استعدادا نحو قبول مجرداتها

عن الجوهر المفارق لمناسبة ما بينهما يحقق
ذلك ومشاهدة الحال وتاملها وهذه
التصرفات من المخصصات للاستعداد
التام لصورة صورة وقد يفيد هذا
التخصيص معنى عقلي لمعنى عقلي **اشارة**
ان اشتهيت الآن ان يتضح لك ان المعنى المعقول
لا يرتسم في منقسم ولا في ذي وضع
فاسمع انك تعلم ان الشيء غير المنقسم
قد يقارنه اشيا كثيرة لا يجب لها ان تصير
منقسما في الوضع وذلك اذا لم تكن كثرتها
كثرة ما ينقسم في الوضع كاجزاء البلقه
لكن الشيء المنقسم الى كثرة مختلفة الوضع
لا يجوز ان يقارنه شي غير منقسم وفي

المعقولات

المعقولات معاني غير منقسمة لا محالة والا
لكانت المعقولات انما تلتئم من مبادئها
غير متناهية بالفعل ومع ذلك فانه لا
بد في كل كثرة متناهية او غير متناهية
من واحد بالفعل واذا كان في المعقولات
ما هو واحد ويعقل من حيث هو واحد
فانما يعقل من حيث لا ينقسم فاذا لا
يرتسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم
وكل قوة في الجسم منقسم **وهم وتنبيه**
او لعلك تقول قد يجوز ان يقع للصورة
العقلية الوحدانية قسمة وهمية
الى اجزاء متشابهة فاسمع انه ان كان
كل واحد من القسمين المتشابهين

شرطا مع الآخر في استتمام التصور
العقلي فيما متباينان له مباينة الشرط
للمشروط وايضا فيكون المعقول
الذي انما يعقل بشرطين بما جزاه منقسما
وايضا فانه قبل وقوع القسمة يكون
فاقدا للشرط فلم يكن معقولا وان لم
يكن شرطا فالصورة المعقولة عند
القسمة المفروضة صارت معقولة
مع ما ليس مدخله في تتميم معقولها
الا بالعرض وقد فرضنا الصورة المعقوله
صورة مجردة عن اللواحق الغريبه
فاذا هي ملابسة بعدلها وكيف لا وهي
عارض لها بسبب ما فيه قدر في اقل

بلاغ فان احد القسمين هو حافظ لنوع
الصورة ان كان متشابها فالصورة التي
جردناها مغشاة بعد بهيئة غريبة
من جمع او تفريق او زيادة او نقصان
واختصاص بوضع فليست هي الصورة
المفروضه واما الصورة الحسيه
والخياليه فيفتقر ملاحظة النفس
اجزاء لها جزئية متباينة الوضع مقارنة
لهيئات غريبة مادية الى ان يكون رسمها
ورسمها في ذي وضع وقبول انقسام
وهم وتنبيه ولعلك تقول ان
الصورة العقليه قد ينقسم باضافة
زوايد معنويه اليها قسمة المعنى الجنسي

الوحدانى بالفصول المنوعه والمعنى النوعى
الوحدانى بالفصول العرضى المصنفه
فاسمع انه قد يجوز ذلك ولكن يكون فيه
الحاق كلى بكلى يجعله صورة اخرى
ليس جزءا من الصورة الاولى فان المعقول
الجنسى والنوعى لا تنقسم ذاته فى معقوليته
الى معقولات نوعيه وصنفية يكون
مجموعها حاصل المعنى الواحد الجنسى
او النوعى ولا يكون نسبتها الى المعنى
الواحد المقسوم نسبة الاجزاء بل نسبة
الجزئيات ولو كان المعنى العقلى الواحد
البسيط الذى سبق تعرضنا له ينقسم
بمختلفات بوجه لكان غير الواحد الذى

يشكل به اولا من قبول القسمة
الى المتشابهات وكان كل واحد من
اجزايه هو اولى بان يكون البسيط الذى
كلامنا فيه **اشارة** انك تعلم ان كل
شىء يعقل شيا فانه يعقل بالقوة
القريبة من الفعل انه يعقله وذلك
عقل منه لذاته فكل ما يعقل شيا فله
ان يعقل ذاته وكل ما يعقل فمن شان
ماهيته ان يقارن معقولا آخر ولذلك
يعقل ايضا مع غيره وانما تعقله القوة
العاقلة بالمقارنة لا محالة فان كان
مما يقوم بذاته فلا مانع له من حقيقته
ان يقارن المعنى المعقول اللهم الا ان تكون

ذاته ممنوة في الوجود بمقارنة امورٍ
ما نعةٍ عن ذلك من مادةٍ او شئ آخر
ان كان فان كانت حقيقة مسلّمة لم
يمتنع عليها مقارنة الصورة العقلية
لها فكان ذلك لها بالامكان وفي
ضمن ذلك امكان عقله لذاته **وهم**
وتنبيه ولعلك تقول ان الصورة
المادية في القوام اذا جردت في العقل
زال عنها المعنى المانع فما بالها لا تنسب
اليها انها تعقل فجوابك لانها ليست
مستقلّة بقوامها قابلة لما يجعلها من
المعاني المعقولة بل امثالها انما يقارن
معانٍ معقولة ترتسم بها لا هي بل

القابل

القابل لهما جميعا وليس احدهما اولى
بان يكون مرتسما بالآخر من الآخر به
ومقارنتهما غير مقارنة الصورة والمتصوّر
واما وجودها الخارج فمادي لكن
المعنى الذي كلامنا فيه جوهر مستقل
بقوامه على حسب ما فرضناه اذا قارنه
معنى معقول كان له بالامكان جعله
متصورا **وهم وتنبيه** او لعلك تقول
ان هذا الجوهر وان كان القائم له بحسب
ماهيته النوعية فله مانع من حيث
شخصيته التي تنفصل بها عن المرتسم
من معناه في قوة عاقلة تعقله فيكون
هنا
جوابك ان هذا الاستعداد لتلك المثا

ان كان من لوازم الماهية كيف كانت
فقد سقط تشكك وان كان انما
تكتسبه عند الارتسام فى العقل فيكون
الاستعداد انما يستفاد عند حصول
الاكتساب له فيكون لم يكن استعدادا
للشئ حتى حصل فاستعد له او لم يكن استعدادا
لشئ وقد كان ذلك الشئ وحده وهذا
كله محال فيجب اذا ان يكون هذا الاستعداد
قبل المقارنة فهو للماهية بالفعل الاستعدادات
الخاصية لبعض ما يقارن بتلو المقارنة
الاولى وكذلك فاعلم ان لماهية المعنى
الجنسى استعدادا لكل فصل له فان لم يكن له
خروج الى الفعل فلمانع يطول الكلام

فيه فكيف فى المعنى المحقق النوعى تنبيه
انك اذا حصلت ما اصلته لك علمت
ان كل شئ من شانه ان يصير صورة معقولة
وهو قايم الذات فانه من شانه ان يعقل
فيلزم ذلك ان يكون من شانه ان يعقل
ذاته وكل ما من شانه ان يجب له ما من
شانه ثم يكون من شانه ان تعقل ذاته
فواجب له ان يعقل ذاته وهذا وكل ما
يكون من هذا القبيل غير جاير عليه
التغيير والتبديل تكملة النمط بذكر الحركات
عن النفس تنبيه لعلك الآن تشتهى ان
تسمع كلاما فى القوى النفسانية التى تصدر
عنها اعمال وحركات فليكن هذا الفصول

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور
١٢٧٥ وكفى عبده

من هذا القبيل اشارة اما حركات حفظ
البدن وتوليد فهي تصرفات في مادة
الغذا لتحال الى المشابهة سدا لبدل
ما يتحلل او ليكون مع ذلك زيادة في
النشو على تناسب مقصود محفوظ
في اجزاء المتغذي في الاقطار يتم بها
الخلق او ليختزل من ذلك فضل
بعد مادة ومبدا لشخص اخر
وهذه ثلثة افعال لثلث قوى اولاها
الغاذيه وتخدمها الجاذبه للغذاء
والماسكه للمجذوب الى ان تهضم
الهاضمه المهرية والدافعة للثفل
والثانيه القوة المنمية الى كمال النشو

فان

فان الانماء غير الاسمان والثالثه المولدة
للمثل وينبعث بعد فعل القوتين مستخدمة
لهما لكن النامية تقف اولا ثم تقوى
المولدة ملاوة ثم تقف ايضا وتبقى الغاذيه
عمالة الى ان تعجز فيحل الاجل اشارة واما
الحركات الاختياريه فهي اشد نفسانيه
ولها مبدا عازم مجمع مذعنا ومنفعلا
عن خيال او وهم او عقل تنبعث منها
قوة غضبية دافعة للضار او قوة
شهوانيه جالبة للضروري او النافع
الحيوانيين فتطيع ذلك ما انبث في
العضل من القوى المحركه الخادمه لتلك
الامرة اشارة الجسم الذي في طباعه

مل مستدير فان حركاته من الحركات
النفسانية دون الطبيعية والا لكان
بحركة واحدة يميل بالطبع عما يميل
اليه بالطبع ويكون طالبا بحركته
وضعا ما بالطبع في موضعه وهو تارك
له هارب منه بالطبع ومن المحال
ان يكون المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع او المهروب منه بالطبع مقصودا
بالطبع بل قد يكون ذلك في الارادة
لتصور غرض ما يوجب اختلاف الهيئات
فقد بان ان حركته نفسانية ارادية **مقدمة**
المعنى الحسي الى مثله تحته الارادة
الحسية والمعنى العقلي الى مثله تحته

الارادة

الارادة العقلية وكل معنى يحمل على كثير
غير محصور فهو عقلي سواء كان معتبرا
بواحد شخصي كقولك ولد آدم او غير
معتبر كقولك الانسان **اشارة** حركة
الجسم الاول بالارادة ليست لنفس
الحركة فانها ليست من الكمالات الحسية
ولا العقلية وانما يطلب لغيرها وليس
الاولى لها الا الوضع وليس لمعين موجود
بل فرضي ولا معين فرضي يقف عنده بل
معين كلي فتلك ارادة عقلية وتحت
هذا سر **تنبيه** الراي الكلي لا ينبعث منه
شيء مخصوص جزئي فانه لا يتخصص بجزئي
منه دون آخر الا بسبب مخصص لا محالة

يقترن به ليس هو وحده والمريد من الحيوان
بقوته الحيوانية للغذا انما يريده وتخيل
له غذاء جزئي فتنبعث منه ارادة
حيوانية جزوية وهناك يطلب الغذا
بحركته وانما يتخيل له على الجهة الجزئية
وان كان لو حصل له شخص آخر بدله
لم يكرهه بل قام مقامه فليس ذلك دليلا
على انه كان ذلك متميلا عنده وكذلك
في قطع المسافة يتخيل له حدود جزئية
اياها يقصد وربما كان ذلك التخيل
مقطوعا وربما كان متجدد الوجود
نحو ما تجدد الحركة المستمرة على الاتصال
وذلك لا يمنع الشخصية والجزئية في التخيل

كما لا يمنع في الحركة ولمثل هذا ما تخصص
الارادة بشيء جزئي حتى تكون والارادة
الكلية مقابلها مراد كلي ولا يجب له
تخصص جزئي ونحن ايضا فربما قضينا
قضاء كليا من مقدمات كلية فيما يجب
ان نفعل ثم اتبعناها قضاء جزئيا ينبعث
منها شوق وارادة متعينان ضربا من التعين
الوهمي فتنبعث القوة المحركة الى حركات
جزئية تصير هي مرادة لاجل المراد الاول
موعد وتنبيه اما الشيء الذي يتشوقه
الجرم الاول في حركته الارادية فموعد
بيانه بعد ما نحن فيه الا انك يجب ان تعلم
انه لن يتحرك متحرك ارادي الا لطلب شيء

ان يكون للطالب اولى واحسن من ان لا
يكون اما بالحقيقة واما بالظن واما
بالتخيل العبثي فان فيه ضربا خفيا
من طلب اللذة والساهي والنايم
انما يفعل وهو يتخيل لذة ما وتبديل
حال ما مملولة او ازالة وصب ما فان
النايم يتخيل واعضاؤه ايضا تطيع
تحريكه عن تخيله لا سيما في حال تكون
بين النوم واليقظة او في الشيء الضروري
كالنفس او في الشيء الذي يصير كالضروري
كمن يرى في منامه شيئا مخيفا جدا
او حبيبا جدا فربما انزعج للهرب او
للطلب واعلم ان التخيل شيء والشعور

بالتخيل

بالتخيل انه هو ذا يتخيل شيء والحفاظ
ذلك الشعور في الذكر شيء وليس يجب
ان يحكي وجود التخيل لاجل فقد احد
الآخرين **النمط الرابع في الوجود وعلله**
تنبيه انه قد يغلب على اوهام الناس
ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله
الحس بجوهره ففرض وجوده محال
وان ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته
كالجسم او بسبب ما هو فيه كاحوال
الجسم فلا حظ له من الوجود وانت يتأتى
لك ان تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه
بطلان قول هولاء لانك ومن يستحق
ان يخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات

قد يقع عليها اسم واحد لا على الاشتراك
الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم
الانسان فانهما لا تشكان في ان وقوعه
على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود فذلك
المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون بحيث
يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا
من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش
من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا
اعجب وان كان محسوسا فله لا محالة
وضع واين ومقدار معين وكيف معين
لا يتاتى ان يحس ولا ان يتخيل الا كذلك
فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص
لا محالة بشئ من هذه الاحوال واذا كان

كذلك

كذلك لم يكن ملايما لما ليس تلك الحال
فلم يكن مقولا على كثيرين يختلفون في تلك
الحال فاذا الانسان من حيث هو واحد
الحقيقه بل من حيث حقيقته الاصليه
التي لا تختلف فيها الكثرة غير محسوس
بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي
وهم وتنبيه ولعل قايلا منهم يقول
ان الانسان مثلا انما هو انسان من حيث
له اعضاوه من زند وعين وحاجب
وغير ذلك فمن هو كذلك فهو محسوس فننبهه
ونقول ان الحال في كل عضو كلي بما ذكرته
او تركته كالحال في الانسان نفسه تنبيه
انه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم

والحس لكان الحس والوهم يدخلان في الحس
والوهم ومن بعد هذه الاصول فليس شي
من العشق والخجل والوجل والغضب
والشجاعة والجبن مما يدخل في الحس
والوهم وهي من علايق الامور المحسوسة
فما ظنك بموجودات ان كانت خارجة
الذوات عن درجات المحسوسات وعلايقها
تذنيب كل حق فانه من حيث حقيقته
الذاتية التي بها هو حق فهو متفق واحد
غير مشار اليه فكيف ما به ينال كل
حق وجوده تنبيه الشيء قد يكون معلولا
بحسب ماهيته وحقيقته وقد يكون
معلولا في وجوده واليك ان تعتبر ذلك

مثلا

مثلا بالمثلث فان حقيقته متعلقة بالسطح
والخط الذي هو ضلعه ويقومانه من حيث
هو مثلث وله حقيقة المثلثية كانهما
علتاه المادية والصورية واما من حيث
وجوده فقد يتعلق بعلة اخرى غير هذه
ليست هي علة تقوم مثلثيته وتكون جزءا
من حدها وتلك هي العلة الفاعلية
او الغائية التي هي علة فاعلية لعلية
العلة الفاعلية تنبيه اعلم انك
تفهم معنى المثلث وتشك هل هو موصوف
بالوجود في الاعيان ام ليس بعد ما تمثل
عندك انه من خط وسطح ولم يتمثل لك
انه موجود في الاعيان اشارة العلة

الموجد للشيء الذي له علل مقومة للماهية
علة لبعض تلك العلل كالصورة او لجميعها
في الوجود وهي علة الجمع بينها والعلة
الغائية التي لاجلها الشيء علة بماهيتها
ومعناها لعلية العلة الفاعلية ومعلولة
لها في وجودها فان العلة الفاعلية
علة ما لوجودها ان كانت من الغايات
التي تحدث بالفعل وليس علة لعليتها
ولا لمعناها اشارة ان كانت علة
اولى فهي علة لكل وجود ولعلة حقيقة
كل وجود في الوجود تنبيه كل موجود
اذا التفت اليه من حيث ذاته من غير
التفات الى غيره فاما ان يكون بحيث يجب

له

له الوجود في نفسه او لا يكون فان وجب
فهو الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته
وهو القيوم وان لم يجب لم يجز ان يقال
انه ممتنع بذاته بعدما فرض موجودا
بلى ان قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط
عدم علته صار ممتنعا او مثل شرط وجود علته
صار واجبا وان لم يقرن بها شرط لا حصول
علة ولا عدمها بقي له في ذاته الامر الثالث
وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته
الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع فكل موجود
اما واجب الوجود بذاته واما ممكن الوجود
بحسب ذاته اشارة ما حقه في نفسه
الامكان فليس يصير موجودا من ذاته

فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه
من حيث هو علىٰ فان صار احدهما اولى
فلحضور شئ او غيبته فوجود كل ممكن
الوجود هو من غيره **تنبيه** اما ان يتسلسل
ذلك الى غير النهاية فيكون كل واحد من
احاد السلسله ممكنا فى ذاته والجملة
متعلقة بها فتكون غير واجبة ايضا
بغيرها ولنزد هذا بيانا **شرح** كل
جملة كل واحد منها معلول فانها تقتضى
علة خارجة عن آحادها وذلك لانها
اما ان لا تقتضى علة اصلا فتكون واجبة
غير ممكنة وكيف يتأتى هذا وانما
تجب بآحادها واما ان تقتضى علة هى

الاحاد باسرها فتكون معلولة لذاتها
فان تلك والجملة والكل شئ واحد واما
الكل بمعنى كل واحد فليس يجب به الجملة
واما ان تقتضى علة هى بعض الاحاد وليس
بعض الاحاد اولى بذلك من بعض اذ كان
كل واحد منها معلولا لان علته اولى بذلك
واما ان تقتضى علة خارجة عن الاحاد
كلها وهو الباقى **اشارة** كل علة جملة
هى غير شئ من آحادها فهى علة اولا للآحاد
ثم للجملة والا فلتكن الآحاد غير محتاجة
اليها فالجملة اذا تمت بآحادها لم تحتج اليها
بل ربما كان شئ ما علة لبعض الاحاد
دون بعض فلم يكن علة للجملة على الاطلاق

اشارة كل جملة مرتبة من علل ومعلولات
على الولاء وفيها علة غير معلولة فهي طرف
لانها ان كانت وسطا فهي معلوله اشارة
كل سلسلة مرتبة من علل ومعلولات
كانت متناهية او غير متناهية فقد
ظهر انها اذا لم يكن فيها الا معلول
احتاجت الى علة خارجة عنها لكنها
تتصل بها لا محالة طرفا وظهر انه ان
كان فيها ما ليس بمعلول فهو طرف
ونهاية فكل سلسلة تنتهي الى واجب الوجود
بذاته تنبيه كل اشيا تختلف باعيانها
وتتفق في امر مقوم لها فاما ان تكون
ما تتفق فيه لازما من لوازم ما تختلف

به فيكون للمختلفات لازم واحد وهذا
غير منكر فاما ان يكون ما يختلف به
لازما لما تتفق فيه فيكون الذي يلزم الواحد
مختلفا متقابلا وهذا منكر واما ان يكون
ما تتفق فيه عارضا عرض لما يختلف به
وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف
به عارضا عرض لما تتفق فيه وهذا ايضا
غير منكر اشارة قد يجوز ان تكون ماهية
الشي سببا لصفة من صفاته وان تكون
صفة له سببا لصفة اخرى مثل الفصل
للخاصة ولكن لا يجوز ان تكون الصفة
التي هي الوجود للشي انما هي بسبب ماهيته
التي ليست هي الوجود او بسبب صفة

اخرى لان السبب متقدم فى الوجود ولا
متقدم بالوجود قبل الوجود **اشارة**
واجب الوجود المتعين ان كان تعينه
ذلك لانه واجب الوجود فلا واجب
وجود غيره وان لم يكن تعينه لذلك بل
لامر آخر فهو معلول لانه ان كان واجب
الوجود لازما لتعينه كان الوجود لازما
لماهية غيره او صفة وذلك محال وان
كان عارضا فهو اولى بان يكون لعلة
وان كان ما تعين به عارضا لذلك فهو
لعلة فان كان ذلك وما يتعين به ماهيته
واحدا فتلك العلة علة لخصوصية ما
لذاته يجب وجوده وهذا محال وان

كان

كان عروضه بعد تعين اول سابق فكلامنا
فى ذلك وباقى الاقسام محال **فايدة**
اعلم من هذا ان الاشيا التى لها حد نوعى واحد
فانما يختلف بعلل اخرى وانه اذا لم يكن
مع الواحد منها القوة القابلة لتاثير
العلل ومن المادة لم تتعين الا ان تكون من
حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا واما
اذا كان يمكن فى طبيعة نوعها ان يحمل على
كثيرين فتعين كل واحد بعلة فلا يكون اثنان سوا
ولا بياضان فى نفس الامور اذا كان لا
اختلاف بينهما فى الموضوع وما يجرى
مجراه **تذنيب** قد حصل من هذا ان واجب
الوجود واحد بحسب تعين ذاته وانه

واجب الوجود لا يقال على كثرة بوجه اشارة
لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين
او اشيا تجتمع لوجب بها وكان الواحد
منها او كل واحد منها قبل الواجب الوجود
ومقوما لواجب الوجود فواجب الوجود
لا ينقسم في المعنى ولا في الكم اشارة
كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته
على ما اعتبرنا قبل فالوجود غير مقوم
له في ماهيته ولا يجوز ان يكون لازما
لذاته على ما بان فبقي ان يكون من غيره
تنبيه كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس
يجب به لا بذاته وكل جسم محسوس فهو
متكثر بالقسمة الكمية وبالقسمة المعنوية

الى

الى هيولى وصورة وايضا فكل جسم محسوس
فستجد جسما آخر من نوعه او من غير نوعه
لا باعتبار جسميته فكل جسم محسوس
وكل متعلق به معلول اشارة واجب
الوجود لا يشارك شيئا من الاشيا في ماهية
ذلك الشيء لان كل ماهية لما سواه مقتضية
لامكان الوجود واما الوجود فليس بماهية
لشيء ولا جزء من ماهية شيء اعني الاشيا
التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها
بل هو طارئ عليها فواجب الوجود لا
يشارك شيئا من الاشيا في معنى جنسي ولا
نوعي فلا يحتاج اذا الى ان ينفصل عنها
بمعنى فصلي او عرضي بل هو منفصل بذاته

فذاته ليس لها حد او ليس لها جنس ولا فصل

وهم وتنبيه ربما ظن ان معنى الموجود لا
فى موضوع يعم الاول وغيره عموم الجنس
فيقع تحت جنس الجوهر وهذا خطأ فان
الموجود لا فى موضوع الذى هو كالرسم
للجوهر ليس يعنى به الموجود بالفعل وجودا
لا فى موضوع حتى يكون من عرف ان زيدا
هو فى نفسه جوهر عرف منه انه موجود
بالفعل اصلا فضلا عن كيفية ذلك
الوجود بل معنى ما يحمل على الجوهر كالرسم
وتشترك فيه الجواهر النوعية عند
القوة كما تشترك فى الجنس هو انه ماهية
وحقيقة انما يكون وجودها لا فى موضوع

وهذا

وهذا الحمل يكون على زيد وعمرو لذاتيهما
لا لعلة واما كونه موجودا بالفعل الذى
هو جزء من كونه موجودا بالفعل لا فى موضوع
فقد يكون له بعلة فكيف المركب منه ومن
معنى زايد فالذى يمكن ان يحمل على زيد
كالجنس ليس يصح حمله على واجب الوجود
اصلا لانه ليس ذا ماهية يلزمها هذا
الحكم بل الوجود الواجب له كالماهية
لغيره واعلم انه لما لم يكن الموجود بالفعل
مقولا على المقولات المشهورة كالجنس لم يصر
باضافة معنى سلبى اليه جنسا لشىء فان الموجود
لما لم يكن من مقومات الماهية بل من لوازمها
لم يصر بان يكون لا فى موضوع جزءا من المقوم

فيصير مقوما والا لصار باضافة المعنى الذي
اليه جنسا للاعراض التي هي موجودة في
موضوع **اشارة** الضد يقال عند الجمهور
على مساو في القوة ممانع فكل ما سوى الاول
معلول والمعلول لا يساوي المبدا الواجب
فلا ضد للاول من هذا الوجه ويقال عند
الخاص لمشارك في الموضوع معاقب غير
مجامع اذا كان في غاية البعد طباعا والاول
لا تتعلق ذاته بشيء فضلا عن الموضوع فالاول
لا ضد له بوجه **تنبيه** الاول لا ند له
ولا ضد له ولا جنس له ولا فصل له ولا
حد له ولا اشارة اليه الا بصريح العرفان
العقلي **اشارة** الاول معقول الذات

قايم

قايم بها فهو قيوم بريء عن العلايق والعهد
والمواد وغيرها مما يجعل الذات بحال
زايدة وقد علم ان ما هذا حكمه فهو عاقل
لذاته معقول لذاته **تنبيه** تامل كيف
لم يحتج بياننا في ثبوت الاول ووحدانيته
وبرائته عن الصمات الى تامل لغير نفس الوجود
ولم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله
وان كان ذلك دليلا عليه لكن هذا الباب
اوثق واشرف اي اذا اعتبرنا حال
الوجود فشهد به الوجود من حيث هو
وجود وهو يشهد بعد ذلك على ساير
ما بعده في الوجود والى مثل هذا اشير في
الكتاب الالهي سنريهم اياتنا في الافاق

وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق اقول ان
هذا حكم لقوم ثم يقول اولم يكف بربك
انه على كل شيء شهيد اقول ان هذا حكم
الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه

النمط الخامس في الصنع والابداع

وهم انه قد يسبق الى الاوهام العامية
ان تعلق الشيء الذي يسمونه مفعولا لا
بالشيء الذي يسمونه فاعلا هو من جهة
المعنى الذي يسمى به العامة المفعول
مفعولا والفاعل فاعلا وتلك الجهة
ان ذلك اوجد وصنع وفعل وهذا اوجد
وصنع وفعل وكل ذلك يرجع الى انه
قد حصل للشيء من شيء آخر وجود فقد ما

لم

لم يكن وقد يقولون انه اذا اوجد فقد
زالت الحاجة الى الفاعل حتى انه لو فقد
الفاعل جاز ان يبقى المفعول موجودا
كما يشاهدونه من فقدان البنا وقوام
البناء حتى ان كثيرا منهم لا يتحاشى ان يقول
لو جاز على البارى العدم لما ضر عدمه
وجود العالم لان العالم عندهم انما
يحتاج الى البارى في ان اوجده اى اخرجه
من العدم الى الوجود حتى كان بذلك فاعلا
فاذا قد فعل وحصل له الوجود عن العدم
فكيف يخرج بعد ذلك الى الوجود عن
العدم حتى يحتاج الى الفاعل وقالوا
لو كان يفتقر الى البارى من حيث هو

موجود لكان كل موجود مفتقرا الى موجد
آخر والبارى ايضا وكذلك الى غير النهاية
ونحن نوضح الحال فى كيفية ذلك وفيما
يجب ان يعتقد فى هذا تنبيه يجب علينا
ان نحلل معنى قولنا صنع وفعل واوجد
الى الاجزاء البسيطة من مفهومه فنجد
منه ما دخوله فى الغرض دخول عرضى
فنقول اذا كان شئ من الاشيا معدوما
ثم اذا هو موجود بعد العدم بسبب شئ
ما فانا نقول له مفعول ولا نبالى
الآن كان احدهما محمولا عليه الآخر
مساويا او اعم او اخص حتى نحتاج
مثلا الى ان يزاد فيقال موجود بعد

العدم

العدم بسبب ذلك الشئ وبتحرك من الشئ
ومباشرة وبآلة وبقصد اختيارى او
غيره او بطبع او تولد او غير ذلك او
بشئ من مقابلات هذه فلسنا نلتفت
الآن الى ذلك على ان الحق ان هذه امور
زائدة على كون الشئ مفعولا والذى
يقابله ويكون بسببه فانا نقول له
فاعل والدليل على هذه المساواة
انه لو قال قائل فعل بآلة او بحركة او
بقصد او بطبع لم يكن اورد شيئا ينقض
كون الفعل فعلا او يتضمن تكريرا فى
المفهوم اما النقض فمثلا لو كان مفهوم
الفعل يمنع عن ان يكون بالطبع. واما

التكوين فمثلا لو كان مفهوم الفعل يدخل
فيه الاختيار فاذا قال فعل بالاختيار
كان كانه قال انسان حيوان فاذا كان
مفهوم الفعل هذا وكان بعض مفهوم
الفعل فليس يضرنا ذلك في غرضنا ففي
مفهوم الفعل وجود وعدم وكون ذلك
الوجود بعد العدم كانه صفة لذلك
الوجود محمولة عليه فاما العدم فلن
يتعلق بفاعل وجود المفعول واما
كون هذا الوجود موصوفا بانه بعد العدم
فليس لفعل فاعل ولا جعل جاعل اذ هذا
الوجود لمثل هذا الجايز العدم لا يمكن
ان يكون الا بعد العدم بقي ان يكون تعلقه

من حيث

من حيث هو هذا الوجود اما وجود ما
ليس بواجب الوجود واما وجود ما تجب
ان يسبق وجوده العدم تكملة واشارة
فالان لنعتبره انه لاي الامرين تعلق فنقول
ان مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته
بغيره ولا يمنع ان يكون على احد قسمين
احدهما واجب الوجود بغيره دايما
والثاني واجب الوجود بغيره وقتا
ما فان هذين يحمل عليهما واجب الوجود
بغيره ويسلب عنهما واجب الوجود
بذاته من حيث المفهوم او يمنع شي من خارج
واما مسبوق العدم فليس له الا وجه واحد
وهو في مفهومه اخص من مفهوم الاول

والمفهومان جميعا يحمل عليهما التعلق بالغير
واذا كان معنيان احدهما اعم من الآخر
ويحمل على مفهوميهما معنى فان ذلك
المعنى للاعم بذاته واولا وللاخص بعده
لان ذلك المعنى لا يلحق الاخص الا وقد
لحق الاعم من غير عكس حتى لو جاز ههنا
ان لا يكون مسبوق العدم يجب وجوده
لغيره وممكن له في حد نفسه لم يكن هذا
التعلق فقد بان ان هذا التعلق هو بسبب
الوجه الآخر وان هذه الصفة دايمة
الحمل على المعلولات ليس في حال الحدوث
فقط فهذا التعلق كاين دايما وكذلك
لو كان لكونه مسبوق العدم فليس هذا

الوجود انما يتعلق حال ما يكون بعد العدم
فقط حتى يستغني بعد ذلك عن ذات الفاعل
تنبيه الحادث بعد ما لم يكن له قبل
لم يكن فيه ليس كقبلية الواحد التي هي على
الاثنين التي قد يكون لها ما هو قبل وما هو
بعد معا في حصول الوجود بل قبلية قبل
لا يثبت مع البعد ومثل هذا ففيه ايضا
تجدد بعدية بعد قبلية باطلة وليس تلك
القبلية هي نفس العدم فقد يكون العدم بعد
ولا ذات الفاعل فقد يكون قبل ومع
وبعد فهي شيء آخر لا يزال فيه تجدد
وتصرم على الاتصال وقد علمت ان مثل
هذا الاتصال الذي يوازي الحركات

في المقادير لن يتالف من غير منقسمات
اشارة ولان التجدد لا يمكن الا مع
تغير حال وتغير الحال لا يمكن الا لذي
قوة تغير حال اعني الموضوع فهذا
الاتصال اذا متعلق بحركة ومتحرك
اعني بتغير ومتغير لاسيما ما يمكن فيه
ان يتصل ولا ينقطع وهي الوضعيه
الدوريه وهذا الاتصال يحتمل التقدير
فان قبلا قد يكون ابعد وقبلا قد يكون
اقرب فهو كم مقدر للتغير وهذا هو
الزمان وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة التقدم والتاخر اللذين لا
يجتمعان اشارة كل حادث فقد كان قبل

وجوده

وجوده ممكن الوجود فكان امكان وجوده
حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه والا
لكان اذا قيل في المحال انه غير مقدور عليه
لانه غير ممكن في نفسه وقد قيل انه غير
مقدور عليه لانه غير مقدور عليه او انه
غير ممكن في نفسه لانه غير ممكن في نفسه
فتبين اذن ان هذا الامكان غير كون
القادر عليه قادرا عليه وليس شيئا معقولا
بنفسه يكون وجوده لا في موضوع بل هو
اضافي فيفتقر الى موضوع فالحادث
تتقدمه قوة وجود وموضوع تنبيه الشيء
قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة مثل البعدية
الزمانية والمكانية وانما نحتاج الان من

الجملة الى ما يكون باستحقاق الوجود وان
يمتنع ان يكونا فى الزمان معا وذلك اذا كان
وجود هذا عن آخر ووجود آخر ليس عنه
فما استحق هذا الوجود الا والآخر
حصل له الوجود ووصل اليه الحصول
واما الآخر فليس يتوسط هذا بينه وبين
ذلك الآخر فى الوجود بل يصل اليه الوجود
لا عنه وليس يصل الى ذلك الا مارا على
الآخر وهذا مثل ما تقول حركت يدى
فتحرك المفتاح او ثم تحرك المفتاح
ولا تقول تحرك المفتاح فتحركت يدى
او ثم تحركت يدى فان كان معا فى الزمان
فهذه بعدية فى الذات ثم انت تعلم ان

حال الشىء الذى يكون للشىء باعتبار ذاته
متخليا عن غيره قبل حاله من غيره قبلية
بالذات وكل موجود عن غيره يستحق العدم
لو انفرد لو لا يكون له وجود لو انفرد
بل عن غيره فاذا لا يكون له وجود قبل
ان يكون له وجود وهو الحدوث الذاتى
تنبيه وجود المعلول متعلق بالعلة
من حيث هى على الحال التى لها تكون علة
من طبيعة او ارادة او غير ذلك ايضا
من امور يحتاج الى ان تكون من خارج
ولها مدخل فى تتميم كون العلة علة
بالفعل مثل الآلة حاجة النجار الى القدوم
او المادة حاجة النجار الى الخشب او

المعاون حاجة النشار الى نشار آخر او
الوقت حاجة الادى الى الصف او الى
الداعى حاجة الاكل الى الجوع او الى
زوال مانع حاجة الغسال الى زوال
الدجن وعدم المعلول متعلق بعدم كون
العلة على الحالة التى هى بها علة بالفعل
كان ذاتها موجودا على تلك الحالة او لم
تكن موجودا اصلا فاذا لم يكن شئ معوق
من خارج وكان الفاعل بذاته موجودا
ولكنه ليس لذاته علة توقف وجود المعلول
على وجود الحالة المذكورة فاذا وجدت
كانت طبيعة او ارادة جازمة او غير
ذلك وجب وجود المعلول وان لم توجد

آخر

وجب عدمه وايهما فرض ابدا كان ما بازائه
ابدا او وقتا ما كان وقتا ما واذا جاز
ان يكون شئ متشابه الحال فى كل شئ وله
معلول لم يبعد ان تجب عنه سرمدا
فان لم يسم هذا مفعولا بسبب ان لم يتقدمه
عدم فلا مضايقة بعد ظهور المعنى **تنبيه**
الابداع هو ان يكون من الشئ وجود لغيره
متعلق به فقط دون متوسط من مادة او آلة
او زمان وما يتقدمه عدم زمانى لم يستغن
عن متوسط والابداع اعلا رتبة من التكوين
والاحداث **تنبيه واشارة** كل شئ لم يكن
ثم كان فبين فى العقل الاول ان يرجح احد
طرفى امكانه صار اولى بشئ وبسبب وان كان

قد يمكن العقل ان يذهل عن هذا البين ويقرع
الى صروف من البيان وهذا الترجيح والتخصيص
عن ذلك الشيء اما ان يقع وقد وجب عن
السبب او بعد لم تجب بل هو في حد الامكان
عنه او لا وجه للامتناع عنه فيعود الحال
في طلب سبب الترجيح جذعا ولا يقف ما
لحق انه يجب عنه **تنبيه** مفهوم ان علة
ما بحيث يجب عنها ا غير مفهوم ان علة ما
بحيث يجب عنها ب واذا كان الواحد
يجب عنها شيئان من حيثيتين مختلفي
المفهوم مختلفي الحقيقة فاما ان يكونا
من مقوماته او من لوازمه فان فرضنا من
لوازمه عاد الطلب جذعا فينتهي الى

حيث

حيثيتين من مقومات العلة مختلفتين
اما للماهية واما لانه موجود واما
بالتفريق فكل ما يلزم عنه اثنان معا ليس
احدهما بتوسط الآخر فهو منقسم الحقيقة **اوهام**
وتنبيهات قال قوم ان هذا الشيء المحسوس
موجود لذاته واجب لنفسه لكنك اذا
تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود
لم تجد هذا المحسوس واجبا فتلوت قوله
تعالى لا احب الآفلين فان الهوي في حظيرة
الامكان افول ما وقال آخرون بل هذا
الوجود المحسوس معلول ثم افترقوا فمنهم
من زعم ان اصله وطينته غير معلولين
لكن صنعته معلولة وهؤلاء قد جعلوا في

الوجود واجبين وانت خبير باستحالة
ذلك ومنهم من جعل وجوب الوجود
لضدين او لعدة اشيا وجعل غير ذلك
من ذلك وهولاء في حكم الذين من قبلهم
ومنهم من وافق على ان واجب الوجود
واحد ثم افترقوا فقال فريق منهم انه
لم يزل ولا وجود لشيء عنه ثم ابتدءا
واراد وجود شيء عنه ولولا هذا لكانت
احوال متجددة من اصناف شتى في
الماضي لا نهاية لها موجودة بالفعل
لان كل واحد منها وجد فالكل وجد
فيكون لما لا نهاية له من امور متعاقبة
كلية منحصرة في الوجود قالوا وذلك

محال

محال وان لم تكن كلية حاضرة لاجزائها
معا فانها في حكم ذلك وكيف يمكن ان يكون
حال من هذه الاحوال يوصف بانها لا
تكون الا بعد ما لا نهاية له فيكون موقوفه
على ما لا نهاية له ينقطع اليها ما لا نهاية
له ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد تلك
الاحوال وكيف يزداد عدد ما لا نهاية
له ومن هولاء من قال ان العالم وجد
حين كان اصلح لوجوده ومنهم من قال
لم يمكن وجوده الا حين وجد ومنهم
من قال لا يتعلق وجوده بحين وشيء اخر
بل بالفاعل ولا يسال عن لم فهولاء هولاء
وبازاء هولاء قوم من القائلين بوحدانيه

الاول يقولون ان واجب الوجود بذاته
واجب الوجود في جميع صفاته واحواله
الاولية له وانه لم يتميز في العدم الصريح
حال الاولى به فيها ان لا يوجد شيا
اوبالشيا ان لا يوجد عنه اصلا وحال
بخلافها ولا يجوز ان يسنح ارادة بتجدد
الا لداع ولا ان تسنح جزافا وكذلك لا يجوز
ان يسنح طبيعة او غير ذلك بلا تجدد حال
وكيف يسنح ارادة لحال حدوث وحال
ما يتجدد لحال ما يمهد له التجدد فيتجدد
واذا لم يكن تجدد كانت حال ما لم يتجدد
شي حالا واحدة مستمرة على نهج واحد
وسواء جعلت التجدد لامر يتيسر او لامر زال

مثلا يحسن من الفعل وقتا ما يتيسر او معين
او غير ذلك مما عدا ولقبح كان يكون له
لو كان قد زال او عايق او غير ذلك كان
فزال قالوا فان كان الداعي الى تعطيل
واجب الوجود عن افاضة الخير والجود
هو كون المعلول مسبوق العدم لا محاله
فهذا الداعي ضعيف وقد انكشف لذي
الانصاف ضعفه على انه قايم في كل حال
ليس في حال اولى بايجاب السبق منه في
حال واما كون المعلول ممكن الوجود في
نفسه واجب الوجود بغيره فليس منافي كونه
دايم الوجود بغيره كما نبهت عليه . واما
كون غير المتناهي كلا موجودا لكون كل واحد

وقتا ما موجودا فهو توهم خطا فليس
اذا صح على كل واحد حكم صح على الكل يحصل
والا لكان يصح ان يقال الكل من غير المتناهى
يمكن ان يدخل فى الوجود لان كل واحد
يمكن ان يدخل فى الوجود فيحمل الامكان
على الكل كما على كل واحد قالوا ولم يزل
غير المتناهى من الاحوال التى يذكرونها
معدوما الاشياء بعد شئ وغير المتناهى
المعدوم قد يكون فيه اكثر واقل ولا نسلم
ذلك كونها غير متناه فى العدم واما توقف
الواحد منها على ان يوجد قبله ما لا نهاية
له او احتياج شئ منها الى ان ينقطع اليه
ما لا نهاية له فهو قول كاذب فان معنى

قولنا

قولنا يتوقف كذا على كذا هو ان الشيئين وصفا
معا بالعدم والثانى لم يكن يصح وجوده
الا بعد وجود المعدوم الاول وكذلك
الاحتياج ثم لم يكن البتة ولا فى وقت
من الاوقات يصح ان يقال ان الاخير
كان متوقفا على وجود ما لا نهاية له او
محتاجا الى ان ينقطع اليه ما لا نهاية له
بل اى وقت فرضت وحدث بينه وبين
كون الاخير اشياء متناهية ففى جميع الاوقات
هذه صفته لا سيما والجميع عندك وكل
واحد واحد فان عنيتم بهذا التوقف
ان هذا لم يوجد الا بعد وجود اشيا كل
واحد منها فى وقت آخر لا يمكن ان يحصى

عددها وذلك محال فهذا هو نفس المتنازع
فيه انه ممكن او غير ممكن فكيف تكون مقدمة
في ابطال نفسه إبان تغير لفظها تغييرا
لا يتغير به المعنى قالوا فيجب من اعتبار ما
ههنا عليه ان يكون الصانع الواجب الوجود
غير مختلف النسب الى الاوقات والاشياء
الكائنة عنه كونا اوليا وما يلزم ذلك
لزوما ذاتيا الا ما يلزم من اختلافات
يلزم منها فيتبعها التغير فهذه هي المذاهب
واليك الاختيار بعقلك دون هواك
بعد ان تجعل واجب الوجود واحدا

النمط السادس في الغايات ومباديها في الترتيب

تنبيه اتعرف ما الغني الغني

التام

التام هو الذي يكون غير متعلق بشيء
خارج عنه في امور ثلثة في ذاته
وفي هيآت متمكنة من ذاته وفي هيات
كمالية اضافية لذاته فمن احتاج الى
شيء آخر خارج عنه حتى تتم له ذاته او
حال متمكنة من ذاته مثل شكل وحسن
او غير ذلك او حال لها اضافية ما كعلم
او عالمية او قدرة او قادرية فهو فقير
محتاج الى كسب **تنبيه** اعلم ان الشيء
الذي انما يحسن به ان يكون عنه شيء آخر
ويكون ذلك اولى واليق من ان لا يكون
فانه اذا لم يكن عنه ذلك لم يكن ما هو
اولى واحسن مطلقا وايضا لم يكن ما هو

اولى واحسن به مضافا فهو مسلوف وكال
نقيض الى كسب **تنبيه** فما اقبح ما يقال
من ان الامور العالية تحاول ان تفعل
شيا مما تحتها لان ذلك احسن بها
وليكون فعالة للجميل وان ذلك من
المحاسن والامور اللايقه بالاشيا
الشريفه وان الاول الحق يفعل شيا لا
شي وان لفعله لمية **تذنيب** اتعرف
ما الملك الملك الحق هو الغني الحق مطلقا
ولا يستغني عنه شي في شي وله ذات
كل شي لان منه او مما منه ذاته فكل شي
غيره فهو له مملوك وليس له الى شي فقر
تنبيه اتعرف ما الجود الجود هو افادة

ما ينبغي لا لعوض ولعل من يهب السكين لمن
لا ينبغي له ليس بجواد ولعل من يهب ليستعيض
معامل وليس بجواد وليس العوض كله عينا
بل وغيره حتى الثنا والمدح والتخلص من
المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن
او على ما ينبغي فمن جاد ليشرف او ليحمد
او ليحسن به ما يفعل فهو مستعيض غير
جواد فالجواد الحق هو الذي يفيض منه
الفوايد لا لشوق منه وطلب قصدي
لشي يعود اليه واعلم ان الذي يفعل
شيا لو لم يفعله قبح به او لم يحسن منه
فهو بما يفيده من فعله متخلص **اشارة**
والعالي لا يكون طالبا امر الاجل السافل

حتى يكون ذلك جاريا منه مجرى الغرض فان
ما هو غرض لقد يتميز عند الاختيار من
نقيضه ويكون عند المختار انه اولى واوجب
حتى انه لو صح ان يقال فيه انه اولى في
نفسه واحسن ثم لو لم يكن عند الفاعل
ان طلبه وارادته اولى به واحسن لم يكن
غرضا فاذن الجواد والملك الحق لا غرض
له والعالى لا غرض له فى السافل **تتميم**
كل دايم حركه بارادة فهو متوقع احد
الاغراض المذكورة الراجعة اليه حتى
كونه منفصلا او مستحقا للمدح فيما جل
عن ذلك تفعله اجل من الحركه والاراده
وهم وتنبيه اعلم ان ما يقال من ان فعل

الخير

الخير واجب حسن فى نفسه شىء ولا مدخل
له فى ان يختاره الغنى الا ان يكون الاتيان
بذلك الحسن ينزهه ويمجده ويزكيه ويكون
تركه ينقص منه ويثلمه وكل ذلك ضد الغنى
اشارة لا تجد ان طلبت مخلصا الا ان
تقول ان تمثل النظام الكلى فى العلم
السابق مع وقته الواجب اللايق نقيض
ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله
معقولا فيضانه وذلك هو العناية
وهذه جملة ستهدى سبيل تفاصيلها **تنبيه**
قد تبين لك ان الحركات السماية قد تعلق
بارادة كلية وبارادة جزئية وتعلم ان مبدا
الارادة الكلية المطلقة الاولى تجب

ان تكون ذاتا عقلية مفارقة فان كانت
مستكملة الجوهر بفضيلتها لم يصحبها فقر
فكانت ارادة مما يشبه العناية المذكورة
وانت تعلم ان المراد الكلي ليس مما يتجدد
ويتصرم على انقطاع او على اتصال
بل اما ان يكون محصله الطبيعه او معدومها
الامور الدايمه لا يجوز ان يقال لم يزل
شي لها مفقودا ثم حصل ولا يجوز ايضا
ان يقال لم يزل حاصلا وهو مطلوب
بل كما لانها حاضرة حقيقة بستجدية
ولا ظنية ولا تخيلية وليس نسبنا مثال
ما ذكرناه الى الاجسام السماوية نسب نفوسنا
الى اجسامنا في ان يحصل منها حيوان واحد

كما عليه

كما عليه حالنا لان نفس الواحد منا مرتبطة
ببدنه من حيث تتممه لتطلب مبادي الكمال
منه ولولا هذا لكانا جوهرين متباينين
واما نفس السماء فهي صاحبا لاراده الجزئية
او صاحب ارادة كلية تتعلق بها لينال
ضربا من الاستكمال ان كان وفيه سر
اشارة وتنبيه ولا يمكن ان يقال
ان تحريكها للسماء لداع شهواني او غضبي
بل يجب ان تكون اشبه بحركاتنا عن عقلنا
العملي ولا بد ان يكون لمعشوق ومختار
اما لينال ذاته وحاله او لينال ما يشبههما
ولو كان للاول لوقف اذا نال او طلب المحال
وكذلك لو كان لطلب نيل الشبه من حيث

يستقر فهو لنيل شبه لا يستقر فلا ينال
بكماله الا على تعاقب تشبه المنقطع بالدايم
وذلك اذا كان المتبدل بالعدد يستبقى نوعه
بالتعاقب ويكون كل عدد يفرض لما بالقوة
يكون له خروج بالفعل لا محالة ولنوعه
او لصفه حفظ بالتعاقب فيكون المتشوق
متشبها ما بالامور التى بالفعل من حيث
برائتها عن القوة راشحا عنه الخير الفايض
من حيث هو تشبه بالعالى لا من حيث هو
افاضة على السافل ومبدء ذلك فى احوال
الوضع التى هى هيات فياضة وانما يجرى
ما بالقوة فيها مجرى الفعل بما يمكن من
التعاقب تنبيه لو كان المتشبه به واحدا

لكان التشبه فى جميع السماويه واحدا وهو
مختلف ولو كان لواحد منها بالآخر تشابهة
فى المنهاج وليس كذلك الا فى قليل وهم
وتنبيه ذهب قوم الى ان المتشبه به
واحد فقط وان الحركات كان يجوز فيها
ان تكون متشابهة ولكنها لما كان سولها
الى ان تتحرك الى اى جهة اتفقت فنال الغرض
بالحركة ثم كان يمكن لها ان تطلب الحركة
على هيئة نفاعة لما تحب وان لم تكن الحركة
فى اصلها لذلك جمعت بين الحركة لما استدع
منها الحركة من الغرض وبين جعلها على هيئة
نفاعة ونحن نقول لو جاز ان يتوخى بهيئة
الحركة نفع السافل جاز ان يتوخى بالحركة

ذلك ايضا وكان لقايل ان يقول لما كان
لها ان تتحرك وان تسكن سواء لديها الامران
مثل جهتي الحركتين ثم كان ان تتحرك انفع
للسافل اختارته بل اذا كان الاصل
هو انها لا تعمل لاجل السافل انما تطلب
شيئا عاليا فتتبعه نفع فيجب ان تكون
هيئة الحركة كذلك واذا كان كذلك
وقع الاختلاف ههنا بسبب متقدم
على ما يتبع الاختلاف من النفع فاذا
المتشبه بها امور مختلفة بالعدد وان
جاز ان يكون المتشبه به الاول واحدا
فلاجله تشابه الحركات في انها دورية
زيادة تبصر الآن ليس لك ان تكلف

نفسك

نفسك اصابة كنه هذا التشبه بعد ان تعرفه
بالجملة فان قوى البشر وهم في عالم الغربة
قاصرة عن اكتناه ما دون هذا فكيف هذا
جوزا اذا كان المتحرك يريد تشبها ينال منه
على التجدد امرا ان يعرض منه في بدنه انفعال
يليق بذلك التشبه من طلب الدوام كما
يعرض في بدنك من انفعالات تتبع افعال
نفسك وانت اذا طلبت الحق بالمجاهدة
فيه فربما لاح لك سر واضح خفي فاجتهد
واعلم كيف يمكن ذلك وانها تكون هيئة
تشبه الخيالات لا عقلية صرفة بحسب
استعداد تلك القوة الجسمانية وانت
عند تلويح المعقولات في نفسك نصب

محاكاة لها من خيالك بحسب استعدادك
وربما تأدّت الى حركات فى بدنك ثم
ان اشتهيت ضربا آخر من البيان مناسبا
لما كنا فيه فاسمع **تنبيه** القوة قد تكون
على اعمال متناهية مثل تحريك القوة
التى فى المدر وقد تكون على اعمال غير
متناهية مثل تحريك القوة التى للسما
ثم تسمى الاول متناهية والاخرى غير
متناهية وان كانا قد يقالان لغير المعنيين
اشارة الحركات التى تفعل حدودا ونقطا
هى التى يقع بها الوصول والبلوغ عن محرك
موصل يكون فى آن الوصول موصلا بالفعل
فان الايصال ليس مثل المفارقة والحركة

وغير

وغير ذلك مما لا يقع فى آن ثم انه يزول
عنه كونه موصلا فى جميع زمان مفارقة
المتحرك للحد وكون صيرورته غير موصل
دفعة وان بقى زمانا لا يكون الشئ مفارقا
ومتحركا والآن الذى يصير فيه غير موصل
دفعة غير الآن الذى صار فيه موصلا
دفعة وبينهما زمان كان فيه موصلا
وهو زمان السكون لا محالة فكل حركة فى
مسافة تنتهى الى حد تنتهى الى سكون فتكون
غير الحركة التى بها يستحفظ الزمان وهى
الدورية **فائدة** انما يجب ان يقال
صار غير موصل ولا يجب ان يقال ما
يقولون صار مفارقا لان الحركة والمفارقة

التي هي الحركة منسوبة الى ما يتحرك عنه ليس
يقع دفعة ولا بينهما ما هو اول حركة ومفارقة
وان يزول كونه موصلا واقع دفعة **تذنيب**
فالحركة التي يجب ان يطلب حال القوة عليها
من حيث هي غير متناهية هي الدورية
اشارة اعلم انه لا يجوز ان يكون جسم
ذو قوة غير متناهية تحرك جسما عنه لانه
لا يمكن ان يكون الا متناهيا فاذا حرك
بقوته جسما من مبدأ نفرضه حركات
لا تتناهى في القوة ثم فرضنا انه يحرك
اصغر من ذلك الجسم بذلك القوة فيجب
ان تحركه اكثر من ذلك المبدأ المفروض
فتقع الزيادة التي بالقوة في الجانب الآخر

فيصير الجانب الآخر متناهيا ايضا هذا
محال **مقدمة** اذا كان ما يحرك جسما ولا
ممانعة في ذلك الجسم كان قبول الاكبر
للتحريك مثل قبول الاصغر لا يكون احدهما
اعصى والآخر اطوع حيث لا معاوقة
اصلا **مقدمة اخرى** القوة الطبيعية
لجسم ما اذا حركت جسمها لم يكن في جسمها
معاوقة اصلا فلا يجوز ان يعرض بسبب الجسم
تفاوت في القبول بل عسى ان يعرض ذلك
بسبب القوة **تنبيه** القوة في الجسم الاكبر
اذا كانت متشابهة للقوة في الجسم الاصغر
حتى لو فصل من الاكبر مثل الاصغر تشابهت
القوتان بالاطلاق فانها في الجسم الاكبر

اقوى واكبر اذ فيها بالقوة شبيهة تلك
وزيادة **اشارة** تقول لا يجوز ان يكون
في جسم من الاجسام قوة تحرك ذلك
الجسم طبيعيه بلا نهايه وذلك لان
قوة ذلك الجسم اكثر واقوى من قوة
بعضه لو انفرد وليس زيادة جسمه
في القدر تؤثر في منع التحريك حتى تكون
نسبة المتحركين والمحركين واحدة بل
المتحركان في حكم ما لا يختلفان والمحركان
يختلفان فان حركا جسميهما من مبدا مفروض
حركات بغير نهاية عرض ما ذكرنا وان
حرك الاصغر حركات متناهية كانت
للزيادة على حركاتها على نسبة متناهية

فكان

فكان الجميع متناهيا **تنبيه** فالقوة المحركة
للسماء غير متناهيه وغير جسمانيه
فهي مفارقة عقليه **وهم وتنبيه** ولعلك
تقول جعلت السما تتحرك عن مفارق
وقد كنت منعت من قبل ان يكون المباشر
للتحريك امرا عقليا صرفا بل قوة جسمانية
فجوابك ان هذا الذي ثبت هو محرك اول
ويجوز ان يكون الملاصق للتحريك قوة
جسمانيه **وهم وتنبيه** ولعلك تقول ان جاز
ذلك فيكون لغير هذه الحركة فاسمع واعلم
انه يجوز ان يكون محرك غير متناهي التحريك
يحرك سببا اخر ثم يصدر عن ذلك الاخر
حركات غير متناهيه لا على انها تصدر

عنه لو انفرد بل على انه لا يزال ينفعل عن
ذلك المبدا الاول وينفعل واعلم ان قبول
الانفعالات الغير المتناهيه عن التاثير
الغير المتناهي والتاثير الغير المتناهي
على سبيل الوساطه غير تاثيره على سبيل
المبدئيه وانما يمتنع في الاجسام احد
هذه الثلاثه فقط **اشارة** فالمبدا
المفارق العقلي لا يزال يفيض منه تحريكات
نفسانيه للنفس السماويه على هيئات
نفسانيه شوقيه تنبعث منها الحركات
السماويه نحو المذكور من الانبعاث ولان
تاثير المفارق متصل فما يتبع ذلك التاثير
متصل على ان المحرك الاول هو المفارق لا يمكن

غير

غير هذا **استشهاد** صاحب المشائين قد
شهد بان محرك الكل يحرك تحريكا غير متناه
وانه غير متناهي القوة وانه لا يكون بقوة
جسمانيه فغفل عنه كثير من اصحابه حتى
ظنوا ان المحركات بعد الاول قد تحرك
بالعرض لانها في اجسام والعجب انهم جعلوا
لها تصورات عقلية ولم يحضرهم ان التصور
العقلي غير ممكن بجسم ولا بقوة جسم
فهو غير ممكن لما يتحرك بذاته ويتحرك بالعرض
او بسبب متحرك بذاته وانت ان حققت
لم تستجز ان تقول ان النفس الناطقة التي لنا
متحركة بالعرض الا بالمجاز في ذلك لان الحركة
بالعرض هي ان يكون الشيء صار له وضع

وموضع بسبب ما هو فيه ثم بزوال ذلك
بسبب زواله عما هو فيه الذي هو منطبع
فيه **اشارة** الاول ليس فيه حيثيتان
لوحدانيته فيلزم كما علمت ان لا يكون مبدا
الا لواحد بسيط اللهم الا بالتوسط وكل
جسم كما علمت مركب من هيولى وصوره
فيتضح لك ان المبدا الاقرب لوجوده عن
اثنين او عن مبدا فيه حيثيتان ليصح ان يكون
عنه اثنان معا لانك علمت انه ليس ولا واحد
من الهيولى والصورة علة للاخرى بالاطلاق
ولا واسطة بالاطلاق بل يحتاج الى
ما هو علة لكل واحد منهما اولهما معا
ولا يكونان معا عما لا ينقسم بغير توسط

فالمعلول

فالمعلول الاول عقل غير جسم وانت فقد
صح لك وجود عدة عقول متباينة ولا
شك ان هذا المبدع الاول في سلسلتها
او في حيزها العقلي **تنبيه** قد يمكنك
ان تعلم ان الاجسام الكرية العالية افلاكها
وكواكبها كثيرة العدد ويلزمك على الاصول
ان تعلم ان لكل جسم منها كان فلكا محيطا
بالارض موافق المركز او خارج المركز او
فلكا غير محيط مثل التداوير او كوكبا
شيا هو مبدا حركة مستديرة على نفسه
لا يتميز الفلك في ذلك عن الكوكب وان
الكوكب ينتقل حول الارض بسبب الافلاك
التي هي مركوزة فيها لا بان يخرق لها اجرام

الافلاك ويزيدك فى ذلك بصيرة انك
اذا تاملت حال القمر فى حركته المضاعفه
واوجيه وحال عطارد فى واوجيه وانه
لو كان هناك انخراق بوجه جريان الكوكب
او جريان فلك بدويره لم يعرض ذلك لذلك
وتعلم انها كلها فى سبب الجرم الشوقيه
التشبهيه على قياس واحد وتعلم انه ليس
يجوز ان يقال ما ربما يقال ان السافل منها
معسوم الخاص هو ما فوقه وتعلم انها
لم تختلف اوضاعها وحركاتها ومواضعها
بالطبع الاولى وليست من طبيعة واحدة
بل هى طبايع شتى وان جمعها كونها بحسب
القياس الى الطبايع العنصريه طبيعة

خامسة فيبقى لك ان تنظر هل يجوز ان يكون
بعضها سببا قريبا للبعض فى الوجود ام
اسبابها تلك الجواهر المفارقة ومن هاهنا
توقع منا بيان ذلك لك هداية اذا فرضنا
جسما يصدر عنه فعل فانما يصدر عنه
اذا صار تشخصه ذلك التشخص المعين فلو
كان جسم فلكى علة لجسم فلكى تحويه لكان
اذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلة
وجدتها الامكان واما الوجود والوجوب
فبعد وجود العلة ووجوبها ولكن وجود
المحوى وعدم الخلا فى الحاوى هما معا فاذا
اعتبرنا تشخص الحاوى العلة كان معه للمحوى
امكان لان تشخص العلة متقدم فى الوجود

والوجوب على تشخص المعلول فلا يخلو اما
ان يكون عدم الخلاء واجبا مع وجوبه
او غير واجب مع وجوبه فان كان واجبا
مع وجوبه كان الملاء المحوى واجبا
مع وجوبه وقد بان انه يكون ممكنا مع
وجوبه وان كان غير واجب فهو ممكن
في نفسه واجب لعلة فالخلاء غير ممتنع
بذاته بل بسبب وقد بان انه ممتنع
بذاته فليس شيء من السماويات علة
لما تحته وللمحوى فيه واما ان يكون المحوى
علة لما هو اشرف واقوى واعظم منه
اعني الحاوى فغير مذهوب اليه بوهم ولا
ممكن **وهم وتنبيه** ولعلك تقول هب ان

علة

علة الجسم السماوى غير جسم فلا بد من
ان تقول انه يلزم من غير الجسم حاو ومحوى
سواء كان عن واحد او عن اثنين ولا
محالة ان امكان الخلاء مع وجود الحاوى
قد يعرض ههنا كما عرض فيما مضى ذكره
لانك تجعل للحاوى وجودا عن علة
قبل وجود المحوى فاسمع واعلم ان الحاوى
انما كان وجوده يصحب امكان المحوى
اذا كان علة لسبق المحوى فيكون للمحوى
مع وجود امكان حتى تجدد بوجود السطح
فلا يجب معه ما يملاوه ان كان معلولا
بل يجب بعده واما اذا لم يكن علة بل كان
مع العلة لم يجب ان يسبق تحدد سطحه

الداخل وجود الملا الذى فيه لانه ليس
هناك سبق زمانى اصلا واما الذاتى
فانما يكون للعلة لا لما ليس بعلة بل مع
العلة بل نقول ان الحاوى والمحوى وجبا
معا عن شيئين **وهم وتنبيه** او لذ
لعلك تزيد فتقول او اخرج على الاصول
التى تقررت انه قد يوجد عن غير جسم
حاو واخر غير جسم يوجد عنه هذا الاخر
المحوى فيكون وجوب الحاوى مع وجوب
الغير الجسم الاخر بالذات ولكن المحوى
معلول لغير الجسم الاخر فانه اذا اعتبرت
له معية مع هذا الاخر كان ممكنا
فيكون فى حال ما تجب الحاوى فالمحوى

ممكن

ممكن فجوابك ان هذا هو الطلب الاول
عند التحقيق وجوابه ذلك بعينه فان الاخر
المحوى انما هو ممكن بحسب قياسه الى الا
الذى هو علة وذلك القياس لا يعرض
امكان الخلاء بوجه انما يفرضه تحدد
الحاوى فى باطنه ثم تحدد الحاوى لا
سبق له على المحوى وليس كل ما هو بعد مع
فهو بعد لان القبلية والبعدية اذا كا نتا
بحسب العلية والمعلولية بحيث لم يكن
علية ولا معلولية لم تجب بعدية ولا
قبلية ولما لم تجب ان تكون ما مع العلة
علة لم تجب ان يكون ما مع القبل بالعلية
قبلا اللهم الا بالزمان **وهم وتنبيه**

ولعلك تقول ان الحاوى والمحوى جميعا بحسب
اعتبار نفسيهما غير واجبي الوجود فخلو
مكانيهما غير واجب الوجود فاسمع ان
هذين اذا اخذا معا ممكنين لم يكن هناك
تحدد لشئ ولا امكان ان لم يملا كان خلاء
انما يعرض ما يعرض اذا كان تحدد فيلزم
مع تحديد ان يكون الحد محيطا بملاء او
غير محيط به فيكون خلاء **اشارة** وهذا
القول واحد بعينه نسب التقدم الى
صورة الجسم الحاوى ونفسه التى تكون
بصورته او الى جملته **تذنيب** قد استبان
انه ليست الاجسام السماوية عللا
بعضها لبعض وانت ايضا اذا فكرت

مع

مع نفسك علمت ان الاجسام انما تفعل
بصورها والصور القايمة بالاجسام
والتى هى كمالية لها انما تصدر عنها
افعالها بتوسط ما فيها قواها ولا توسط
للجسم بين الشئ وبين ما ليس بجسم من هيولى
او صورة حتى توجدهما او لا فتوجد بهما
الجسم فاذا الصورة الجسمية لا تكون
اسبابا لهيوليات الاجسام ولا لصورها
بل لعلها تكون معدة لاجسام اخر لصور
ما يتحدد عليها او اعراض **بداية وتحصيل**
فقد بان لك ان جواهر غير جسمانية موجودة
وانه ليس واجب الوجود الا واحدا فقط
لا يشارك شيئا آخر في جنس ولا نوع

فتكون هذه الكثرة من الجواهر الغير
الجسمانية معلولة وقد علمت ان الاجسام
السماوية معلولة لعلل غير جسمانيه
فتكون هي من هذه الكثرة وقد علمت ان
واجب الوجود لا يجوز ان تكون مبداء
لاثنين معا الا بتوسط احدهما ولا
مبداء للجسم الا بتوسط فيجب اذن ان
يكون المعلول الاول منه جوهرا من هذه
الجواهر العقلية واحدا وان تكون
الجواهر العقلية الاخر بتوسط ذلك
الواحد والسماويات بتوسط العقليات
زيادة تحصيل وليس يجوز ان تترتب
العقليات ترتيبها ويلزم الجسم السماوي

عن آخرها لان لكل جسم سماوي مبدءا عقليا
اذ ليس الجرم السماوي بتوسط جرم سماوي
فيجب ان تكون الاجرام السماوية تبتدي
في الوجود مع استمرار باق في الجواهر
العقلية من حيث لزوم وجودها
نازلة في استفادة الوجود مع نزول
السماويات زيادة تحصيل ثم الضرورة
اذا ان تكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر
عقلي وجرم سماوي ومعلوم ان الاثنين
انما يلزمان من واحد من حيثيتين ولا
حيثيتي اختلاف هناك الا ما لكل شيء
منها انه بذاته امكاني الوجود وبالاول
واجب الوجود وانه يعقل ذاته ويعقل

الاول فيكون بما له من عقله الاول الموجب
لوجوده وبما له من حاله عند مبدأً
لشئ وبما له من ذاته مبدأ لشئ آخر
ولانه معلول فلا مانع من ان يكون هو متقوما
من مختلفات وكيف لا وله ماهية
امكانية ووجود من غيره واجب ثم
يجب ان يكون الامر الصورى منه مبدأ
للكاين الصورى والامر الاشبه بالمادة
مبدأ للكاين المناسب للمادة فيكون
بما هو عاقل للاول الذى به مبدأ لجوهر
عقلى وبالآخر مبدأ لجوهر جسمانى ويجوز
ان يكون للآخر تفصيل ايضا الى امرين
بهما يصير سببا لصورة ومادة جسميتين

وهم وتنبيه وليس اذا قلنا ان الاختلاف
لا يكون الا عن الاختلاف يجب ان يصح
عكسه حتى يكون الاختلاف الذى فى ذات
كل عقل يوجب وجود مختلف ويتسلسل
الى غير النهاية فانك تعلم ان الموجب لا
ينعكس كليا **تذكير** فالاول يبدع جوهرا
عقليا هو بالحقيقة مبدع وبتوسطه
جوهرا عقليا وجرما سماويا وكذلك
عن ذلك الجوهر العقلى حتى يتم الاجرام
السماوية وتنتهى الى جوهر عقلى لا يلزم
عنه جرم سماوى **اشارة** فيجب ان يكون
هيولى العالم العنصرى لازما عن العقل
الاخير فلا يمتنع ان يكون للاجرام السماوية

ضرب من المعاونة فيه ولا يكفي ذلك
في استقرار لزومها ما لم تقترن بها الصور
واما الصور فيفيض ايضا من ذلك
العقل ولكن يختلف في هيولاها بحسب
ما يختلف من استحقاقها لها بحسب
استعداداتها المختلفة ولا مبدء لاختلافاتها
الا الاجرام السماوية بتفصيل ما يلي جهة
المركز مما يلي جهة المحيط وباحوال تدق
عن ادراك الاوهام تفاصيلها وان
فطنت بجملتها وهناك يوجد صور
العناصر وتجب فيها بحسب نسبها
من السماوية ومن امور منبعثة من السماويات
امتزاجات مختلفة الاعدادات لقوى

يعدّها وهناك تفيض النفوس النباتية
والحيوانية والناطقة من الجوهر العقلي
الذي يلي هذا العالم وعند الناطقة
تقف ترتيب وجود الجواهر العقلية
وهي المحتاجة الى الاستكمال بالآلات
البدنية وما يليها من الافاضات العالية
وهذه الجملة وان اوردناها على سبيل
اقتصاص فان تأملت ما اعطيته
من الاصول يديك سبيل تحققها من
طريق البرهان ، **النمط السابع**
في التجريد **تنبيه** تأمل كيف ابتدا
الوجود من الاشرف فالاشرف حتى انتهى
الى الهيولى ثم عاد من الاخس فالاخس

الى الاشرف فالاشرف حتى تبلغ النفس
الناطقه والعقل المستفاد ولما كانت
النفس الناطقه التي هي موضوع ما
للصور العقليه غير منطبعه في الجسم
يقوم به بل انما هي ذات آله بالجسم
فاستحالة الجسم عن ان يكون آله لها
وحافظا للعلاقه معها بالموت لا يضر
جوهرها بل يكون باقيا بما هو مستفيد
الوجود من الجواهر الباقيه تبصره اذا
كانت النفس الناطقه قد استفادت
ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها
فقدان الآلات لانها تعقل بذاتها
كما علمت لا بآلتها ولو عقلت بالاتها

لكان لا يعرض للآلة كلال البته الا وقد
يعرض للقوة كلال كما يعرض لا محاله
لقوى الحس والحركه ولكن ليس يعرض هذا
الكلال بل كثيرا ما تكون القوى الحسيه
والحركيه في طريق الانحلال والقوه
العقليه اما ثابته واما في طريق النمو
والازدياد وليس اذا كان يعرض لها مع
كلال الآله كلال يجب ان لا يكون لها
فعل بنفسها وذلك لانك علمت ان الاستثنا من
التالي لا ينتج وازيدك بيانا فاقول
ان الشي اذا عرض له من غيره ما يشغله
عن فعل بنفسه فليس ذلك دليلا على انه
لا فعل له في نفسه واما اذا وجد وقد لا

يشغله غيره ولا يحتاج اليه دل على انه
له فعلا بنفسه **زيادة تبصره** تامل ايضا
ان القوى القايمة بالابدان كلها تكرر
الافاعيل لاسيما القوية وخصوصا
اذا اسعب فعلا فعلا على الفور وكان
الضعيف في مثل تلك الحال غير مشعوره
كالرايحة الضعيفة اثر القوية وانفعال
القوة العاقلة قد تكون كثيرا بخلاف
ما ذكر **زيادة تبصر** ما كان فعله بالاله
ولم يكن له فعل خاص لم يكن له فعل في
الالة ولهذا فان القوى الحساسة لا تدرك
آلاتها بوجه ولا تدرك ادراكاتها بوجه
فانه لا آلات لها الى آلاتها وادراكاتها

ولا فعل لها الا بآلاتها وليست القوى
العقلية كذلك فانها تعقل كل شي **زيادة**
تبصر لو كانت القوة العقلية منطبعة
في جسم من قلب او دماغ لكانت دايمة
التعقل له او كانت لا تعقله البتة
لانها انما تعقل بحصول صورة المتعقل
لها فان استانفت تعقلا بعدما لم تكن
فتكون قد حصل لها صورة المتعقل بعد
ما لم يكن لها ولانها مادية فيلزم ان تكون
ما يحصل لها من صورة المتعقل من مادته
موجودا في مادته ايضا ولان حصوله
متجدد فهو غير الصورة التي لم تزل له في
مادته لمادته بالعدد فتكون قد حصل

في مادة واحدة مكنوفة باعراض باعيانها
صورتان لشيء واحد معا وقد سبق بيان
فساد هذا فاذا هذه الصورة التي بها
تصير القوة المتعقلة متعقلة لا لانها
تكون الصورة التي للشيء الذي فيه القوة
القوة المتعقلة والقوة المتعقلة مقارنة
لها دايما فاما ان تكون تلك المقارنة
توجب التعقل دايما او لا تحتمل التعقل
اصلا وليس ولا واحد من الامرين بصحيح
تكملة لهذه الاشارات فاعلم من هذا
ان الجوهر العاقل منا له ان يعقل بذاته
ولانه اصل فلن يكون مركبا من قوة قابلة
للفساد مقارنة لقوة الثبات فان اخذت

لا على انها اصل بل كالمركب من شيء كالهيولى
وشيء كالصورة عمدنا بالكلام نحو الاصل
من جزئيه والاعراض وجودها في موضوعها
فقوة فسادها وحدوثها هي في موضوعاتها
فلم يجتمع فيها تركيب واذا كان كذلك لم
يكن امثال هذه في انفسها قابلة للفساد
بعد وجودها بعللها وثباتها بها **وهم**
وتنبيه ان قوما من المتصدرين يقع عندهم
ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية
صار هو هي فلنفرض الجوهر العاقل عقل
ا فكان هو على قولهم نفسه المعقول من ا فهل
هو حينئذ كما كان عندما لم يعقل ا او بطل
منه ذلك فان كان كما كان فسواء عقل ا او لم

يعقلها وان كان بطل منه ذلك ابطل على
انه حال له او على انه ذاته فان كان على
انه حاله والذات باقيه فهو كساير
الاستحالات ليس على ما يقولون وان كان
على انه ذاته فقد بطل ذاته وحدث
شىء آخر ليس انه صار هو شيا آخر على
انك اذا تاملت هذا ايضا علمت انه
تقتضى هيولى مشتركة وتجدد مركب لا
بسيط **زيادة تنبيه** وايضا اذا عقل
اتم عقلت اكون كما كان عندنا
عقل احى يكون سواء عقلت او لم
يعقلها او يصير شيا آخر فيلزم ما تقدم
ذكره **وهم آخر وتنبيه** وهولاء ايضا

قد يقولون ان النفس الناطقة اذا عقلت
شيا فانما تعقل ذلك الشى باتصالها
بالعقل الفعال وهذا حق قالوا واتصالها
بالعقل الفعال هو ان تصير نفس العقل
الفعال لانها تصير العقل المستفاد والعقل
الفعال هو نفسه تتصل بالنفس فيكون
العقل المستفاد وهولاء بين ان يجعلوا العقل
الفعال متجزيا قد يتصل منه شى دون شى
او يجعلوا اتصالا واحدا به يجعل النفس كاملة
واصلة الى كل معقول على ان لا احالة فى
قولهم ان النفس الناطقة هى العقل
المستفاد حين ما تتصور به قايمة **حكاية**
وكان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عمل

في العقل والمعقولات كتابا يثني عليه
المشاوون وهو حسف كلمة ومنهم يعلمون
من انفسهم انهم لا يفهمونه ولا فرفوريوس
نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل
فناقض هو ذلك المناقض بما هو اسقط
من الاول **اشارة** اعلم ان قول القايل
ان شيا يصير شيا آخر لا على الاستحالة
من حال الى حال ولا على سبيل التركيب مع
شي آخر ليحدث شي ثالث بل على انه
كان شيا واحدا فصار واحدا آخر
قول شعري غير معقول فانه ان كان كل
من الامرين موجودا فهما اثنان متميزان
وان كان احدهما غير موجود فقد بطل

ان كان المعدوم قبل وحدث شي آخر او لم
يحدث ان كان بالفرض ثانيا ومصيرا اياه
وان كانا معدومين فلم يصر احدهما
الآخر بل انما يجوز ان يقال ان الماء صار
هواء على ان الموضوع للمائية خلع المائية
ولبس الهوائية وما يجري هذا المجرى
تذنيب فيظهر لك من هذا ان كل ما يعقل
فانه ذات موجودة تتقرر فيها الجلايا
العقلية تقرر شي في شي آخر **تنبيه** الصور
العقلية قد تجوز بوجه بان تستفاد من
الصور الخارجية مثلا كما يستفيد صورة
السما من السما وقد يجوز ان تسبق الصورة
اولا الى القوة العاقلة ثم يصير لها وجود

من خارج مثل ما يعقل شكلا ثم يجعله
موجودا ويجب ان يكون ما يعقله واجب
الوجود من الكل على الوجه الثاني تنبيه
كل واحد من الوجهين قد يجوز ان يحصل
من سبب عقلي مصور لوجود الصورة
في الاعيان او غير موجودها بعد في
جوهر قابل للصور المعقولة ويجوز ان يكون
للجوهر العقلي من ذاته لا من غيره ولولا
ذلك لذهبت العقول المفارقة الى غير
النهاية وواجب الوجود يجب ان يكون
له ذلك من ذاته اشارة واجب الوجود
يجب ان يعقل ذاته بذاته على ما حقق
ويعقل ما بعده من حيث هو علة لما بعده منه

وجوده ويعقل ساير الاشياء من حيث وجوبها
في سلسلة الترتيب النازل من عنده طولا
وعرضا اشارة ادراك الاول للاشيا
من ذاته في ذاته هو افضل انحاء كون الشي
مدركا ومدركا ويتلوه ادراك الجواهر
العقلية للاول باشراق الاول ولما بعده
منه من ذاته وبعدها الادراكات
النفسانية التي هي نقش ورسم عن طابع
عقلي متبدد المبادي والمناسب وهم
وتنبيه ولعلك تقول ان كانت المعقولات
لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض لما ذكر
ثم قد سلمت ان الواجب الوجود يعقل
كل شي فليس واحدا حقا بل هناك كثرة

فعقول انه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم
يلزم قيوميته عقلا بذاته لذاته ان يعقل
الكثرة جاءت الكثرة لازمة متاخرة
لا داخلة فى الذات مقومة وجاءت ايضا
على ترتيب وكثرة اللوازم من الذات متباينة
او غير متباينة لا تثلم الوحدة والاول
يعرض له كثرة لوازم اضافية وغير اضافية
وكثرة سلوب وبسبب ذلك كثرة الاسماء
لكن لا تاثير لذلك فى وحدانية ذاته .
اشارة الاشياء الجزئية قد تعقل كما
تعقل الكليات من حيث تجب باسبابها
منسوبة الى مبدء نوعه فى تشخصه تخصيص
به كالكسوف الجزئى فانه قد يعقل وقوعه

بسبب توافى اسبابه الجزئية واحاطة العقل
بها وتعقلها كما تعقل الكليات الجزئيات وذلك
غير الادراك الجزئى الزمانى لها الذى يحكم
انه وقع الآن او قبله او يقع بعده بل مثل
ان يعقل ان كسوفا جزئيا يعرض عند حصول
القمر وهو جزئى ما فى مقابلة كذا ثم ربما
وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند العاقل الاول
احاطة بانه وقع او لم يقع وان كان معقولا
له على النحو الاول لان هذا ادراك آخر
جزئى يحدث مع حدوث المدرك ويزول
مع زواله وذلك الاول يكون ثابتا الدهر
كله وان كان علما بجزئى وهو ان العاقل
لان بين كون القمر فى موضع كذا وبين كونه

وهو جزئى ما وقت كذا صح

في موضع كذا يكون كسوف معين في وقت
من زمان اول الحالين محدود عقله ذلك
امر ثابت قبل كون الكسوف ومعه وبعده
تنبيه واشارة قد تتغير الصفات
للاشيا على وجوه منها مثل ان يسود الذي
كان ابيض وذلك باستحالة صفة مقررة
غير مضافة ومنها مثل ان يكون الشي
قادرا على تحريك جسم ما فلو عدم ذلك
الجسم استحال ان يقال انه قادر على تحريكه
فاستحال اذا هو عن صفته ولكن من غير
تغير في ذاته بل في اضافته فان كونه
قادرا صفة له واحدة يلزمها اضافة
الى امر كلي من تحريك اجسام بحال ما مثلا

لزوما

اوليا ذاتيا ويدخل في ذلك زيد وعمرو وحجارة
وشجر دخولا ثانيا فانه ليس كونه قادرا ا
متعلقا به الاضافات المتعينه تعلقا اوليا لا
بد منه فانه لو لم يكن زيد اصلا في الامكان
ولم تقع اضافة القوة الى تحريكه ابدا
ما ضر ذلك في كونه قادرا على التحريك
فاذا اصل كونه قادرا لا يتغير بتغير احوال
المقدور عليها من الاشيا بل انما معنى الاضافات
الخارجية فقط فهذا القسم كالمقابل للذي
قبله ومنها مثل ان يكون الشي عالما بان
شيا ليس ثم يحدث الشي فيصير عالما بان
الشي ايس فتتغير الاضافة والصفة المضافة
معا فان كونه عالما بشي ما تخص الاضافة

به حتى انه اذا كان عالما بمعنى كلي لم يكف ذلك
في ان يكون عالما بجزئي جزئي بل يكون العلم
بالنتيجة علما مستأنفا تلزمه اضافة
مستأنفة وهيئة للنفس مستجدة لها اضافة
مستجدة مخصوصة غير العلم بالمقدمة
وغير هيئة تحققها لا كما كان في كونه قادرا
له بصفة واحدة اضافات شتى فهذا
اذا اختلف حال المضاف اليه من عدم
وجود وجب ان يختلف حال الشيء الذي
له الصفة لا في اضافة الصفة نفسها
فقط بل وفي الصفة التي تلزمها تلك
الاضافة ايضا فما ليس موضوعا للتغير
لم يجز ان يعرض له تبدل بحسب القسم الاول

ولا بحسب القسم الثالث واما بحسب القسم
الثاني فقد يجوز في اضافات بعيدة
لا تؤثر في الذات نكته كونك يمينا وشمالا
اضافة محضة وكونك قادرا وعالما هو
كونك في حال متقررة في نفسك تتبعها
اضافة لازمة او لاحقة فانت بهما ذو
حال مضافة لا ذو اضافة محضة تذنيب
فالواجب الوجود يجب ان لا يكون علمه
بالجزئيات علما زمانيا حتى يدخل فيه الآن
والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته
ان تتغير بل يجب ان يكون علمه بالجزئيات
على الوجه المقدس العالي على الزمان
والدهر ويجب ان يكون عالما بكل شيء

لان كل شئ لازم بوسط او غير وسط يتادى
اليه بعينه قدره الذى هو تفصيل قضاه
الاول تاديا واجبا اذ كان ما لا يجب لا
يكون كما علمت اشارة فالعناية هو
احاطة علم الاول بالكل وبالواجب
ان يكون عليه الكل حتى يكون على احسن
النظام وبان ذلك واجب عنه وعن
احاطته به فيكون الموجود وفق المعلوم
على احسن النظام من غير انبعاث قصد
وطلب من الاول الحق فعلم الاول بكيفية
الصواب فى ترتيب وجود الكل منبع لفيضان
الخير فى الكل اشارة الامور الممكنة
فى الوجود منها امور يجوز ان تعرى وجودها

عن الشر والخلل والفساد اصلا وامور
لا يمكن ان تكون فاضلة فضيلتها الا ويكون
بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحامات
الحركات ومصادمات المتحركات وفى
القسمة امور شرية اما على الاطلاق
واما بحسب الغلبة واذا كان الجود المحض
مبدءا لفيضان الوجود الخيرى الصواب
كان وجود القسم الاول واجبا فيضانه
مثل وجود الجواهر العقلية وما يشبهها
وكذلك القسم الثانى يجب فيضانه
فان فى ان لا يوجد خير كثير ولا يوتى به
تحرزا من شر قليل شرا كثيرا وذلك مثل
خلق النار فان النار لا تفضل فضيلتها

ولا تكمل معونتها في تكميل الوجود الا ان
يكون بحيث تؤذي وتولم ما يتفق لها
مصادمته من اجسام حيوانيه وكذلك
الاجسام الحيوانيه لا يمكن ان يكون
فضيلتها الا ان يكون بحيث يمكن ان يتاذى
احوالها في حركاتها وسكوناتها احوال
مثل النار في تلك ايضا الى اجتماعات
ومصاكات مؤذيه وان يتادى احوالها
واحوال الامور التي في العالم الى ان
يقع لها خطاء عقد ضار في المعاد وفي
الحق او فرط هيجان غالب عامل من شهوة
او غضب ضار في امر المعاد ويكون القوى
المذكوره لا تغني غناءها او تكون بحيث

يعرض

يعرض لها عند المصادمات عارض خطاء
وغلبه هيجان وذلك في اشخاص اقل من
اشخاص السالمين واوقات اقل من
اوقات السلامه ولان هذا معلوم في
العناية الاولى وهو كالمقصود بالعرض
فالشر داخل في القدر بالعرض كانه
مثلا مرضي به بالعرض وهم وتنبيه
ولعلك تقول ان اكثر الناس الغالب
عليهم الجهل وطاعة الشهوة والغضب
فلم صار هذا الصنف منسوبا فيهم الى
انه نادر فاسمع انه كما ان احوال البدن
في هيأته ثلثه حال البالغ في الجمال
والصحة وحال من ليس ببالغ فيهما وحال

الصحيح وحال المسقام والسقيم والاول والثاني
ينال من السعادة العاجلة البدنيه
قسطا وافرا ومعتدلا وسلمان كذلك
حال النفس في هيآتها ثلثه حال البالغ
في فضيلة العقل والخلق وله الدرجة
القصوى في السعادة الآخرية وحال
من ليس له ذلك لاسيما في المعقولات
الا ان جهله ليس على الجهة الضارة في
المعاد وان كان ليس له كثير ذخر من العلم
جسيم النفع في المعاد الا انه في جملة
اهل السلامه ونيل حظ ما من خيرات
الآجله وآخرها المسقام والسقيم هو
عرضة الاذى في الآخرة لكل واحد

من

من الطرفين نادر والوسط فاش غالب
واذا اضيف اليه الطرف الفاضل
صار لاهل النجاة غلبة وافرة
تنبيه: لا يقعن عندك ان السعادة
في الآخرة نوع واحد ولا يقعن عندك
انها لا تنال اصلا الا بالاستكمال
في العلم وان كان ذلك يجعل نوعها
نوعا اشرف ولا يقعن عندك ان تفارق
الخطايا باتكة لعصمة النجاة بل انما
يهلك الهلاك السرمد ضرب من الجهل
وانما يعرض للعقاب المحدود ضرب
من الرذيله وحد منه وذلك في اقل
اشخاص الناس ولا تصغ الى من يجعل

النجاة وقفا على عدد ومصروفة عن اهل
الجهل والخطايا صرفا الى الابد واستوسع
رحمة الله تعالى وستسمع لهذا فضل بيان
وهم وتنبيه اولعلك تقول هلا
امكن ان يبرأ القسم الثاني عن لحوق
الشر فيكون جوابك انه لو بري عن
ان يلحقه ذلك لكان شيئا غير هذا
القسم وكان القسم الاول وقد فرغ
عنه وانما هذا القسم في اصل وضعه
ما ليس يمكن ان يكون الخير الكثير يتعلق
به الا وهو بحيث يلحقه شر بالضرورة
عند المصادمات الجاريه فاذا بري عن
هذا فقد جعل غير نفسه وكان النار جعلت

غير

غير النار والماء غير الماء وترك وجود لها
القسم وهو على صفته المذكورة غير لايق
بالجود على ما بينا وهم وتنبيه ولعلك
تقول ايضا فان كان القدر فلم العقاب
فتأمل جوابه ان العقاب للنفس على
خطيئتها كما ستعلمه هو كالمرض للبدن
على نهمه فهو لازم من لوازم ما ساق
اليه الاحوال الماضيه التي لم يكن من
وقوعها بد ولا من وقوع ما يتبعها ..
واما الذي يكون على جهة اخرى من مبتدأ
له من خارج فحديث آخر ثم اذا سلم
معاقب من خارج فان ذلك ايضا يكون
حسنا لانه قد كان يجب ان يكون التخويف

موجودا فی الاسباب التی تثبت فسعع فی
الاکثر والتصدیق تاکید للتخویف فاذا
عرض من اسباب القدر ان عارض واحد
مقتضی التخویف والاعتبار فرکب الخطا
ض
واتی بالجریمه وجب التصدیق لاجل العرض
العام وان کان غیر ملایم لذلک الواحد
ولا واجبا من مختار رحیم او لم یکن هناک
الاجانب المبتلی بالقدر فلو لم یکن فی
المفسدة بالجزیة له مصلحة کلیة عامة
کثیرة لکی لا نلتفت لفت الجزی لاجل
الکلی کما لا یلتفت لفت الجزء لاجل الکل
فیقطع عضو بولم لاجل البدن بکلیته
لیسلم واما ما یورد من حدیث الظلم

والعدل

والعدل ومن حدیث افعال یقال انها
من الظلم وافعال مقابلة لها ووجوب
ترک هذه والاخذ بتلک علی ان ذلک من
المقدمات الاولیه فغیر واجب وجوبا
کلیا بل اکثره من المقدمات المشهورة التی
جمع علیها اربابا ذا المصالح ولعل فیها ما
یصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلین واذا
حققت الحقایق فلیلتفت الی الواجبات
دون امثالها وانت فقد عرفت اصناف
المقدمات فی موضعها **النمط الثامن فی**
البهجة والسعاده وهم وتنبیه انه قد
یسبق الی الاوهام العامیه الی اللذات
ها
القویه المستعلیه هی الحسیته وان ما عدا

لذاتٍ ضعيفه وكلها خيالاتٌ غير حقيقيه
وقد يمكن ان ينبته من جملتهم من له تميز ما
فيقال له اليس الذ ما يصفونه من هذا
القبيل هوا المنكوحات والمطعومات
وامور يجرى مجراها وانتم تعلمون ان المتمكن
من غلبةٍ ما ولو فى امرٍ خسيسٍ كالشطرنج
والنرد قد يعرض له مطعوم ومنكوح فيترفضه
لما يعتاضه من لذة الغلبه الوهميه وقد
وقد يعرض مطعوم ومنكوح فى صحبة
حشمةٍ فينفض اليد منهما مراعاة للحشمه
فتكون مراعاة الحشمه آثر والذ لامحالة
هناك من المطعوم والمنكوح واذا عرض
للكرام من الناس الالتذاذ بانعام

يصيبون موضعه آثروه على الالتذاذ بمشتهى
حيوانى متنا فس فيه وآثروا فيه غيرهم على
انفسهم مسرعين الى الانعام به ولذلك
فان كبير النفس يستصغر الجوع والعطش
عند المحافظة على ماء الوجه ويستحقر
هول الموت ومفاجاة العطب عند منا جزة
المبارزين وربما اقتحم الواحد على عددهم
ممتطيا ظهر الخطر لما يتوقعه من لذة الحمد
ولو بعد الموت كان ذلك يصل اليه وهو ميت
فقد بان ان اللذات الباطنه مستعليه
على اللذات الحسيه وليس ذلك فى العاقل
فقط بل وفى العجم من الحيوانات فان من
كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع ثم

ضعه
يمسكه على صاحبه وربما حمله اليه والرا
من الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها
وربما خاطرت محامية عليه اعظم من
مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها فاذا
هذه
كانت اللذات الباطنة اعظم من الظا
وان لم تكن عقلية فما قولك في العقلية
تذنيب فلا ينبغي لنا ان نسمع الى قول
من يقول انا لو حصلنا على حالة لانا كل فيها
ولا نشرب ولا ننكح فاي سعادة تكون لنا
والذي يقول هذا فيجب ان يبصر ويقال
له يا مسكين لعل الحال التي للملائكة وما
فوقها الذ وابهج وانعم من حال الانعام
بل كيف يمكن ان يكون لاحدهما الى الآخر

نسبة

ن
نسبة يعتد بها **تنبيه** ان اللذة هي ادرا
ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير
من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل
لوصول ما هو عند المدرك آفة وشر وقد
يختلف الخير والشر بحسب القياس فالشيء
الذي هو عند الشهوة خير هو مثل المطعم
الملايم والملبس الملايم والذي هو عند
الغضب خير فهو الغلبة والذي هو عند
العقل خير فتارة وباعتبار الحق وتارة
وباعتبار الجميل ومن العقليات نيل
الشكر ووفور المدح والحمد والكرامة
وبالجملة فان همم ذوي العقول في ذلك
ل
مختلفة وكل خير بالقياس الى شيء ما فهو الكما

الذي يختص به و بحوه باستعداده الاول
وكل لذة فانها تتعلق بامرين بكمال خيري
وبادراك له من حيث هو كذلك تنبيه وتمم و
ولعل ظانا يظن ان من الكمالات والخيرات
ما لا يلتذ به اللذة التي تناسب مبلغه مثل
الصحة والسلامة فلا يلتذ بهما وما يلتذ
بالحلو وغيره نجوا به بعد المسامحة
والتسليم ان الشرط كان حصول وشعور
جميعا ولعل المحسوسات اذا استقرت
لم يشعر بها على ان المريض والوصب
يجد عند التوب الى الحالة الطبيعية
مغافصة غير حق التدريج لذة عظيمة
تنبيه واللذيذ قد يصل فيكره كراهية

بعض

بعض المرضى الحلو فضلا عن ان لا يشتهي
اشتهاء تشايقا وليس ذلك طاعنا فيما سلف
لانه ليس خيرا في تلك الحال اذ ليس يشعر به
بالحس من حيث هو خير تنبيه اذا اردنا
ان نستظهر في البيان مع غناء عما سلف عنه
اذا لطف لفهمه زدنا فقلنا ان اللذة ادراك
لذا من حيث هو كذا ولا شاغل ولا مضاد
للمدرك فانه اذا لم يكن سالما فارغا امكن
ان لا يشعر بالشرط اما غير السالم فمثل
عليل المعدة اذا عاف الحلو واما غير
الفارغ فمثل الممتلى جدا يعاف الطعام
اللذيذ وكل واحد منهما اذا زال مانعه
عادت لذته وشهوته وتاذى بتاخر ما هو

الآن يكرهه **تنبيه** وكذلك قد يحصر السبب
المولم ويكون القوة الدراكة ساقطة
كما في قرب الموت من المرضى او معوقة
كما في الحذر فلا يتالم به واذا انتعشت
القوة او زال العايق عظم الالم **تنبيه**
انه قد يصح اثبات لذة ما يقينا ولكن اذا
لم يقع المعنى الذى يسمى ذوقا جاز ان لا
يجد اليها سوقا وكذلك قد يصح ثبوت
اذى ما يقينا ولكن اذا لم يقع المعنى الذ
يسمى بالمقاسات كان في الجواز ان لا يبقع
عنها بالغ الاحتراز مثال الاول حال
العنين خلقة عند لهذه الجماع ومثال
الثانى حال من لم يقاس وصب الاسقام

عند الحمية **تنبيه** كل مستلذ به فهو سبب
كمال يحصل للمدرك هو بالقياس اليه خير
ثم لا شك في ان الكمالات وادراكاتها
متفاوتة وكمال الشهوة مثلا ان تتكيف
العضو الذايق بكيفية الحلاوة ماخوذة
عن مادونه ولو وقع مثل ذلك لا عن سبب
خارج كانت اللذة قايمة وكذلك الملموس
والمشموم ونحوهما وكمال القوة الغضبية
ان تتكيف النفس بكيفية غلبة او كيفية
شعور باذى يحصل في المغضوب عليه
وللوهم التكيف بهيئة ما يرجوه او ما يذكره
وعلى هذا ساير القوى وكمال الجوهر العاقل
ان يتمثل فيه جلية الحق الاول قدر ما يمكنه

ان ينال منه بهاؤه الذى يخصه ثم يتمثل فيه
الوجود كله على ما هو عليه مجردا عن الشوب
مبتدئا فيه بعد الحق الاول بالجواهر العالية
ثم الروحانية السماويه والاجرام السماوية
ثم ما بعد ذلك تمثلا لا يمايز الذات
فهذا هو الكمال الذى يصير به الجوهر
العقلى بالفعل وما سلف هو الكمال
الحيوانى والادراك العقلى خالص الى الكنه
عن الشوب والحس وشوب كله وعدد
تفاصيل العقلى لا يكاد يتناهى والحسية
محصورة فى قلة وان كثرت فبالاشد
والاضعف ومعلوم ان نسبة اللذة
الى اللذة نسبة المدرك الى المدرك والادراك

الى الادراك فنسبة اللذة العقليه الى لذ
الشهوانيه نسبة جلية الحق الاول وما
يتلوه الى نيل كيفية الحلاوة ونسبة
الادراكين **تنبيه** الآن اذا كنت فى
البدن وفى شواغله وعوايقه فلم تشتق
الى الكمال المناسب او لم تتألم بحصول
ضده فاعلم ان ذلك منك لا منه وفيك
من اسباب ذلك بعض ما نبهت عليه
تنبيه واعلم ان هذه الشواغل التى هى
كما علمت من انفعالات وهيآت
تلحق النفس بمجاورة البدن ان يمكث بعد
المفارقة كنت بعدها كما انت قبلها لكنها
تكون كآلام متمكنة كان عنها شغل فوقع

اليها فراغ فادركت من حيث هي منافية
وذلك الالم المقابل لمثل تلك اللذة الموصوفة
وهو الم النار الروحانية فوق الم النار
الجسمانية **تنبيه** ثم اعلم ان ما كان
من رذيلة النفس من جنس نقصان الاستعداد
للكمال الذي يرجى بعد المفارقة فهو غير
مجبور وما كان بسبب غواشٍ غريبة فيزول
ولا يدوم بها التعذب **تنبيه** واعلم
ان رذيلة النقصان انما يتأذى بها نفس
شيقة الى الكمال وذلك الشوق تابع لتنبه
يفيده الاكتساب والبله بجنبة من هذا
العذاب وانما هو للجاحدين والمهملين
والمعرضين عما ألقي به اليهم من الحق فالبله

ادنى

ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء **تنبيه**
والعارفون المتنزهون اذا وضع عنهم
درن مقارنة البدن وانفكوا عن الشواغل
خلصوا الى عالم القدس والسعادة
وانتقشوا بالكمال الاعلى وحصلت لهم
اللذة العليا وقد عرفتها **تنبيه** وليس
هذا الالتذاذ مفقودا من كل وجه والنفس
في البدن بل المنغمسون في تأمل الجبروت
المعرضون عن الشواغل يصيبون وهم في
الابدان من هذه اللذة حظا وافرا قد يتمكن
منهم فيشغلهم عن كل شيء **تنبيه** والنفوس
السليمة التي هي على الفطرة ولم تفظظها
مباشرة الامور الارضية الجاسية اذا

ذكرا روحانيا يشير الى احوال المفارقات
غشيتها غواش شائق لا تعرف سببه
واصابها وجد مبرّح مع لذة مفرجة
يفضي ذلك بها الى حيرة ودهش وذلك
للمناسبة وقد جرّب هذا تجريبا شديدا
وذلك من افضل البواعث ومن كان باعثه
اياه لم يقتنع الا بتمة الاستبصار ومن
كان باعثه طلب الحمد والمنافسة اقنعه
الغرض فهذه حال لذة العارفين تنبيه
واما البله فانهم اذا تنزهوا خلصوا
من البدن الى سعادة تليق بهم ولعلهم
لا يستغنون فيها عن معاونة جسم يكون
موضوعا لتخيلات لهم ولا يمنع ان يكون

ذلك

ذلك جسما سماويا او ما يشبهه ولعل
ذلك يفضي بهم آخر الامر الى الاستعداد
للاتصال المسعد الذي للعارفين فاما
التناسخ في اجسام من جنس ما كانت فيه
فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا يفيض
اليه وقارنتها النفس المستنسخة فكان
لحيوان واحد نفسان ثم ليس يجب أن
يتصل كل فناء بكون ولا ان يكون عدد
الكائنات من الاجسام عدد ما يفارقها
من النفوس ولا ان يكون عدة نفوس
مفارقة تستحق بدنا واحدا فتتصل به
او تتدافع عنه متمانعة ثم ابسط هذا
واستقص بما تجده في موضع آخر لنا اشارة

اجل مبتهج بشیء هو الاول بذاته لانه اشد
الاشیا ادراکا لاشد الاشیاء کمالا الذ ی
هو بریء عن طبیعة الامکان والعدم
وهما منبعا الشر ولا شاغل له عنه و العشق
الحقیقی هو الابتهاج بتصور حضره
ذات ما والشوق هو الحرکة الی تتمیم
هذا الابتهاج اذا کانت الصورة متمثلة
من وجه کما یتمثل فی الخیال غیر متمثلة
من وجه کما یتفق ان لا یکون متمثلة
فی الحس حتی یکون تمام التمثل الحسی للا مر
الحسی فکل مشتاق فانه قد نال شیئا ما
وفاته شیء واما العشق فمعنی آخر والاول
عاشق لذاته معشوق لذاته عشق من

غیر

غیره او لم یعشق ولکنه لیس لا یعشق من
غیره بل هو معشوق لذاته من ذاته ومن
اشیاء کثیرة غیره ویتلوه المبتهجون به
وبذواتهم من حیث هم مبتهجون به وهم
الجواهر العقلیة القدسیة فلیس ینسب
الی الاول الحق ولا الی من خلص اولیائه
القدسیین شوق وبعد المرتبتین مرتبة
العشاق المشتاقین فهم من حیث هم
عشاق قد نالوا نیلا ما فهم ملتذون
ومن حیث هم مشتاقون فقد یکون لاء صنا ف
منهم اذی ما ولما کان الاذی من قبله کان
اذی لذیذا وقد یحاکی مثل هذا الاذی
من الامور الحسیة محاکاة بعیدة جدا

حال اذى الحكه والدغدغه فلم تما خيل
ذلك شيأ بعيدا منه ومثل هذا الشوق
مبدا حركة ما فان كانت تلك الحركة
مخلصة الى النيل بطل الطلب وحقت
البهجة والنفوس البشرية اذا نالت
الغبطة العليا في حيوتها الدنيا كان
اجل احوالها ان يكون عاشقة مشتاقة
لا تخلص عن علاقة الشوق ⊙ اللهم
الا في الحيوة الاخرى ويتلو هذه النفوس
نفوس بشرية مترددة بين جهتى الربوبية
والسفالة على درجاتها ⊙ ثم تتلوها
النفوس المغموسة في عالم الطبيعة المنحوسة
التى لا مفاصل لرقابها المنكوسة **تنبيه**

فاذا

فاذا انظرت في الامور وتاملتها وجدت
لكل شئ من الاشيا الجسمانية كمالا يخصه
وعشقا اراديا او طبيعيا لذلك الكمال
وشوقا طبيعيا او اراديا اليه اذا فارقه
رحمة من العناية الاولى على النحو الذى هى
به عناية وهذه جملة وتجد في العلوم
المفصله لها تفصيلا

النمط التاسع في مقامات العارفين

تنبيه

ان للعارفين مقامات ودرجات
يخصون بها في حياتهم الدنيا دون غيرهم
فكانهم وهم في جلابيب من ابدانهم
قد نضوها وتجردوا عنها الى عالم القدس
ولهم امور خفية فيهم وامور ظاهرة

عنهم يستنكرها من ينكرها ويستكبرها
من يعرفها ونحن نقصها عليك واذا قرع
سمعك فيما تقرعه وسرد عليك فيما
تسمعه قصة لسلامان وابسال فاعلم
ان سلامان مثل ضرب لك وان ابسالا
مثل ضرب لك لدرجتك فى العرفان
ان كنت من اهله ثم حل الرمز ان اطقت
تنبيه المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها
يخص باسم الزاهد والمواظب على نفل
العبادات من القيام والصيام ونحوهما
يخص باسم العابد والمنصرف بفكره
الى قدس الجبروت مستديما لشروق نور
الحق فى سره يخص باسم العارف وقد

تترکب

تتركب بعضهن مع بعض تنبيه الزهد
عند غير العارف معاملة ما كانه يشترى
بمتاع الدنيا متاع الآخرة وعند العارف
تنزه ما عما يشغل سره عن الحق وتكبر
عن كل شىء غير الحق والعبادة عند غير
العارف معاملة ما كانه يعمل فى الدنيا
لاجرة يأخذها فى الآخرى هى الاجر والثواب
وعند العارف رياضة ما لهممه وقوى
نفسه المتوهمة والمتخيلة ليجرها بالتعويد
عن جناب الغرور الى جناب الحق فتصير
مسالمة للسر الباطن حين ما يستجلى الحق
لا ينازعه فيخلص السر الى الشروق الساطع
ويصير ذلك ملكة مستقرة كلما شاء السر

اطلع الى نور الحق غير مزاحم من الهمم
بل مع تشييع منها له فيكون بكليته منخرطا
في سلك القدس **اشارة** لما لم يكن الانسان
بحيث يستقل وحده بامر نفسه الا بمشاركة
آخر من بني جنسه وبمعارضة وبمعاوضة
يجريان بينهما يفرغ كل منهما لصاحبه
عن مهم لو تولاه بنفسه لازدحم على الواحد
كثير وكان مما يتعسر ان امكن وجب ان
يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه
شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة
لاختصاصه بايات تدل على انها من عند
ربه ووجب ان يكون للمحسن وللمسيء جزاء
من عند القدير الخبير فوجب معرفة المجازي

والشارع

والشارع ومع المعرفة سبب حافظ
للمعرفة ففرضت عليهم العبادة المذكرة
للمعبود وكررت عليهم ليستحفظ التذكير
بالتكرير حتى استمرت الدعوة الى العدل
المقيم لحياة النوع ثم زيد لمستعمليها
بعد النفع العظيم في الدنيا الاجر الجزيل
في الآخرة ثم زيد للعارفين من مستعمليها
المنفعة التي خصوا بها فيما هم مولون
وجوههم شطره فانظر الى الحكمة ثم
الى الرحمة والنعمة تلحظ جنابا تبهرك
عجايبه ثم اقم واستقم **اشارة** العارف
يريد الحق الاول لا لشيء غيره ولا يؤثر
شيا على عرفانه وتعبده له فقط ولانه

مستحق العبادة ولانها نسبة شريفة
اليه لا لرغبة او رهبة وان كانا فيكون
المرغوب فيه او المرهوب عنه هو الداعي
وفيه المطلوب ويكون الحق ليس الغاية
بل الواسطة الى شي غيره هو الغاية
وهو المطلوب دونه **وهم واشارة**
المستحل توسط الحق مرحوم من وجه
فانه لم يطعم لذة البهجة فيستطعمها
انما معارفته مع اللذات المخدجة فهو
حنون اليها غافل عما وراها وما مثله
بالقياس الى العارفين الا مثل الصبيان
بالقياس الى المحنكين فانهم لما غفلوا
عن طيبات يحرص عليها البالغون واقتصر

لهم

لهم المباشرة على طيبات اللعب صاروا
يتعجبون من اهل الجد اذا ازوروا عنها
عايفين لها عاكفين على غيرها كذلك من
غض النقص بصره عن مطالعة بهجة الحق
اعلق كفيه بما يليه من اللذات لذات
الزور فتركها في دنياه عن كره وما تركها
الا ليستاجل اضعافها وانما يعبد الله
ويطيعه ليخوله في الآخرة شبعة منها فيبعث
الى مطعم شهي ومشرب هني ومنكح بهي
اذا بعثر عنه فلا مطمح لبصره في اولاه
واخراه الا الى لذات قبقبه وذبذبه
والمستبصر بهداية القدس في شجون الايثار
قد عرف اللذة الحق وولى وجهه سمتها

مترحما على هذا المأخوذ من رشده الى
ضده وان كان ما يتوخاه بكده مبذولا
له بحسب وعده **اشارة** اول درجات
حركات العارفين ما يسمونه هم
الارادة وهو ما يعترى المستبصر باليقين
البرهانى او الساكن النفس الى العقد
الايمانى من الرغبة فى اعتلاق العروة
الوثقى فيتحرك سره الى القدس لينال
من روح الاتصال فما دامت درجته
هذه فهو مريد **اشارة** ثم انه ليحتاج
الى الرياضة والرياضة موجهة الى
ثلثة اغراض **الاول** تنحية ما دون الحق
عن مستن الايثار **والثانى** تطويع

النفس

النفس الامارة للنفس المطمئنة لتنجذب
قوى التخيل والوهم الى التوهمات المناسبة
للامر القدسى منصرفة عن التوهمات
المناسبة للامر السفلى **والثالث** تلطيف
السر للتنبه **والاول** يعين عليه الزهد
الحقيقى **والثانى** يعين عليه عدة اشياء
العبادة المشفوعة بالفكر ثم الالحان
المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن
به من الكلام موقع القبول من الاوهام
ثم نفس الكلام الواعظ من قائل زكى
بعبارة بليغة ونغمة رخيمة وسمت رشيد
واما الغرض الثالث فيعين عليه الفكر
اللطيف والعشق العفيف الذى يأمر

فيه شمايل المعشوق ليس سلطان الشهوة
اشارة ثم انه اذا بلغت به الارادة والرياضة
حدًا ما عنّت له خلسات من اطلاع نور
الحق عليه لذيذة كانها بروق تومض
اليه ثم تخمد عنه وهي المسمى عندهم اوقاتا
كل وقت يكتنفه وجدان وجد اليه ووجد
عليه ثم انه ليكثر عليه هذه الغواشي
اذا امعن في الارتياض اشارة ثم انه
ليتوغل في ذلك حتى يغشاه في غير الارتياض
وكلما لمح شيئا عاج منه الى جناب القدس
يتذكر من امره امرًا يغشاه غاشٍ فكاد يرى
الحق في كل شيء اشارة ولعله الى هذا
الحد يستعلي عليه غواشيه ويزول هو

عن

عن سكينته وتنبّه جليسه لاستيفازه عن
قراره فاذا طالت عليه الرياضة لم يستفزه
غاشية وهدي للتلبيس فيه اشارة ثم
انه ليبلغ الرياضة مبلغا ينقلب له وقته
سكينة فيصير المخطوف مالوفا والوميض
شهابا بيّنا ويحصل له معارفة مستقرة
كانها صحبة مستمرة ويستمتع فيها ببهجته
فاذا انقلب عنها انقلب حيران اسفا
اشارة ولعله الى هذا الحد يظهر عليه
ما به فاذا تغلغل في هذه المعارفة قلّ
ظهوره عليه فكان وهو غايب حاضرا
وهو ظاعن مقيما اشارة ولعله الى هذا
الحد انما يتيسر له هذه المعارفة احيانا

ثم تندرج الى ان يكون له متى شاء **اشارة**
ثم انه لتقدم هذه الرتبة فلا تتوقف امره
الى مشيته بل كلما لاحظ شيئا لاحظ
عبرة وان لم تكن ملاحظته للاعتبار
فيسنح له تعريج عن عالم الزور الى عالم
الحق مستقر ويحتف به حوله الغافلون
اشارة فاذا عبر الرياضة الى النيل
صار سره مرآة مجلوة محاذي بها شطر
الحق ودرت عليه اللذات العلى وفرح
بنفسه لما بها من اثر الحق وكان له نظر
الى الحق ونظر الى نفسه وكان بعد مترددا
اشارة ثم انه ليغيب عن نفسه فيلحظ
جناب القدس فقط وان لحظ نفسه فمن

حيث

حيث هي لاحظة لا من حيث هي بزينتها
وهناك يحق الوصول **تنبيه** الالتفات
الى ما يتنزه عنه شغل والاعتداد بما هو
طوع من النفس عجز والتبجح بزينة الذات
من حيث هي للذات وان كان بالحق تيه
والاقبال بالكلية على الحق خلاص **تنبيه**
العرفان مبتدئ من تفريق ونفض وترك
ورفض ممعن في جمع هو جمع صفات الحق
للذات المريدة بالصدق منتهي الى الواحد
ثم وقوف **تنبيه** من آثر العرفان للعرفان
فقد قال بالثاني ومن وجد العرفان كانه
لا يجده بل يجد المعروف به فقد خاض لجة
الوصول وهناك درجات ليست اقل

من درجات ما قبله آثرنا فيها الاختصار
فانها لا يفهمها الحديث ولا تشرحها
العبارة ولا يكشف المقال منها غير الخيال
ومن احب ان يتعرفها فليتدرج الى ان
يصير من اهل المشاهدة ليس المشافهة ومن
الواصلين الى العين دون السامعين للاثر
تنبيه العارف هش بش بسام يبجل
الصغير من تواضعه مثل ما يبجل الكبير
وينبسط من الخامل مثل ما ينبسط من النبيه
وكيف لا يهش وهو فرحان بالحق وبكل شيء
فانه يرى فيه الحق وكيف لا يسوى والجميع
عنده سواسية اهل الرحمة قد شغلوا
بالباطل تنبيه العارف له احوال

لا

لا يحتمل فيه الهمس من الخفيف فضلا عن
سائر الشواغل الخالجة وهي في اوقات
انزعاجه بسره الى الحق اذا تاح حجاب
من نفسه او من حركة سره قبل الوصول
فاما عند الوصول فاما شغل بالحق عن
كل شيء واما سعة للجانبين لسعة القوة
وكذلك عند الانصراف في لباس الكرامة
فهو اهش خلق الله ببهجته تنبيه العارف
لا يعنيه التجسس والتحسس ولا يستهويه
الغضب عند مشاهدة المنكر كما يعتريه
الرحمة فانه مستبصر بسر الله في القدر
واذا امر بالمعروف امر برفق ناصح ولا
بعنف معير واذا جسم المعروف فربما

غارٌ عليه من غير اهله تنبيه العارف شجاع

وكيف لا وهو بمعزلٍ عن تقية الموت وجواد

وكيف لا وهو بمعزلٍ عن محبة الباطل

وصفاح وكيف لا ونفسه اكبر من ان تجرحها

زلة بشرٍ ونساءٌ للاحقاد وكيف لا وذكره

مشغولٌ بالحق تنبيه العارفون قد

يختلفون فى الهمم ما يختلف فيهم من الخواطر

على حكم ما يختلف عندهم ومن دواعى العبر

فربما استوى عند العارف القشف والترف

بل ربما آثر القشف وكذلك ربما استوى

عنده التفل والعطر بل ربما آثر التفل

وذلك عندما يكون الهاجس بباله استحقار

ما خلا الحق وربما اصغى الى الزينه واحب

من كل جنسٍ عقيلته وكره الخداج والسقط

وذلك عندما تعتبر عادته من صحبة الاحوال

الظاهره فهو مرتادٌ اليها فى كل شئٍ لانه

مزيةُ حظوةٍ من العناية الاولى واقرب

الى ان يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه

وقد يختلفُ هذا فى عارفين وقد يختلفُ

فى عارفٍ بحسب وقتين تنبيه والعارف

ربما ذهل فيما يصار به اليه فغفل عن كل

شئ دخل فهو فى حكم من لا يكلف وكيف

والتكليف لمن يعقل التكليف حال ما

يعقله ولمن اجترح بخطيئته اذ لم يعقل

التكليف اشارة جلّ جناب الحق عن

ان يكون شريعةً لكل واردٍ او يطلع عليه

الا واحد بعد واحد ولذلك فانّ ما يشتمل
عليه هذا الفن ضحكة للمغفل عبرة للمحصل
فمن سمعه فاشمأزّ عنه فليتّهم نفسه لعلها
لا تناسبه وكلّ ميسّر لما خلق له **النمط**
العاشر في اسرار الايات **اشارة**
اذا بلغك ان عارفا امسك عن القوت
المرزوء مدة غير معتادة فاسجح بالتصديق
واعتبر ذلك من مذاهب الطبيعة المشهورة
تنبيه تذكّر ان القوى الطبيعية التي فينا
اذا شغلت عن تحريك المواد المحمودة بهضم
المواد الرديّة انحفظت المواد المحمودة
قليلة التحلل غنية عن البدل فربما انقطع
عن صاحبها الغذا مدة طويلة لو انقطع

منه

منه في غير حالته بل عشر مدّته هلك وهو
مع ذلك محفوظ الحياة **تنبيه** اليس قد
بان لك ان الهيئات السابقة الى النفس قد
تهبط منها هيئات الى قوى بدنية كما
يصعد من الهيئات السابقة الى القوى
البدنية هيئات تنال ذات النفس وكيف
لا وانت تعلم ما يعتري مستشعر الخوف
من سقوط الشهوة وفساد الهضم والعجز
عن افعال طبيعية كانت مواتية **اشارة**
اذا راضت النفس المطمئنة قوى البدن
انجذبت خلف النفس في مهماتها التي
تنزعج اليها احتيج او لم يحتج فاذا اشتدّ
الجذب اشتدّ الانجذاب فاشتدّ الاشتغال

عن الجهة المولى عنها فوقفنا الافعال
الطبيعية المنسوبة الى قوة النفس النباتية
فلم يقع من التحلل الا دون ما يقع في حالة
المرض وكيف لا والمرض الحار لا يعرى
عن التحلل بالحرارة وان لم يكن لتصرف
الطبيعه ومع ذلك ففي اصناف المرض
مضاد مسقط للقوة لا وجود له في
حال الانجذاب المذكور فللعارف ما
للمريض من اشتغال الطبيعة من المادة
وزيادة امرين فقدان تحليل مثل سوء
المزاج الحار وفقدان المرض المضاد
للقوة وله معنى ثالث وهو السكون
البدني من حركات البدن وذلك

نعم

نعم المعين فالعارف اولى بانحفاظ قوته
فليس ما يحكى لك من ذلك من مضاد لمذهب
الطبيعة **اشارة** اذا بلغك ان عارفا
اطاق بقوته فعلا او تحريكا او حركة تخرج
عن وسع مثله فلا تتلقه بكل ذلك الاستنكار
فلقد تجد الى سببه سبيلا في اعتبارك
مذاهب الطبيعة **تنبيه** قد يكون للانسان
وهو على اعتداله من احواله حد من المنة
محصور المنتهى فيما يتصرف فيه ويحركه ثم
يعرض لنفسه هيئة ما فينحط قوتها عن ذلك
المنتهى حتى يعجز عن عشر ما كان مسترسلا فيه
كما يعرض له عند خوف او حزن او يعرض
لنفسه هيئة ما فيتضاعف منتهى منته حتى

يستقل به بكنه قوته كما يعرض له في الغضب
او المنافسة وكما يعرض له عند الانتشاء
المعتدل وكما يعرض له عند الفرح المطرب
فلا عجب لو عنت للعارف نزة كما تعن
عند الفرح فطولت له القوة التي له سلطة
او غشيته عزة كما تغشى عند المنافسه
واشتغلت قواه حمية وكان ذلك اعظم
واجسم ما يكون عند طرب او غضب
وكيف لا وذلك بصريح الحق ومبدء القوى
واصل الرحمة اشارة اذا بلغك ان عارفا
حدث عن غيب فاصاب متقدما ببشرى
او نذير فصدق ولا يتعسرن عليك الايمان
به فان لذلك في مذاهب الطبيعة اسبابا

معلومة اشارة التجربه والقياس متطابقان
على ان للنفس الانسانية ان تنال من الغيب
نيلا ما في حال المنام فلا مانع عن ان يقع
مثل ذلك النيل في حالة اليقظة الا ما كان
الى زواله سبيل ولارتفاعه امكان اما
التجربه فالتسامع والتعارف يشهدان به
وليس احد من الناس الا وقد جرب ذلك
في نفسه تجارب الهمته التصديق اللهم
الا ان يكون احدهم فاسد المزاج نايم
قوى التخيل والذكر واما القياس فاستبصر
فيه من تنبيهات تنبيه قد علمت فيما
سلف ان الجزئيات منقوشة في العالم
العلوي نقشا على وجه كلي ثم قد نبهت

لان الاجرام السماويه لها نفوس ذوات
ادراكات جزئية وارادات جزئية تصدر
عن راى جزئى ولا مانع لها من تصور
اللوازم الجزئيه لحركاتها الجزئيه من الكائنات
عنها فى العالم العنصرى ثم ان كان ما يلوح
ضرب من النظر مستورا الا على الراسخين
فى الحكمة المتعاليه ان لها بعد العقول
المفارقه التى لها كالمبادى نفوسا ناطقة
غير منطبعة فى موادها بل لها معها علاقة
ما كما لنفوسنا مع ابداننا وانها تنال
بتلك العلاقة كمالا ما حقا صار للاجسام
السماويه زيادة معنى فى ذلك لتظاهر راى
جزئى وآخر كلى ويجمع لك مما نبهنا عليه

ان

ان الجزئيات فى العالم العقلى نقشا على هيئة
كليه وفى العالم النفسانى نقشا على هيئة
جزئية شاعرة بالوقت او النقشان معا
اشارة ولنفسك ان تنتقش بنقش ذلك
العالم بحسب استعدادك وزوال الحايل
قد علمت ذلك فلا تستنكرن ان يكون بعض
الغيب ينتقش فيها من عالمه ولا زيدنك
استبصارا **تنبيه** القوى النفسانيه
متجاذبة متنازعة فاذا هاج الغضب
شغل النفس عن الشهوة وبالعكس واذا تجرد
الحس الباطن لعمله شغل عن الحس الظاهر
فكاد لا يسمع ولا يرى وبالعكس فاذا انجذب
الحس الباطن الى الحس الظاهر امال العقل

الته فانبت دون حركته الفكرية التي تفتقر

فيها كثيرا الى آلته وعرض ايضا شئ آخر

وهو ان النفس ايضا تنجذب الى جهة الحركة

القوية فتخلى عن افعالها التي لها بالاستبداد

واذا استمكنت النفس عن ضبط الحس الباطن

تحت تصريفها صارت الحواس الظاهرة

ايضا ولم يتأد عنها الى النفس ما يعتد به

تنبيه الحس المشترك هو لوح النقش

الذي اذا تمكن منه صار النقش في حكم المشاهد

وربما زال الناقش الحسي عن الحس وبقيت

صورته هنيهة في الحس المشترك فبقي في

حكم المشاهدة دون المتوهم وليحضر ذكرك

ما قيل لك في امر القطر النازل خطا مستقيما

هذه مقدمة اخرى وهي تذكير ما تقدم فيما من فعل الحس المشترك وهو ان المرتسم فيه يكون مشاهدا ما دام مرتسما فيه وللارتسام سبب لا محالة اما من خارج واما من داخل والذي من خارج يحدث مع حدوث السبب كحصول صورة القطر النازل في الخيال عند مشاهدته في مكانه الاول وتارة يبقى مع بقاء السبب كبقاء صورته الكائنة في مكانه الاول عند مشاهدته في مكانه الثاني وهذه الامور الثلاثة ظاهرة الوجود فان مشاهدة القطر خطا لا يتم الا بها واما الارتسام الذي يكون من سبب داخل فيحتاج الى ما يدل على وجوده كما سيأتي ولذلك لم يجزم الشيخ في هذا الفصل بوجوده نصير

وانتقاش

وانتقاش النقطة الجوالة محيط دايرة فاذا

تمثلت الصورة في لوح الحس المشترك صارت

مشاهدة سواء كان في ابتداء حال ارتسامها

فيه من المحسوس الخارج او بقائها مع بقاء

المحسوس او ثباتها بعد زوال المحسوس عنها او وقوعها

فيه لا من قبل المحسوس ان امكن **اشارة** قد

يشاهد قوم من المرضى المحرورين صور المحسوسة

ظاهرة حاضرة ولا نسبة لها الى محسوس

خارج فيكون انتقاشها اذا من سبب باطن

او سبب مؤثر في سبب باطن والحس المشترك

قد ينتقش ايضا من الصور الجايلة في معدن

التخيل والتوهم كما كانت هي ايضا تنتقش في

معدن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك

ذو دليل المثال المذكور على ان [illegible] الصورة مع [illegible] الاحوال الثلاثة الاول وهي التي [illegible] الذي [illegible] ودون [illegible] الذي [illegible] داخل [illegible]

وقريبا مما يجرى بين المرآى المتقابلة **تنبيه**
ثم ان هذا الصارف عن هذا الانتقاش
شاغلان حسى خارج يشغل لوح الحس
المشترك بما يرسمه فيه عن غيره كانه ينزه
عن الخيال نزا و يغصبه منه غصبا و عقلى
باطن او وهمى باطن يضبط التخيل عن الاعمال
متصرفا فيه بما يعنيه فيشتغل بالاذعان له
عن التسلط على الحس المشترك فلا يتمكن
من النقش فيه لان حركته ضعيفه لانها تابعة
لا متبوعة فاذا سكن احد الشاغلين بقى شاغل
واحد فربما عجز عن الضبط فتسلط التخيل
على الحس المشترك فلوح فيه الصور محسوسة
مشاهدة **اشارة** النوم شاغل للحس الظاهر

شغلا

شغلا ظاهرا وقد تشغل ذات النفس ايضا
فى الاصل بما ينجذب معه الى جانب الطبيعه
المستهضمة للغذاء المتصرفة فيه الطالبه
للراحة عن الحركات الاخر انجذابا قد دللت
عليه فانها ان استبدت باعمال نفسها
شغلت الطبيعة عن اعمالها شغلا ما على
ما نبهت عليه فيكون من الصواب الطبيعى
ان يكون للنفس انجذاب ما الى مظاهرة
الطبيعة شاغل على ان النوم اشبه بالمرض
منه بالصحة واذا كان كذلك كانت القوى
المتخيله الباطنه قوية السلطان ووجدت
الحس المشترك معطلا فلوحت فيه النقوش
المتخيله مشاهدة فرى فى المنام احوال

في حكم المشاهدة اشارة واذا استولى على
الاعضاء الرئيسة مرض انجذبت النفس
كل الانجذاب الى جهة المرض وشغلها ذلك
عن الضبط الذي لها فضعف احد الضابطين
فلم يستنكر ان تلوح الصور المتخيلة في لوح
الحس المشترك لفتور احد الضابطين تنبيه
انه كلما كانت النفس اقوى قوة كان انفعالها
عن المحاذيات اقل وكان ضبطها للجانبين [المحاكيات]
اشد وكلما كانت بالعكس كان ذلك بالعكس
وكذلك كلما كانت النفس اقوى قوة كان
اشتغالها بالشواغل واقل وكان يفضل منها
للجانب الآخر فضلة اكثر فاذا كانت شديدة
القوة كان هذا المعنى فيها قويا ثم اذا كانت

مرتاضة كانت تحفظها عن مضادات
الرياضة وتصرفها في مناسباتها اقوى
تنبيه اذا قلت الشواغل الحسية وبقيت
شواغل اقل لم يبعد ان يكون للنفس فلتات
تخلص عن شغل التخيل الى جانب القدس
فانتقش فيه نقش من الغيب فساح الى عالم
التخيل وانتقش في الحس المشترك وهذا في
حال النوم او في حال مرض ما يشغل الحس
ويوهن التخيل فان التخيل قد يوهنه المرض
وقد يوهنه كثرة الحركة لتحلل الروح الذي هو
آلته فيسرع الى سكون ما وفراغ فتنجذب
النفس الى الجانب الاعلى بسهولة فاذا طرا
على النفس نقش ارتج التخيل اليه وتلقاه

ايضا ذلك اما لمنبه من هذا الطارى وحركة
التخيل بعد استراحته او وهنه فانه سريع
الى مثل هذا التنبه واما الاستخدام النفس معاونی
النطقية له طبعا فانه من معادن النفس
عند امثال هذه السوانح فاذا قبله التخيل
حال تزحزح الشواغل عنها انتقش فى لوح
الحس المشترك **اشارة** واذا كانت النفس
قوية الجوهر تسع الجوانب المتجاذبة لم يبعد
ان يقع لها هذا الخلس والانتهاز فى حال
اليقظة فربما نزل الاثر الى الذكر فوقف
هناك وربما استولى الأثر فاشرق فى
الخيال اشراقا واضحا واغتصب الخيال
لوح الحس المشترك الى جهته فرسم ما انتقش

فيه

فيه منه لاسيما والنفس الناطقة مظاهرة
له غير صارفة مثل ما قد يفعله التوهم
فى المرضى والممرورين وهذا اولى واذا فعل
هذا صار الاثر مشاهدا منظرا او هتافا
او غير ذلك وربما تمكن مثالا موفور الهيئة
او كلاما محصل النظم وربما كان فى اجل
احوال الرتبة **تنبيه** ان القوة المتخيلة
جبلت محاكية لكل ما يليها من هيئة ادراكية
او هيئة مزاجية سريعة التنقل من شىء الى
شبهه او الى ضده وبالجملة الى ما هو منه
بسبب وللتخصيص اسباب جزئية لا محالة
وان لم نحصلها نحن باعيانها ولو لم تكن هذه
القوة على هذه الجبلة لم يكن لنا ما نستعين

به في انتقالات الفكر مستنبطا للحدود
الوسطى ومما يجري مجراها بوجه وفي تذكر
امور منسية وفي مصالح اخرى فهذه
القوة يزعجها كل سانح الى هذا الانتقال
او تضبط وهذا الضبط اما لقوة من معارضة
النفس او لشدة جلاء الصورة المنتقشة
فيها حتى يكون قبولها شديد الوضوح متمكن
التمثل وذلك صارف عن التلدد والتردد
ضابط للخيال في موقف ما يلوح فيه
بقوة كما يفعل الحس ايضا ذلك اشارة
فالاثر الروحاني السانح للنفس في حالتي
النوم واليقظة قد يكون ضعيفا فلا يحرك
الخيال والذكر ولا يبقى له اثر وقد يكون

اقوى

اقوى من ذلك فيحرك الخيال الا ان الخيال
يمعن في الانتقال ويتخلى عن التصريح فلا
يضبط الذكر وانما يضبط انتقالات التخيل
ومحاكياته وقد يكون قويا جدا وتكون
النفس عند تلقيه رابطة الجاش فترتسم
الصورة في الخيال ارتساما جليا وقد
تكون النفس بها معنية فترتسم في الذكر
ارتساما قويا ولا يتشوش بالانتقالات
وليس انما يعرض لك ذلك في هذه الآثار
فقط وفيما تباشره من افكارك يقظان
فربما انضبط فكرك في ذكرك وربما انتقلت
عنه الى اشياء متخيلة تنسيك مهمك فتحتاج
الى ان تحلل بالعكس وتصير عن السانح المضبوط

الى السانح الذى يليه منتقلا عنه اليه وكذلك
الى آخره وربما اقتنص ما اصله من مهمه الاول
ولا ربما انقطع عنه وانما يقتنصه بضرب
من التحليل والتاويل **تذنيب** فما كان
من الاثر الذى فيه الكلام مضبوطا فى الذكر
فى حال يقظة او نوم ضبطا مستقرا
كان الهاما او وحيا صراحا او حلما لا
يحتاج الى تاويل او تعبير وما كان قد
بطل هو وبقيت محاكياته وتواليه احتاج
الى احدهما وذلك يختلف بحسب الاشخاص
والاوقات والعادات الوحى الى تاويل
والحكم الى تعبير **اشارة** انه يستعين بعض
الطبايع بافعال يعرض منها للحس حيرة

وللخيال

وللخيال وقفة فليستعد القوة المتلقية
للغيب تلقيا صالحا وقد وجه الوهم
الى غرض بعينه يتخصص بذلك فقوله مثل
ما يؤثر عن قوم من الاتراك انهم اذا فزعوا
الى كاهنهم فى تقدمة معرفة فزع هو الى
شد حثيث جدا فلا يزال يلهث فيه حتى يكاد
يغشى عليه ثم ينطق بما يخيل اليه والمستمعون
يضبطون ما يلفظه ضبطا حتى يبنوا عليه
تدبيرا ومثل ما يشتغل بعض من يستنطق
فى هذا المعنى بتامل شىء شفاف مرعش للبصر
يرجرجه او مدهش اياه بشفيفه ومثل ما
يشغل بتامل لطخ من سواد براق او باشيا
تترقرق وباشيا تمور فان جميع ذلك مما

يشغل الحس بضرب من التحيير وبما يحرك الخيال
تحريكا متحيرا كانه اختيار لا طبع وفي جبر
اهتبال فرصة الخلسة المذكورة واكثر ما
يوثر هذا في طباع من هو بطباعه الى
الدهش اقرب وبقبول الاحاديث المختلطة
احدر كالبله من الصبيان وربما اعان
على ذلك الاشهاب في الكلام المختلط
والايهام لمسيس الجن وكل ما فيه تحيير
وتدهيش واذا اشتد توكل الوهم بذلك
الطلب لم يلبث ان يعرض ذلك الاتصال
فتارة يكون لمحاذي الغيب ضربا من ظن
قوي وتارة يكون شبيها بخطاب من جني
او هتاف من غايب وتارة يكون مع ترائي

شي للبصر مكافحة حتى يشاهد صورة الغيب
مشاهدة **تنبيه** اعلم ان هذه الاشياء
ليس سبيل القول بها والشهادة لها انما
هي ظنون امكانية صير اليها من امور عقلية
فقط وان كان ذلك امرا معتمدا لو كان
ولكنها تجارب لما ثبتت طلب اسبابها
ومن السعادات المتفقة لمحبي الاستبصار
ان يعرض لهم هذه الاحوال في انفسهم
او يشاهدوها مرارا متوالية في غيرهم
حتى يكون ذلك تجربة في اثبات امر عجيب له
كون وصحة وداعيا الى طلب سببه
فاذا اتضح جمت الفايدة به واطمأنت
النفس الى وجود تلك الاسباب وخضع

الوهم فلم يعارض العقل فيما يريانه

منها وذلك من احسن الفوايد واعظم

المهمات ثم اني لو اقتصصت جزئيات

هذا الباب فيما شاهدناه وفيما حكاه

من صدقناه لطال الكلام ومن لم يصدق

الجمله هان عليه ان يصدق التفصيل

تنبيه ولعلك قد يبلغك عن العارفين

اخبار تكاد تاتي بقلب العادة فتبادر

الى التكذيب وذلك مثل ما يقال

ان عارفا استسقى للناس فسقوا او استشفى

لهم فشفوا او دعا عليهم فخسف بهم

وزلزلوا او هلكوا بوجه آخر او دعا

لهم فصرف عنهم الوبا والموتان والسيل

والطوفان او خشع لبعضهم سبع او لم

ينفر عنه طير او مثل ذلك مما لا ياخذ

في طريق الممتنع الصريح فتوقف ولا

تعجل فان لامثال هذه اسبابا في اسرار

الطبيعة وربما يتاتى لي ان اقص بعضها

عليك **تذكرة وتنبيه** اليس قد بان

لك ان النفس الناطقه ليست علاقتها

مع البدن علاقة انطباع بل ضربا

من العلايق آخر وعلمت ان هيئة العقل تمكن — في العقد

منها وما يتبعه قد يتادى الى بدنها مع

مباينتها له بالجوهر حتى ان وهم الماشي

على جذع معروض فوق فضا يفعل في ازلاقه

ما لا يفعله وهم مثله والجذع على قرار

وبلغ اوهام الانسان تغير مزاج مدرج
او دفعة او ابتداء امراض او اقتراف
منها فلا تستبعدن ان يكون لبعض النفوس
ملكة يتعدى تاثيرها بدنها ويكون لقواها
كانها نفس ما للعالم وكما تؤثر بكيفية
مزاجية تكون قد اثرت بمبدا لجميع ما
عددته اذ مادتها هذه الكيفيات
لاسيما في جرم صار اولى به لمناسبة تخصه
مع بدنه لاسيما وقد علمت انه ليس كل
مسخن بحار ولا كل مبرد ببارد ولا
تستنكرن ان يكون لبعض النفوس هذه
القوة حتى تفعل في اجرام اخر تنفعل عنها
انفعال بدنه ولا تستنكرن ان تتعدى

عن

عن قواها الخاصة الى قوى نفوس اخرى
تفعل فيها لاسيما اذا كانت شحذت
ملكتها بقهر قواها البدنية التي لها تقهر
شهوة او غضبا او خوفا من غيرها **اشارة**
هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب
المزاج الاصلي لما تفيده من هيئة نفسانية
تصير للنفس الشخصية لشخصها وقد تحصل
مزاج يحصل وقد يحصل بضرب من الكسب
يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء كما
يحصل لاولياء الله الابرار **اشارة**
والذي يقع له هذا في جبلة النفس ثم يكون
خيرا رشيدا مزكيا لنفسه فهو ذو معجزة من
الانبياء او كرامة من الاولياء وتزيده تزكيته

لنفسه من هذا المعنى زيادة على مقتضى
جبلته فيبلغ المبلغ الاقصى والذى يقع له
هذا ثم يكون شريرا ويستعمله فى الشر
فهو الساحر الخبيث وقد يكسر قدر نفسه
من غلوايه فى هذا المعنى فلا يلحق شاو
الازكيا فيه اشارة الاصابة بالعين
يكاد ان يكون من هذا القبيل والمبدء
فيه حالة نفسانية معجبة تؤثر نهكا
فى المتعجب منه بخاصيتها وانما يستبعد هذا
من يفرض ان يكون المؤثر فى الاجسام
ملاقيا او مرسل جزء او منفذ كيفية فى
واسطة ومن تامل ما اصلناه استسقط
هذا الشرط عن درجة الاعتبار تنبيه

اصابة العين

النهك النقصان من المرض وما يشبهه يقال نهك فلان اذا دنف وضنى ونهكته الحمى اى اضنته ومن يفرض اى يوجب دائما قال الاصابة بالعين يكاد ولم يجزم بكونه من هذا القبيل لانه حاكم بجزم بوجوده بل هى من امثال هذه الامور الظنية نصر

ومنه جذب المغناطيس الحديدة نصر

ان الامور الغريبة تنبعث فى عالم الطبيعة
من مبادى ثلثة احدها الهيئة النفسانية
المذكورة وثانيها خواص الاجسام العنصرية
مثل جذب المغناطيس للحديد بقوة تخصه
وثالثها قوى سماوية بينها وبين امزجة
اجسام ارضية مخصوصة بهيآت وضعية
او بينها وبين قوى نفوس ارضية مخصوصة
باحوال فلكية وانفعالية مناسبة تستتبع
حدوث اثار غريبة والسحر من قبيل القسم
الاول بل المعجزات والكرامات والنيرنجات
من قبيل القسم الثانى والطلسمات
من قبيل القسم الثالث نصيحة
اياك ان يكون تكيسك وتبرؤك عن العامة

الامور الغريبة

هو ان تتبرى منكر الكل شىء فذلك
طيش وعجز وليس الخرق فى تكذيبك
ما لم تستبن لك بعد جليته دون الخرق
فى تصديقك ما لم تقم بين يديك
بينته بل عليك الاعتصام بحبل التوقف
وان ازعجك استنكار ما يوعاه سمعك
ما لم تتبرهن استحالته لك والصواب
لك ان تسرح امثال ذلك الى بقعة الامكان
ما لم يذده عنها قايم البرهان واعلم ان
فى الطبيعة عجايب وللقوى العالية
الفعالة والقوى السافلة المنفعلة اجتماعات
على غرايب خاتمة ووصية ايها الاخ
انى قد مخضت لك فى هذه الاشارات

عن

عن زبدة الحق والقمتك قفى الحكم فى لطايف
الكلم فصنه عن المبتذلين والجاهلين
ومن لم يرزق الفطنة الوقادة والدربة
والعادة وكان صغاه مع الغاغة
او كان من ملحدة هولاء المتفلسفة ومن
همجهم فان وجدت من تثق بنقاء
سريرته واستقامة سيرته وبتوقفه
عما يتسرع اليه الوسواس وبنظره الى الحق
بعين الرضا والصدق فآته ما يسألك
منه مدرجا مجزءا مفرقا تستفرس
مما تسلفه لما تستقبله وعاهده بالله وبايمان
لا مخارج لها ليجرى فيما تؤتيه مجراك
متأسيا بك فان اذعت هذا العلم او ضيعته

فالله بيني وبينك وكفى به وكيلا

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وحسن توفيقه وصلى

الله على من لا نبي بعده

والحمد لله وحده

من كتب الفقير الحاج شيخ محمد اسعد ... زاده عفي عنه

رسالة انموذج العلوم لخاتمة
المحققين وعلامة المدققين ملا
جلال الدين محمد بن اسعد
الدواني الصديقي تغمده
الله برحمته
امين

ام

وفيه
كتاب منتهى المدارك ومشتهى كل كامل عارف وسالك
لابي سعيد الفرغاني
وفيه شرح من تقرب مني شبرا
وفيه فوائد

بسم الله الرحمن الرحيم

الله المحمود في كل فعاله • وهو المشكور على جزيل نواله
وجميل افضاله • والصلاة والسلام على مظهر كماله
ومظهر جماله • محمد المصطفى وعترته وصحبه وآله
وبعد فيقول الفقير الى الله تعالى ام لطفه الخفي
محمد بن اسعد الدواني الصديقي لاحظه بلطفه التوفيقي
اني كنت برهة من الزمان ومدة من الاوان مشغوفا بان
انسلك في سلك خدام حضرة من فاق السلاطين الايام
وفي بسط على خوافقين الانام بمزايا الجود والانعام
وسجايا الافضال والاكرام لا سيما بالنسبة الى العلماء
الاعلام الذين هم عظماء الاسلام اعني السلطان ابن السلطان
ابن السلطان ناصر آيات الدين بالسيف والسنان
والحجة والبرهان ناشر رايات العدل والاحسان الذي
شاع انا دجوده في تخوم الآفاق وتبدلك وغيره من
الملكات الفاضلة اعتلى على غالي السلاطين وفاق.
وحصل في هذه الدعوى من جماهير الورى الاجماع والوفاق
انحل بجوده حاتما فتصبب عرقا وارعد بباسه الرعد
فارتعد فرقا نام الانام في مهد الامن والامان وعم
طوائف الفضلاء بمزيد الكرم والامتنان لو رآه انوشروان
لاعترف بانه عادل عن جنوب الصواب والعدالة
ابحره حاتم طي دعوى السخي والبسالة لا نفي حاتم البحر

والمعدن

والمعدن لعطا كفه الكريم ولا يكفي مداخل الممالك في
مقتضى جوده العميم اهتز الشمس بوقوعها على موطئ قدمه
وافتخر السما بدورانه حول رأس خدمه لاح نور رأفته
من سواد بلاد الهند كما لاح نور الباصرة من سواد
البصر فوصل هذا النور لذلك النور الى القريب والبعيد
من اهل الوبر والمدر واحتظى من عام انعامه كل غني وفقير
وارتضع من لبان احسانه كل صغير وكبير قد فاز الفقير
الدواني من فيض لطفه بالامال والاماني فهو حسنة
الزمان ونكتة الدهر والاوان لو شبهته بالمزن
الماطر لفاق في المنى ولو نسبته الى البحر الزاخر هجاني الحجى

شعر

فلست تشبه بالمزن ازلة • دراجود به من بعد لاوا
ولو اشبهه بالبحر ان له • مدا بعاقبه جزر بارجا

بابه كعبة كل محتاج ولذلك تشد الرحال اليه من كل
فج عميق واعتابه قبلة الافاضل والعلماء يأتون اليها
من كل بلد سحيق من اوى حرم ساحته امن من آفات
الدهر الخوان ومن التجأ الى حرم عصم من نوائب الدوران
وخطوب الحدثان •

فيا مهجات النفس في طلاب ذاك • يفوز لها المشتاق لولا العوائق

فقد جمع بين الشيم الملكية والصورة الملكية وقرن
بين الحكمة اللقمانية والحكومة السليمانية من نزل باعتابه

لبنى الاحباب والاصحاب ومن لاذ ببابه اتاه المطالب
من كل باب • وقد قلت هاذ دا اشتياق وباب الوجد
والحال على ما هو دابهم من مخاطبة الصبا والشمال
وصلت حتى عند لك البشر فاترل • فذلك يا ريح الصبا خبر قدر
بهبت نسمة من ارض هند وتحرك • نسيم الصباحات ربا الفرنقل
ويا حبذا ساحات هند فانها • مدارك امال لكل مؤمل
تذللها والاريحي الذي لها • فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل
وما هو الا حضرة الملك والعلى • امام سلاطين الورى في الفواضل
غياث لارباب الفضايل كلهم • ملاذ لاعيان العلاة الافاضل
معاذ لاهل العلم عن كل حادث • ثمال اليتامى عصمة للارامل
هو البحر جود ابره شمل الورى • لقد نال من معروفه كل سايل
هو الشمس فيضا عم فيض نواله • جميع البرايا من صنوف القبايل
مولى سلاطين العالم اولى خواقين بنى ادم رب الندى
والكرم المختص بعناية الملك المعبود عماد السلطنة
والخلافة والدنيا والدين سلطان محمود خلد الله
تعالى ظلال خلافته وابد سحايب رافته وكانت
خاطرى يقصد الى عرض هدية دنياوية تليق بجلال
شان شدته وحضرة حضرته لما اعتراني من ضيق اليد
وقصور الباع لما اثر من تصاريف الدهر وشاع
فتذكرت ان متاع الدنيا قليل و من يؤتى الحكمة فقد
اوتى خيرا كثيرا وامر ان يروى من عين العلم فقد شرب

من ينبوع الحيوة ما غمر او يتقنت بسبب تواتر الاخبار وتوارد
الاثار ان اجل البضاعات وانفس الهديات في حضرته
العالية هي المسايل العلمية اليقينية خصوصا قواعد العقا يد
الدينية فالفت هذه الرسالة في مسايل من الفنون وافصح
عما وقع لي فيها من الشكوك والظنون بل صرحت بما هو
كهيئة الدر المكنون واقدرت الاناسي من العيون مع
ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهجوم
الامراض الجسمانية والاعراض النفسانية والغموم
المتراكمة والشواغل المتزاحمة واهديتها الى حضرته
العلية اهدا النملة رجل الجراد الى سليمان والحاق
السحاب قطرة الموهبة الى محيط عمان قايلا يا ايها العزيز
مسنا واهلنا الضر وجينا ببضاعة مزجات فاوف
لنا الكيل وتصدق علينا ان الله يجزى المتصدقين
وبابك ملجا الملهوفين ومدرك امال الراجين وارجوا
من مكارم خدام الكرام ان يشرفوها بنظر القبول
والاقبال ويلاحظوها بعين الرضا والافضال وها
افيض في المقصود مستفيضا من ولى الطول والجود
واقدم بين يدى ذلك ذكر بعض مشايخي
العظام واساتذتي الاعلام فانهم الابا الروحانية
وهم مظاهر لاعداد الصور الحقيقية الانسانية
من الكمالات النفسانية وقد قال

بعض الحكماء حق الاستاد اوكد من حق الوالد فان الوالد
وسيلة فيضان صورة الانسان والاستاد وسيلة التحقيق
بحقيقته كمال الانسان • فاقول اول مشايخي استادي وهو
الذي يحق ان ينشد فيه قول من قال • • •
• وهو الاول وما عرفت من الهوى • ما الحب الا للحبيب الاول •
ومولاي ومن تشبث بذيل افاضته يداي المولى سعد الدين
اسعد الصديقي المحدث بالجامع المرشدي بكازرون
اخذت منه العلوم الالية والفنون الادبية والعقلية
والحديث والتفسير والفقه وهو قد اخذ الحديث
والتفسير من مشايخ جليلة منهم المولى المحدث البارع
المسند شرف الدين عبد الرحيم الحربي الصديقي وهو
من شيخه الامام العلامة المقدام الفهامة ناقل الاحاديث
النبوية ناصر السنة السنية المصطفوية محيي اثار
سنة المرسلين في عصره مطيع الله ومطاع السلاطين
في دهره امام الملة والدين ابي المكارم الخواجه
شيخ علي بن مبارك شاه الصديقي الساوي قدس الله سره
وقد شاركه في بعض • وايضا سمع والدي الحديث
سيما الجامع الصحيح البخاري على الشيخ الامام قاضي
قضاة الاسلام شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري
واما الفقه فان والدي اخذه من عدة مشايخ منهم افقه
الموالي جمال الدين محمود ابن الحاج ابي المنة السروستاني وهو

قد تفقه وقرا الحاوي الصغير على المولى العلامة لسان
الدين نوح العماني وولده المولى اختيار الدين لقمن وهما
قد قرا الحاوي الصغير وتفقها على الشيخ جلال الدين محمد
الغزنوي وهو تفقه وقراه على والده المصنف الامام المحقق
نجم الدين عبد الغفار القزويني وهو تفقه على الامام
قدوة ايمة الاسلام محمد بن عبد الكريم الرافعي رفع الله
درجته في اعلا عليين **واما** العقليات فان والدي
اخذها من ايمة عديدة اجلهم واشهرهم السيد العلامة
الابد الفهامة المستغني كالشمس عن التعريف المشتهر في الاصقاع
بلقبه الشريف زين الملة والدين علي الجرجاني قدس
سره • ومن المشايخ الذين لاقيتهم وتبركت بهم السيد الامام
الهمام صفوة ايمة الاعلام انموذج الصحابة والتابعين
المقتفي اثار سيد المرسلين عليه افضل صلوات المصلين
السيد صفي الحق والدين عبد الرحمن الحسني الحسيني الايجي
قدس الله روحه ووالى من عالم القدس فتوحه سمعت عليه
الاربعين للنووي باسرها واخبرني بحديث قاضي
الجن مشافهة وشافهني بفوايد اخرى هي احدى من تفاريق
العصي • ومن مشايخي الشيخ المسند الرحلة البارع شهاب
الاسلام ابو المجد عبد الله بن ميمون الكرماني المشهور بالكيلي
سمعت منه الحديث المسلسل بالاولية • اعني قوله
صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في

الارض يرحمكم من السماء واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة
وله اسانيد عالية قال رحمه الله في مشيخته لهذه
العبارة سمعت كتاب العوارف على الشيخ نور الدين عبد
الرحمن الفوري بقراءة الشيخ العارف زين الدين ابي بكر
الخوافي مد الله ظلال ارشاده ومن مشايخي المولى العالم
العامل الفاضل الكامل مظهر الدين محمد الكازروني قرأت
عليه بعضا من تحرير الفقه واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة
وهو كان يروي العقليات عن السيد الشريف المحقق
قدس الله سره والتفسير عن الشيخ مجد الدين ابي طاهر
محمد بن يعقوب الفيروزابادي والشيخ شمس الدين محمد بن
محمد الجزري ومن مشايخي الشيخ العالم العامل الفاضل
الورع الكامل الشيخ زكي الدين روزبهان العمري
الشيرازي قرأت عليه الاربعين النووية في مجلس واحد
واجازني اجازة ملفوظة مكتوبة وهو كان يروي عن
الشيخ مجد الدين الفيروزابادي عن الشيخ محيي الدين بن
الحداد عن الامام النووي ومن مشايخي المولى الامام
احد ائمة الاسلام اوحد الافاضل الاعلام المولى محيي الدين
محمد الانصاري الكوشكناري سمعت منه الجامع الصحيح
البخاري مرارا متعددة قرأت ارباع الثلثة الاول
قراءة بحث وتحقيق وتدقيق وقرأت عليه طرفا من حواشي
الشرح التجريد وطرفا من شرح المختصر لابن الحاجب

مع

مع الحواشي الشريفة وهو كان يروي عن عدة مشايخ منهم
الشيخ المحدث الحاج عفيف الدين ابراهيم الحسيني عن الشيخ
الامام العلامة امام الدين ابي المكارم علي بن مبارك شاه
الصديقي المذكور سابقا ومن مشايخنا الامام المسند
شهاب الدين بن حجر اجازة وقد اجاز الشيخ شهاب الدين
المذكور الى شيراز مطلقا وكتبنا من جملتهم على الرواية
عنه من غير واسطة ولي مشايخ كثيرة لا يحتمل هذه الرسالة
احصاءهم وقد ذكرت بعضهم تيمنا وتبركا فعند ذكرهم
الصالحين تتنزل الرحمة رجاء ان يصل منهم الى ايام
دولة هذا السلطان الاعظم الاكرم اني اخترت مسائل
من فنون شتى وابتدأت ببعض مسائل الفقه والحديث
والخلافيات ثم اعقبتها بمسألة حدوث العالم من
اصول الدين ثم ذكرت بعض المسائل من الفنون الاخر
كالطب والهندسة والهيئة متدرجا من الاسهل الى
الاصعب على ما يقتضيه ادب التعليم كما استمر عليه دأب
العلماء قديما وحديثا والله الموفق المعين وبيده
تحقيق مطالب الراجين

المسألة الاولى

في اصول الفقه والحديث اتفقوا على ان الحديث الضعيف
لا تثبت به الاحكام الشرعية ثم ذكروا انه يجوز بل
يستحب العمل بالاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال

وممن صرح بذلك النواوي رح في كتبه لا سيما كتاب الاذكار
وفيه اشكال لان جواز العمل واستحبابه كلاهما من الاحكام
الخمسة الشرعية فاذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف
كان ثبوت ذلك بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما تقرر
من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة وقد حاول
بعضهم التفصي عن ذلك • وقال ان مراد النووي انه اذا
ثبت حديث صحيح او حسن في فضيلة عمل من الاعمال
يجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب ولا يخفى
ان هذا لا يرتبط بكلام النووي اصلا فضلا عن ان
يكون مراده ذلك فكم بين جواز العمل واستحبابه وبين مجرد
نقل الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الاعمال
وتجويز نقل الحديث الصحيح الضعيف لا سيما مع التنبيه
على ضعفه ومثل ذلك في كتب الحديث وغيرها كثير
شايع يشهد به من تتبع ادنى تتبع والذي يصلح للتعويل انه
اذا وجد حديث ضعيف في فضيلة عمل من الاعمال ولم يكن
هذا العمل مما يحتمل الحرمة والكراهة فانه يجوز العمل
به ويستحب لانه مامون الخطر ومرجو النفع اذ هو دائر
بين الاباحة والاستحباب فالاحتياط العمل به رجاء الثواب
واما اذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب
العمل واما اذا دار بين الكراهة والاستحباب فمجال النظر
فيه واسع اذ في العمل خوف الوقوع في المكروه وفي الترك

منشط

منشطة ترك المستحب فلينظر ان كان خطر الكراهة اشد
بان تكون الكراهة المحتملة شديدة والاستحباب المحتمل ضعيف
فحينئذ يترجح الترك على الفعل فلا يستحب العمل به وان كان
خطر الكراهة اضعف بان تكون الكراهة على تقدير
وقوعها كراهة ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير
استحبابه فالاحتياط العمل به وفي صورة المساواة يحتاج
الى نظر تام والظن انه يستحب ايضا لان المباحات تصير
بالنية عبادة فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث
الضعيف فجواز العمل واستحبابه مشروطان اما جواز العمل
فبعدم احتمال الحرمة فيما ذكرنا مفصلا لكن بقي ههنا
شيء وهو انه اذا عدم احتمال الحرمة فجواز العمل ليس لاجل
الحديث اذ لو لم يوجد الحديث لجاز العمل لان المفروض
انتفاء الحرمة لا يقال الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة
لانا نقول الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الاحكام
وانتفاء احتمال الحرمة يستلزم ثبوت الاباحة والاباحة
حكم شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف ولعل مراد النواوي
ما ذكرنا وانما ذكر جواز العمل توطية للاستحباب
وحاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج والاستحباب
ايضا معلوم من القواعد الشرعية الدالة على استحباب
الاحتياط في امر الدين فلم يثبت شيء من الاحكام بالحديث
الضعيف بل اوقع الحديث الضعيف شبهة الاستحباب

ضارا لاحتياط ان بهذه النية واستحباب الاحتياط معلوم
من قواعد الشرع

المسئلة الثانية

من الفقه ذكر صاحب الحاوي تبعا للرافعي وغيره انه لو
نوى المحدث رفع غير حدثه فان كان عمدا لم تصح طهارته
وان كان غلطا صح واقول النية هو القصد وقصد ازالة
ما لم يعتقد حصوله مستحيل من الحيوان فضلا عن الانسان
فلا يتصور نية رفع غير احداثه الا غلطا فالتقييد
بالغلط غلط وقد تتبعت عبارات القدما فوجدت
بعضهم كالشيخ ابي اسحق في التنبيه لم يتعرض لهذا القيد هو
لا يقال الفقها قد يتعرضون لما لا وقوع له من الممكنات
فلتكن هذه الصورة من هذا القبيل لانا نقول انهم قد
يتعرضون لما لا وقوع له من الممكنات دون الممتنعات
بالذات وهذه الصورة ممتنعة بالذات بالضرورة
النظرية ولو انتقل الى فرض الامور المستحيلة لانفتح باب
واسع في جميع ابواب الفقه فكان للفارض ان يفرض
انه ينوي ولا ينوي وان يفرض انه يصلي ولا يصلي مثل
هذه تحاشوا عنها وما هو اقرب من ذلك قالوا لو شهد
اثنان على زيد بقتل معين في مصر في يوم معين ثم
وقد شاهده القاضي ذلك اليوم في بغداد لم تقبل
شهادتهما مع انه يمكن مجيئه الى مصر بطريق طي المكان

فان

فان ذلك عادي

المسئلة الثالثة

في بعض الخلافيات ذهب الشافعي رحمه الله الى وجوب الترتيب
في الوضوء واستدل بان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
وضوءا مرتبا واقتصر في غسل الاعضاء على مرة واحدة ثم
قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به واعترض صدر
الشريعة على هذا الدليل بانه لا يخلو الحال من انه صلى
الله عليه وسلم قدم اليمين على اليسار او اليسار على اليمين
في هذا الوضوء وعلى التقديرين يلزم بناء على هذا الدليل
ان يجب التيامن او التياسر ولا قائل به **واقول**
يمكن ان يقال لعله تياسر في هذا الوضوء لبيان الجواز
وعدم وجوب التياسر معلوم من الروايات الصحيحة
الشايعة حيث روي انه صلى الله عليه وسلم كان يحب
التيامن في طهوره وتنعله وساير احواله او يختار انه
لعله تيامن وعدم وجوب التيامن معلوم من ساير احواله
واقواله فان سياق الاحاديث الصحيحة الدالة على انه
صلى الله عليه وسلم يحب التيامن يدل على انه ليس واجبا
بل مستحبا كما لا يخفى على من انصف **واقول**
على قاعدة علم الخلاف هب ان مقتضى الحديث بناء على
هذا الدليل وجوب الترتيب بين اليدين وبين الرجلين
لكن وجوبه ساقط بالاتفاق فيثبت المانع من الوجوب

في ضمها دون المقتضي فيما سواهما بلا مانع واذا ثبت المقتضي
وارتفع المانع ثبت الحكم فثبت وجوب الترتيب فيما
عداهما من غير معارض

المسئلة الرابعة

من اصول الدين في حدوث العالم وانما اخترته من بين
المباحث الاصولية لانه اصل عظيم ينبني عليه كثير من
المسائل الاعتقادية وينساق الكلام فيه الى مسائل
شريفة عميقة ومباحث لطيفة دقيقة وقد خالف فيها
الفلاسفة اهل الملل الثلاث فان اهلها مجمعون على
حدوثه بل لم يشذ من الحكم بحدوثه من اهل الملل مطلقا
الا بعض المجوس واما الفلاسفة فالمشهور انهم مجمعون
على قدمه على التفصيل الاتي ونقل عن افلاطون القول
بحدوثه وقد اوله بعضهم بالحدوث وقد رايت في بعض الذاتي
كتب الفلسفة بخط قديم قد نسخ قبل هذا التاريخ بنحو ثمان
سنة نقلا عن ارسطاطاليس انه قال لم يقل احد من الفلاسفة
بحدوث العالم الا رجل واحد وقال مصنفه انه عنى به
افلاطون على هذا لا يصح هذا التاويل فان جمهورهم
قائلون بالحدوث الذاتي ولا يختص هذا القول
بافلاطون ونقل عن جالينوس التردد في الحدوث
والقدم وانه قال في مرضه الذي مات فيه لتلامذته
اكتبوا عني ما علمت ان العالم قديم او حادث والظاهر انه

اراد

اراد الحدوث لما حكي من توارد الاتفاقيات انه
رأيته في المنام كانه برئ من مرض كان به وهو بعد في
النقاهة وكان متكئا في فراشه فسلمت عليه فقام لي
ورحبني وكان معي سقراط الحكيم المشهور وكانه قد
التمس مني ان يقرأ علي كتابا في الطب وكان معه ذلك
الكتاب فقلت لجالينوس انه يريد ان يقرأ هذا
الكتاب في الطب واللائق ان يفتتح عندكم تبركا فلم
يقبل فاشار الى ان يفتتح عندي فسالته هل هذه الاقوال
التي تنقل عنكم في الكتب نقلها عنكم صادق او كاذب
وكان في خاطري مثل هذا من المذاهب وغيرها التي
تنسب اليه فقال بعضها صادق وبعضها كاذب ولنشرع
في المقصود مستمدا من ولي الجود فنقول ذهب اهل الملل
الثلاث الى ان العالم وهو ما سوى الله تعالى وصفاته من
الجواهر والاعراض حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعدية
حقيقية لا بالذات فقط بمعنى ان لها في حد ذاتها لا ان
تستحق الوجود فوجودها متاخر عن عدمها بحسب الذات
كما يقوله الفلاسفة ويسمونه الحدوث الذاتي على ما
في تقرير هذا الحديث على وجه يظهر به تاخر الوجود
عن العدم من بحث دقيق اوردناه في حاشية شرح
التجريد الجديد وذهب جمهور الفلاسفة الى ان العقول
والاجرام الفلكية ونفوسها قديمة ومطلق حركاتها واوضا عها

وتخيلاتهما ايضا قديمة فانهم لم يخل قط عن حركة ووضع و
وتخيل الجزئيات للحركة وبعضهم يثبتون لها بسبب استخراج
الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وحدوث مناسبة و
لها بمبدأها الكامل من جميع الوجوه كمالات تفيض على
نفوسها من المبادي لكن محققهم على ما ذكره ابو نصر
وابو علي في تعليقاتهما نقلا عن ارسطاطاليس هو ان
المطلوب لها نفس الحركة وبها تتم النسبة عاد لها فانها
بالفعل من حيث الذات وساير الصفات الا فيما يتعلق
بالحركة من الاوضاع الجزئية فانها لا تحتمل الثبات
بالشخص فاحفظ نوعا تتميما للنسبة بالمبادي بما بالفعل
من جميع الوجوه بقدر الامكان ولما كان النسبة لازما
للحركة جعلها الغاية باعتبار اللازم هـ
والعنصريات بموادها ومطلق صورها الجسمية والنوعية
ومطلق اعراضها قديم عندهم لا اقول ان الصور الجسمية
بشخصها قديم عندهم لان مذهبهم انه بالفك تنعدم
الصورة الواحدة ويحدث اثنان وبالاتصال المنفصل تنعدم
الصورتان وتحدث واحدة نعم الاشراقيون منهم الانسانية
فبعضهم قايل بقدمها وربما ينقل عن افلاطون وهو مخالف
لما ينقل عنه من حدوث العالم والمشاؤن منهم ومعظم ما
عداهم على حدوثها ونحن لا نشتغل بالكلام على الابلغ
في ذلك المطلب على وجه يقبله ذوو الفطرة السليمة والفطنة

القوية

القوية لا بمجرد الجدال كما ارتكبه اكثر من تصدى لرد
كلامهم من ايراد المناقشات الواهية والمنوع البعيدة عن
العقول الذاهبة بل بتحقيقات رائقة تركن اليها النفوس
الزكية وتدقيقات فائقة تقبلها الطباع الذكية اعني
الذين يعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ويميزون
المقال بالحدس الصائب لا بتقادم الاجال ولا يلتفتون
الى وساوس اهل الجدال وهو اجر اهل القيل والقال
والله تعالى اسأله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق
اعلم انهم استدلوا على قدم العالم بوجوه الاول ان العالم
ممكن موجود فله علة مؤثرة فمؤثر العالم لا بد ان يكون
قديما او ينتهي الى مؤثر قديم ولا يخلو اما ان يكون
ان هذا المؤثر القديم يستجمع في الازل جميع ما يتوقف
عليه تاثيره فيه اولا وعلى الاول يلزم قدم العالم
لامتناع تخلف المعلول عن المؤثر التام وعلى الثاني
يحتاج الى شرط اخر حادث وننقل الكلام اليه ونقول
اما ان يستجمع مؤثره القديم في الازل جميع شرايط التاثير
فيه اولا وعلى الاول يلزم قدمه وعلى الثاني يلزم
التسلسل وانت تعلم ان هذه المقدمات بمجردها ان
لا يثبت مذهبهم على ما فصلناه انفا نعم بعد تسليمها يثبت
القدم في جنس الحوادث وانما يثبت ما فصل من مذهبهم
بان يضم الى ذلك ان الحوادث لا بد ان تستند الى مادة

استدل الحكما على قدم العالم بوجوه

مستعد والى حركة سرمدية ثم يثبت ان المادة والجسم
الذي هو معروض تلك الحركة لا يمكن صدوره عن المبدأ
الاول بلا واسطة بناء على انه واحد من جميع الوجوه والواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والمادة متأخرة في الوجود
عن الصورة فلا يكون صادرا اول والصورة المشخصة
متأخرة عن الهيولى بواسطة الشكل الذي هو مشخصها اذ ان
كان مطلق الصورة متقدما عليها فلا يكون ايضا صادرا
اول ~~والصورة المشخصة متاخرة عن الهيولي~~ والاعراض
ظاهر انها لا يكون صادرا اول فيكون الصادر الاول
جوهرا مفارقا وهو المسمى بالعقل الاول ثم يوردون
بالمقدمات المفصلة في كتبهم ولا يثبت شيء من تلك المقدمات
اذ فيها من المنوع الظاهرة ثم الترتيب الذي يزعمونه في
ترتب العقول والافلاك ونفوسها بحسب الوجوه مما لم
يقيموا عليه دليلا يفيد ظنا او يقينا بل انما قاسوه
تخمينا وقد قرر بعض الافاضل هذا الدليل بوجه اخر
وهو ان العالم ممكن موجود فله مؤثر بالضرورة
فمؤثر العالم لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا
والثاني باطل والا لاحتاج الى مؤثر آخر وهكذا فيلزم
التسلسل المحال فتعين ان مؤثره قديم فاذن لا يخلو اما
ان يجتمع في الازل جميع ما يتوقف على تأثيره فيه او لا
وعلى الاول يلزم تأثيره في الازل والابد والا لزم تخلف المعلول

عن

عن العلة التامة وهو محال فيكون قديما والا لزم الايجاد
بلا وجود وهو غير معقول وعلى الثاني لا بد ان يتوقف
تأثيره على شرط حادث يحتاج الى مؤثر قديم لما ذكرنا اما
ان يجتمع مؤثره في الازل جميع ما يتوقف عليه تأثيره فيه
او لا والثاني يستلزم التسلسل المحال والاول يستلزم
قدم الحادث وهو محال وان يكون مؤثر العالم مستجمعا
في الازل جميع شرائط التأثير فيه وهو خلاف المفروض
مع انه يستلزم المطلوب اعني قدم العالم وحاصل
الكلام ان القديم يلزمه احد الامرين اما ان لا يكون له
اثر او يكون اثره قديما وحين كان العالم اثر القديم
لزم ان يكون قديما ثم اورد هذا الفاضل على هذا الدليل
النقض بما اعترفوا به من الحوادث فانهم وان قالوا بقدم
العالم فقد سلموا ان فيه حوادث كيف والحوادث اليومية
مما لا يمكن انكارها من عاقل فنقول لها مؤثر بالضرورة
فمؤثرها اما ان يكون قديما او حادثا الى ما ذكرتم من
المقدمات فيلزم ان يكون الحوادث قديمة ولا يقول
به عاقل ثم قال فان قيل مقدمات الدليل انما تجري
في الحادث التي لا يكون له شروط مترتبة الى غير النهاية
غير مجتمعة في الوجود بان لا يكون له شرط اصلا فيلزم
من حدوثه تخلف المعلول عن العلة التامة او يكون له
شروط مترتبة غير متناهية مجتمعة في الوجود فان المحال

هو هذا التسلسل عندنا واما على ما ذهبنا اليه من
جواز صدور الحادث عن القديم بواسطة حوادث كل منها
مسبوق باخر لا الى النهاية مستند تسلسلها الى حركة
سرمدية بان يكون للحادث مادة قديمة اما هيولى له
كما للاجسام الحادثة او محل له كهيولات تلك الاجسام
لصورها ولاستعداداتها المتعاقبة وكاجرام الفلك
لحركاتها واوضاعها الجزئية وكالمجردات لتعقلاتها لو
ان قلنا بجواز حدوث صفة لها او هيولى لمتعلقه كهيولات
ابداننا لنفوسنا الناطقة اذا قلنا بحدوثها فانها
تتوارد على تلك المادة بواسطة الحركة السرمدية
الفلكية استعدادات متعاقبة لوجود هذا الحادث
فاذا انتهت الى غاية القرب والقوة حدث الحادث
بواسطتها من المؤثر القديم فلا استحالة فيه اذ لا دليل
على امتناع مثل هذا التسلسل لابطال الحركة التي جعلتموها
واسطة في حدوث الحادث من القديم ان كانت حادثة
عاد الاشكال الى صدورها من القديم وان كانت قديمة
يبقى الاشكال في صدور الحادث بواسطتها من القديم لانا
نقول لحركات الافلاك ذات جهتين الاستمرار والتجدد
فباعتبار الجهتين صارت صالحة لتوسطها بين جانب
القدم والحدوث عن القديم قلنا ما ذهبتم اليه باطل
من وجوه الاول هو ان القول بتوارد استعدادات حادثة

غير متناهية على مادة قديمة كلام متناقض لان القديم
يجب ان يكون سابقا على كل حادث اذ المراد بالقديم ما لا
يكون مسبوقا بالعدم وبالحادث ما يكون مسبوقا فلا
بد ان يكون سابقا على كل واحد مما صدق عليه الحادث
وهذا يوجب ان يكون له حالة يتحقق فيها سبقه على كل واحد
مما يصدق عليه الحادث اذ ما كان مقارنا مع واحد منها
لا يصدق انه سابق على كل منها بل على بعضها وهو باطل
بضرورة العقل ويلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية
عليه ان لا يوجد له تلك الحالة بل مقارنته دائما مع بعض
الحوادث وعدم خلوه عنها في حال من احواله فلا يكون
سابقا على كل فرد منها اذ المنافاة بين دوام المقارنة
مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بديهية ويعلم من هذا
بطلان قولهم بعدم تناهي حركات الافلاك واوضاعها
بل بطلان عدم تناهي حوادث متعاقبة مع وجود قديم
مطلقا اي سواء كانت تلك الحوادث واردة على ذلك
القديم عارضة له اولا ومنشأ شبهتهم التباس حكم الوهم
بحكم العقل فان شأن الوهم ادراك الجزئيات ومعرفة
احكامها لا معرفة احكام الكليات فيتصور حوادث كثيرة
متعاقبة متواردة على قديم كل منها مسبوق باخر ولا يرى
فيه جهة امتناع ولا يقدر على تصورها مفصلة غير متنا هية
حتى يعرف امتناعها فيقيسها على ما عرف حكمه ويثبت لها ذلك

الحكم واما العقل فمن شانه ادراك الكليات ومعرفة
احكامها فيحكم بامتناع التوارد المذكور بناء على حكم كلي هو
انه كلما تواردت الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية على
قديم لم يكن سابقا على كل فرد منها لكن يمتنع عدم سبقه
على كل فرد منها وهذا برهان متين لا مجال للقدح فيه
الا بطريق المكابرة والعناد هذه كلمات هذا الفاضل
بحروفها **واقول** لا يخفى على من له ادنى دربة
بقواعد الفلاسفة ان هذا الدليل على الوجه الذي قرره
لا يلائم قواعدهم فانهم يشترطون في بطلان التسلسل مع
الترتب اجتماع الآحاد في الوجود واللازم على تقدير
احتياج الحادث الى شرط آخر احتياجه الى شرط حادث آخر
وهكذا الى غير النهاية ولا يلزم اجتماع تلك الحوادث
في الوجود حتى يلزم التسلسل المستحيل عندهم بل هم قائلون
بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهذا التسلسل ليس بمحال
عندهم بل هو واقع على مذهبهم فكيف يتصور ان يستدلوا
ببطلان هذا التسلسل على قدم العالم ثم لا يشتبه على
من له ادنى مسكة **ان قوله** القديم يجب ان يكون سابقا
على كل واحد من الحوادث لكن قوله اذا كان مقارنا
مع كل واحد منها لا يصدق انه سابق على كل منها بل على ان
بعضها ممنوع بل باطل فان القديم وان فرض انه لم يزل
مقارنا لواحد من الحوادث المتعاقبة فهو متقدم على كل

واحد من الحوادث تلك اذ ما من حادث الا وهو مسبوق
بذلك القديم ضرورة ان القديم موجود مع الحادث السابق
عليه بدون ذلك الحادث وهذا الحكم من العقل شامل
لكل واحد من افراد تلك الحوادث فذلك القديم سابق
على كل فرد من تلك الحوادث من غير ان يثبت له خلوه
بحروفها عن جميع الحوادث غايته ان سبقه على كل واحد
ليس دفعة بل سبقه على كل واحد منها مع مقارنته لواحد
آخر ولا منافاة بين دوام المقارنة لبعض الافراد والسبق
على بعض الافراد كما توهمه ودعوى البداهة في تلك المنافاة
غريب جدا والعجب من هذا الفاضل انه تكرر في كلماته
ان دعوى البداهة في مثل هذا الدعوى المخالفة لجمهور
العقلاء مع ظهور بطلانها وكثرة العقلاء القائلين بخلافها
وهذا الفاضل اولى بان ينسب الى اشتباه حكم الوهم بحكم
العقل فان الوهم لا يقدر على ادراك الامور الغير المتناهية
وانما يدرك الامور المتناهية فيتصور الحوادث المتناهية
المتعاقبة على القديم حاله ليس فيها مقارنا لشيء من الحوادث
والعقل المشوب بالوهم يقيس الحوادث الغير المتناهية
على ذلك ويحكم بامتناع تعاقبها على القديم كما انه لا يدرك
موجودا الا في جهة فيحكم بان كل موجود لا بد ان يكون موجودا دا
في جهة وان ما لا يكون في جهة ممتنع ثم لا يخفى على الفطن
اللبيب ان تقوية اصول الدين لا يحتاج الى مثل هذه الكلمات

بل ايراد مثلها فى معرض انتصار الدين يودي الى الخلل من
حيث ان ضعفا العقول ربما يقولون ان اصول الدين مبنى على
مثل هذه الدعاوى الواهية وهذا كما ان بعض المحدثين م
نقل ان بعض الزنادقة وضع الاحاديث فى فضيلة البادنجان
منها كلوا الباذنجان فانها اول شجرة امنت بالله ومنها ما
يدل على انها دواء من كثير الدا **وقال** انما وضعه ليتوسل به الى القدح فى صدق احاديث من شهد
الله بصدقه ونطق المعجزات القاطعة بنبوته وكمال حكمته
وانه اصدق القايلين كما قال تعالى والنجم اذا هوى ما
ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى
يوحى عليه افضل الصلوات واكمل التحيات ما دام الارضون
والسموات **ولقد** احسن الامام حجة الاسلام حيث
قال من يتصدى لنصرة قواعد الدين بالامور الواهية
انه صديق جاهل للدين فالوجه فى دفع هذا الدليل
ومثاله اجرا براهين بطلان التسلسل فى ابطال الامور
الغير المتناهية مثل برهان التطبيق المشهور وهو انه
لو ترتب امور غير متناهية فلنفرض جملة غير متناهية مما
فوق مبدا الكل تطبق بين الجملتين فان كان بازا كل واحد
من سلسلة الكل واحد من سلسلة الجز لزم تساوي الجزء
والكل وان وجد فى الكل ما لا يوجد بازايه شى من الجزء
لزم انقطاع سلسلة الجزء ولزمه انقطاع الكل لانه

لايزيد

لايزيد على الجزء الا بقدر متناه والزايد على المتناهي بقدر
متناه متناه بالضرورة ومثل برهان التضايف وهو انه لو
ترتب امور غير متناهية لزم زيادة عدد احد المتضايفين
على الاخر وهو محال اما الملازمة فلان الترتيب بين
الشيين عبارة عن كون احدهما سابقا والاخر مسبوقا والسابقية
والمسبوقية متضايفين فلو ترتب امور غير متناهية
واخذنا من مبدا معين سلسلة الى غير النهاية فذلك
المبدا مسبوق غير سابق بالنسبة الى الاحاد الغير النهاية
ان تصاعدنا من جانب اللاتناهي وسابق غير مسبوق بالنسبة
اليها ان تنازلنا فى ذلك الجانب وعدد السابقية
والمسبوقية فيما فوق المبدا وفيما تحته متساويان ايضا
ان كل واحد من الاحاد التى فوق المبدا او تحته له
سابقية ومسبوقية ويبقى فى المبدا سابقية بلا مسبوقية
فى صورة التنازل ومسبوقية بلا سابقية فى صورة التصاعد
فيزيد عدد احد المتضايفين على عدد الاخر بذلك الواحد
واما بطلان اللازم فلان المتضايفين متكافيان فى
الوجود فيستحيل زيادة عدد احدهما على عدد الاخر
وعلى هذا التقدير لا مجال لتوهم ان هذا البرهان لا
يجري فى السلسلة الغير المتناهية من الطرفين فان
التضايف الذي يجب زيادة عدد المتضايف الاخر من
جانب المبدا انما يكون فيما فوقه فى صورة التصاعد وفيما

بقية

نحته فى صورة التسلسل فلزم الانقطاع قطعا فانهم
والفلاسفة يتفصون عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية
فى هذه الصورة غير موجودة لعدم اجتماع احادها فلا
يجرى التطبيق فيها واخرى بان التطبيق انما يدل على بطلان
السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية فيها
غير موجود لعدم اجتماع الاحاد وحاصل الاول منع جريان
الدليل فيها وحاصل منع تخلف لمدعى كلاهما مقدوح فيه
اما الاول فلان التطبيق العقلى لا يتوقف على اجتماع
الاحاد **واما الثانى** فلان الدليل يدل على نفى
وجود احاد تلك السلسلة مطلقا لا على نفى وجودها
مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان
ان يكون فرد من الاعداد المتحققة فى نفس الامر مساويا
لجزئه ومن اجل البديهيات ان ذلك محال فان طبيعة
العدد سوى اجتمع احاده او تعاقب يابى عن قبول
المساواة لجزئه فان كون الكل اعظم من الجزء من اوايل
البديهيات **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان
مستحيلا لم يوجد فى الخارج فان وجود الاحاد على التعاقب
لا يستلزم وجود العدد اذ الموجود فى الخارج لا يزال
واحدا فقط فلا يوجد العدد اصلا والاشتباه انما
وقع من حيث ان الوهم يذهب الى تلك الامور المتعاقبة
يجمع فى محل واحد على قياس الامور التى تمر علينا واحدا

بعد

بعد واحد وتجتمع فى مكان واحد وليس كذلك فان
العدم فقط الذات بالكلية فالموجود منها واحد فقط
دايما فكيف يوجد العدد **قلت** الموجود فى كل
قطعة من الزمان او فى كل ان يفرض فيه ليس الا متناهيا
ولكن جميع الاحاد قد وجد فى جميع الازمنة فهذا العدد
موجود غاية ان ظرف وجوده جميع الازمنة لا جزء منها ولا
ان من الانات المفروضة فيها والموجود اعم من ان يكون
ظرف وجوده الزمان كلا او بعضا او الان المفروض فان
من الموجودات ما هو زمانى الوجود كالحركة ومنها ما هو انى
الوجود بل منها عندهم ما ليس ظرف وجوده الزمان ولا
الان بل ينسبون وجودها الى الدهر والسرمد فانهم
يقولون نسبة التغير الى المتغير هو الزمان ونسبة
الثابت الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
هو السرمد كما لا يخفى على العارف بقواعدهم واذا
كان الموجود اعم من الاقسام الاربعة فدعوى انحصاره
فى اثنين منها غير مسموعة وهذا الكلام اذا اورد عليهم
بصورة النقض التفصيلى على دليلهم على جواز مثل هذا
التسلسل يظهر عجزهم عن اثبات مدعاهم **واما اذا**
بصورة النقض الاجمالى فهم بحسب اداب المناظرة مانعون
وقضا المنع واسع لا كن لا تقنع النفس الذكية فى مثل
هذا المطلب الجليل بمجرد المنع بل تتبعت ما يثلج به

العدور ويسكن به غلة الطلب والله يحق الحق وهو
يهدي السبيل ثم انهم ذكروا ان بطلان التسلسل مشروط
بالترتب بين الاحاد وان التسلسل في الامور المجتمعة
الغير المترتبة جائز بل واقع فان النفوس الناطقة غير متناهية
عندهم لكن لما لم يكن بينها ترتب حكموا بجوازه بناء على انه
لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الاحاد منفصلة وبين لها
نظام مستو حتى يلزم من وقوع المبدا بازاء المبدا ووقوع
الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا كما
في الصورة المترتبة فيجوز ان يقع اجزاء كثيرة من سلسلة الكل
بازاء جزء واحد من سلسلة الجزء واستوضح بعض المتاخرين
ذلك بحبلين ممتدين في جهة واحدة وبجملتين من الحصى
فانه يكفي في التطبيق في الصورة الاولى فرض طرفيها
منطبقين في الثاني لا بد في التطبيق من ملاحظة كل جزء
بازاء اخر مفصلا والعقل يعجز عنه في غير المتناهي
فلا يتيسر التطبيق **واقول** وفيه نظر لان التطبيق
ان توقف على ملاحظة كل جزء بازاء جزء مفصلا فذلك
غير مقدور في صورة الترتيب ايضا وان كفى الملاحظة
الاجمالية فهي جارية هاهنا والقول بان الملاحظة
الاجمالية كافية في المترتبة بناء على ان فرض الانطباق
بين المبدأين يستلزم انطباقه في جميع الاحاد بخلاف
الغير المترتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين

الاحاد

الاحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق المبدا فلما ذا لا يكفي
الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدا بالمبدا ولا
يكفي الملاحظة الاجمالية من غير استعانة بل الوجه في
الجواب على ما ذكرنا في بعض رسائلنا ان نسلم جريان
التطبيق فيه ونمنع لزوم الانقطاع على تقدير ان يكون في
الكل ما لا يكون بازائه شيء في سلسلة الجزء لان تلك
الزيادة حينئذ تكون في الاوساط فلا يلزم الانتهاء وتوضيحه
ان السلسلة الغير المتناهية المترتبة لا شك في زيادتها على
السلسلة المبتدئة مما فوق مبدئها وبفرض التطبيق ينتقل
الزيادة الى جانب اللاتناهي اذ لا يعقل الزيادة في الاوساط
لاتساق نظام الاحاد فلا بد ان يكون في الطرف فيلزم
التناهي واما في غير المترتبة فلا مانع من الزيادة في
الاوساط فلا يلزم الخلف هذا وعلى هذا الدليل ايرادات
يستدعي المقام **ذكرها الاول** ان تلك الاحاد
وان لم تكن مترتبة في الواقع لكن للعقل ان يفرضها مترتبة
ليظهر الخلف **اقول** وفيه نظر لان فرض الترتيب
لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في احاد احدى
السلسلتين بل ذلك الفرض يظهر حال السلسلتين فليس
منشأ المحال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات
امور غير واقعة ليظهر احوال الامور الواقعة مثلا يثبت
مساواة زوايا المثلث لقائمتين بانا لو فرضنا اخراج

احد اضلاعه كانت الزاوية الخارجة عنه مساوية لمجموع
الداخلتين وهو مع حادتها التي هي احدى زوايا المثلث
مساوية لقائمتين فيكون الداخلتان معها ايضا مساوية
لقائمتين او يقال هي مع حادتها مساوية للقائمتين فلو لم
تكن هي مع الداخلتين مساوية لهما لم تكن مساوي المساوي
مساويا هف وهذا الدليل يشمل جميع المثلثات المفروضة
والموجودة مع ان منها ما يستحيل اخراج احد اضلاعه كالمثلث
المفروض داخل تلك الافلاك ولا يتوجه المنع على تقدير
الثاني بان المحال انما لزم من اخراج الخط وهو محال
واكثر مسائل الرياضيات من الهندسة والهيئة وغيرها
مبني على مثل ذلك كالدوائر المفروضة في الهيئة وقد صرح
الرئيس في كثير من المباحث الطبيعية المبنية على مثل
ذلك بانه من قبيل المفروض التي تستعمل في الرياضيات
كما في حجة ابطال الخلا واتصال حركة عديم الميل
المعاوق حيث يفرض نسبة الملا الثاني الى الملا الاول
مساويا لنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي المعاوق القوي ليلزم ان يكون حركة ذي المعاوق
الضعيف مساويا لحركة عديم المعاوق وقد اورد عليه
ان المحال انما يلزم من فرض النسبة المذكورة وربما كان
وجود الحركتين والمعاوقين على تلك النسبة محالا
فيكون المحال ناشيا منه لا من الخلا في الدليل الاول

ولا من حركة عديم المعاوق في الدليل الثاني وهذا ان
الايراد فيما بين المتاخرين مشهور ومذكور في كتبهم وقد اجاب
عنه الرئيس بان هذا من قبيل المفروض المستعمل في الرياضيات
فلا يقدح في الدليل واستعمل هذه المقدمة في كثير من المباحث
الطبيعية بل ذكروا في البرهان السلمي من فرض الخطين
الغير المتناهيين الممتدين على هيئة ساقي مثلث من هذا القبيل
فانه ربما كان البعد غير متناه من جهة واحدة كسطح غير
متناهي الطول متناهي العرض فلا يمكن اخراج الساقين الغير
المتناهيين فيه وهذا المنع مشهور فيما بين المتاخرين وهو يكون
في دفع امثال هذه الايرادات اذ هذا من المفروض المستعملة
في الرياضيات فلا يقدح فيه استحالة المفروض فنقول
فيما نحن فيه بمثل هذا الثاني النقض بمراتب الاعداد فانها
غير متناهية مع جريان التطبيق فيها وانت تعلم ان هذا
النقض انما يرد لو كانت المراتب الغير المتناهية من الاعداد
موجودة في الخارج او في الذهن مفصلا لكنها غير موجودة
لا في الخارج ولا في الذهن مفصلا نعم مراتبها غير واقفة
بمعنى ان اي مرتبة فرضت فللذهن ان يعتبر مرتبة اخرى
فوقها لكن لا يقدر الذهن على ملاحظة المراتب الغير
المتناهية مفصلا فلا يرد النقض بها اذ مدار النقض
على جريان الدليل هاهنا لو سلم جريان فالمدعى غير
متخلف لان المدعى انتفا السلسلة الغير المتناهية والسلسلة

الغير المتناهية في الاعداد منتف كما فصلناه فلا نقض لها
هذا هو الكلام المشهور في هذا المقام ولنا فيه كلام آخر
ستورده فانتظر الثالث ان بعضا من المتاخرين اجاب
عن النقض بمراتب الاعداد بمنع جريان الدليل في صورة
النقض بناء على ان التطبيق لا يجري في الاعداد اذ ليس فيها
جملتان في نفس الامر متطابقتان لكون الاعداد وهمية محضة
هذا ان اريد من التطبيق في الدليل التطبيق في نفس الامر
وان اكتفي بالتطبيق الوهمي فاما ان يختار انه ينقطع الجملتان
ولا يلزم من ذلك تناهيهما في نفس الامر بل في الوهم لعجزه
عن تمام التطبيق ويختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك
تساويهما في نفس الامر لان ذلك فرع وجودهما في نفس
الامر واورد عليه بعض الفضلاء ان الجملتين ان لزم
كونهما متحققتين في نفس الامر بحيث يحصل التطبيق بينهما في
نفس الامر فلا يتم الدليل اذ لا يلزم استحالة وجود سلسلة
واحدة غير متناهية اذ ليس هناك جملتان متطابقتان
ليتوقف ذلك على تباين الجملتين وانفصالهما والجزء مع
الكل ليس كذلك وحديث الجملتين المتحدتين والحصى على
ما اورده للتوضيح ضايع اذ لا مناسبة له بما نحن بصدده
وان اكتفي بكون الجملتين والتطبيق بينهما وهميات فالدليل
جار في مراتب الاعداد ضم النقض على ان ما ذكروه في
باقي شق الترديد من اختيار انقطاع الجملتين لان ملاحظة

الوهم

الوهم الامور الغير المتناهية بالتفصيل محال قطعا هـ
واقول من البين انه اذا وجد سلسلة غير متناهية
مترتبة فالسلسلة المبتدية بما فوق مبتداها موجودة هو
لا محالة فالسلسلتان موجودتان وللعقل ان يلاحظ كل
واحد من احاد سلسلة الجزء بازاء واحد من اجزاء سلسلة
الكل ولا نعني بالتطبيق الا هذا المعنى وذلك لا ينافي كون
احدهما جزءا للآخر ولا يتوقف على انفصال السلسلتين هو
ومنشأ وهمه القياس على التطبيق الحسي والحبال اي لا حاجة
في الجواب الى ان يقال **كما قاله** ذلك الفاضل لان المراد
من تطبيق الجملتين وانقطاعهما او عدم انقطاعهما انهما في
حد انفسهما اما ان يكون بحيث لو طبقناهما لا ينطبقا بتمامهما
او لا **وعلى الاول** يلزم مساواة الجزء مع الكل
وعلى الثاني يلزم انقطاع الناقصة قطعا والملازمتان
قطعيتان ومستلزمان لاستحالة الامور الغير المتناهية
ولا يقدح في هذا الاستدلال كون التطبيق في نفس الامر
غير واقع بل كونه غير ممكن كما توهم وهذا كما يقال
مثلا شريك الباري محال لانه لا يخلو اما ان يكون بحيث
لو وجد لقدر على منع الباري من ايجاد الجاري ما اراد
او لا **وعلى الاول** يلزم عجز الباري وهو محال **وعلى الثاني**
يلزم عجز الشريك فلا يكون شريك الباري هف فهذا
الاستدلال صحيح لا يقدح فيه بان وجود شريك الباري

محال والمحال جاز ان يستلزم المحال
فقد سلف منا ان البراهين الرياضية اكثرها مبني على
فرض الامور الغير الواقعة بل المستحيلة فلا يقدح استحالة
التطبيق على تقدير التسليم في صحة البرهان كما ذكره فمن من
استحالة التطبيق لا يقدح في صحة البرهان صحيح بناء على ما
اسلفناه لكن التطبيق فيما نحن فيه ممكن بل واقع اذ للعقل
ان يلاحظ على سبيل الاجمال كل واحد من سلسلة الجزء بازاء كل
واحد من سلسلة الكل وهذا هو المراد من التطبيق اذ به
يظهر المطلوب ولا حاجة الى تغيير التقدير والعدول
الى هذا التقدير المبني على اعتبار الشرطية ثم تشبيه هذا
هذا الدليل بالدليل المذكور على استحالة شريك الباري
غير مستقيم فان نفس شريك وجود الباري يستلزم من
المحال وملزوم المحال محال ولا يتصور القدح فيه بانه
محال جاز ان يستلزم المحال كما ذكره كيف وفيه
اعتراف بالمطلوب اذ ليس المطلوب فيه الا استحالة
شريك الباري فكيف يتصور القدح فيه بانه محال
واما فيما نحن فيه فقد يتوهم ان المحال انما نشأ من
التطبيق لا من نفس وجود السلسلة الغير المتناهية فلا
يتم الدليل على استحالة وجوده اذ هو بمنزلة ان يستدل
على استحالة امر بانه لو فرض معه امر مستحيل لزم منه محال
فالوجه في دفع هذا الوجه بعد تسليم ان المراد بالتطبيق

ماهو

ما هو غير واقع او مستحيل ما قدمناه نقلا عن الرئيس فعلنا
بعض التفصيل وتحقيقه ان يقال ان معناه ان مقدمة صادقة
هي ان ما يستلزم على فرض تلك الامور محال فهو محال
وذلك لا يجري في جميع المواد فانه لا يمكن الاستدلال على
انتفاء الجسم بانه لو فرض غير متناه لزم منه محال او يقال
انا نعلم ان العروض المذكورة معروضات لاحوال ما يقع
فيه ولا يتغير هو بها في ذاته وصفاته بخلاف العروض
المذكورة في الجسم وامثاله فليتامل واما اذا اريد
بالتطبيق ما ذكرنا فهو امر واقع فلا مجال لهذا الوهم
فان قلت لا نسلم انه اذا وجد سلسلة غير متناهية يكون
السلسلة المبتدية مما فوقها موجودة لما تقرر في موضعه
ان الاعداد مركبة من محض الوحدات لا من الاعداد
التي هي اقل منها كما اشتهر ارسطاطاليس انه كتب
الى بعض تلامذته لا تحسبن العشرة مركبة من اربعة
وستة بل هي جميع الوحدات التي هي مبلغها تسعة وما
ذكره ارسطاطاليس مبني على ان في العدد امرا زائدا
على الوحدات هي بمنزلة الصورة وقد صرح الرئيس في
الاوسط الجرجاني بان كل عدد عبارة عن الوحدات
التي هي مبلغها بشرط انتفاء وحدة اخرى وحينئذ يظهر
عدم تركب العدد من الاعداد التي هي اقل وما نقل
عن ارسطو محمول على ذلك وبالجملة على اعتبار امر

اخر في العدد سوى الوحدات ولا شك ان العدد امر
اعتباري سوى اعتبر فيه امر اخر سوى الوحدات
بمنزلة الصورة له او لم يعتبر وكلامنا في السلسلة الموجودة
وهي معروض للعدد لا المعارض ولا المعروض
مع العارض ولا شك انه اذا وجد معروض الثلاثة
وجد معروض الاثنين بالضرورة فانه اذا وجد زيد
وعمرو وبكر فلا بد ان يوجد زيد وعمرو ثم زيد
وبكر ليس خارجا عن زيد وعمرو وبكر ولا عينه فيكون
داخلا فيه لا محالة اذا وجد السلسلة المتصاعدة من ب الى
غير النهاية بالضرورة لا يقال ليس هناك الا احاد واحد
واحد **واما** الحمل فهي من اعتبار العقل لانه من البين
الذي لا مرية فيه انه اذا وجد ا و ب كان هناك
ثلاث موجودات متغايرة بالذات احدها ا والثاني
ب والثالث اب كيف وقد بين المحققون كيفية
صدور الكثرة عن المبدا الاول بهذا الوجه وهو انه
انه يصدر عنه وحده شيء وعن الصادر الاول عنه شيء
اخر وعن مجموع المبدا والصادر الاخر شيء اخر الى اخر ما
ذكر فلو لم يستند الموجودات الخارجة الى الامور
الاعتبارية فلو لم يكن هناك الامر الثالث لم يكن
لهذا الكلام الذي ارتضاه جميع الافاضل والاذكياء وجه
بل البرهان الذي ذكروه في اثبات الواجب وعولوا

عليه

عليه وهو انه لو تسلسل الممكنات الى غير النهاية فالعلة
المستقلة لهذا المجموع اما نفسه واما جزؤه واما خارج
الى اخر ما ذكر مبني على ان المجموع موجود وللكل واحد
فان لكل واحد من الاحاد علة مستقلة في السلسلة هي الواحد
قبله ولكن الكلام في علة المجموع والذكي لا يشتبه
عليه امثال ذلك اذا تمهد ذلك فنقول برهان التطبيق
يدل على استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا
كالنفوس الناطقة فانه وان لم يكن بين احادها ترتب
لكن يوجد فيها السلاسل الغير المتناهية فان مجموع
تلك النفوس موقوف على ما هو اقل منه بواحد وهو
على ما هو اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية ولا
شك ان السلاسل المترتبة بمنزلة الاحاد المترتبة فان
فان تكافئا من غير تفاضل كان الجزء مساويا للكل
وان انتهى السلاسل الموجودة في الجزء فبل السلاسل
الموجودة في الكل ظهر انتهاء الجزء لانه قد وصل الى
حد ليس فوقه سلسلة غير متناهية فاما ان يكون
فوقه جملة اصلا او يكون فوقه سلسلة متناهية وعلى
التقديرين يلزم انتهاء الجزء وهو يستلزم انتهاء الكل
لانه لا يزيد عليه الا بواحد بل نقول لا بد ان يوجد
في جملة النفوس الغير المتناهية واحد واثنان وثلاثة
وهكذا الى غير النهاية اي معروضا لها وتلك

المعروضات موجودة في الخارج لا محالة وان لم يكن
عوارضها من الواحد والاعداد موجودة وتلك المعروضات
مترتبة ترتبا طبيعيا لان الواحد متقدم على الاثنين
والاثنين متقدم على الثلاثة وهكذا فان زيدا وعمرا
جزء من زيد وعمرو وبكر وزيد وعمرو وبكر جزء من
زيد وعمرو وبكر وخالد وهكذا الى غير النهاية كما هو
حقيقة فهناك سلسلة مبتداة من الواحد مشتملة
على معدودات غير متناهية وكما ان النفس الواحد
موجود وان لم يكن عارضه اعني الواحد موجودة و
كذلك الاثنان من النفوس موجودا وان لم يكن مفهوم
الاثنين موجودا وكذا الثلاثة والاربعة الى ما لا
يتناهى فيجري التطبيق بين معروضات تلك المراتب
من الاعداد فظهر انه يلزم عليهم ان لا يكون النفوس
الناطقة غير متناهية ثم قد قيل في هذا المطلوب
ان نفس الابن متوقف على نفس الاب المعضية للقوة
المولدة على بدنه وهكذا كل نفس من النفوس متوقفة
على نفس ابيه فبين احادها ترتيب بهذا الاعتبار

واجاب عنه بعض المحققين

بان النفوس بذلك الاعتبار وان كانت مترتبة لكن
ترتبها باعتبار الابدان وهي غير مجتمعة **واقول**
لا يجدي هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب

باعتبار

باعتبار فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن ليظهر
الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير
المجتمعة اذ حاصل هذا المقال ان نفس كل ابن متوقف
على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة
مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان
فاذا ثبت ترتب النفوس الناطقة بواسطة الابدان
فيطرح الابدان من البين ويتمسك بترتب النفوس
المتوالدة الى غير النهاية والوجه في الجواب عن هذا انهم
انهم لا يقولون بترتب النفوس المتوالدة الى غير النهاية
نيه وان الرئيس قد صرح في الشفا بانقراض الافراد الانسانية
والحيوانات المتنفسة في الفرهات العظيمة المتنفسة
للطوفانات العامة قال ثم الانسان بالتولد ويكون
ط ذلك الانسان مؤيد الخاصية يقدر لها على استنباط
الصنائع التي يحتاج اليها بنوا النوع فيخبر عنها

وذكر شمس الدين الشهرزوري

في كتابه المسمى بشجرة الالهية كيفية تولد هذا
الانسان مفصلا وذكر ان هذا الادم الذي ينسب
اليه ليس حدوثه بالتولد بل بالتوالد وان التولد
سابق عليه بادوار **اقول** فعلى هذا لا يتوجه
هذا الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد
عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون سلاسل

غير متناهية كل واحد منها سلسلة فيكون النوع عندهم
قديما مع انها سلسلة التولد وقد علمت من تضاعيف
ما قررناه عدم ورود النقض بمراتب الاعداد الا على
من يعترف بوجودها في الخارج ۰ واما المحققون القائلون
بانها امور اعتبارية فلا نقض عليهم لان العقل لا يقدر
على ملاحظة المراتب الغير المتناهية مفصلا فينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار كما في سائر الاعتباريات
المتكررة **واعلم** ان الرئيس في الشفا استدل
على بطلان التسلسل في الامور المترتبة بانه يستلزم
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من
الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه
من غير نهاية فيلزم الوسط بدون الوسط وهو محال
لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافئان
في الوجود يستحيل تحقق احدهما بدون الاخر
واقول فيه بحث اما اولا فالنقض بالحركة
السرمدية الفلكية بشقوقها فان الموجود من الحركة
عندهم هو المتوسط كما حققوه وليس لها من الحركة
طرف الا بالاضافة ومثل ذلك متحقق في صورة هـ
اذ كل واحد منها له اطراف اضافية وان كانت تلك
الاطراف ايضا اوساطا بالقياس الى اطراف اعتبارية
اخرى **واما** ثانيا فالحل بان يقال ان اريد بالطرف

مالا

ما لا يكون طرفا بالاضافة الى شيء اصلا فلا نسلم
ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى كما ان البنوة
مضايف للابوة ولا يقتضي ذلك ان يكون هناك ابوة
لا يكون معروضها متصفا بالبنوة لشخص اخر وان اريد
الطرف الاضافي اعم من ان يكون ذلك الطرف
وسطا بالقياس الى اخر اولا فذلك متحقق هاهنا بل
نقول عدم الانتهاء الى الطرف الذي لا يكون وسطا لازم
بين النسبة في الامور المترتبة بل يكاد يكون عينه فلا
يتمشى الاستدلال به ولا التنبيه به عليه على فرض كونه
بديهيا اذ ليس اجلى منه فان من لا يسلم بطلان ترتب
الامور الغير المتناهية لا يسلم انه لا بد لكل وسط من
طرف لا يكون وسطا اصلا ولو كان ذلك ظاهرا لم
يعرض الخفا في بطلان التسلسل واذا تحققت
ما تلوناه عليك امكنك اقامة الدليل العقلي على
حدوث العالم بابطال التسلسل مطلقا باحد
الوجوه التي يستنبط من مطاوي ما قدمناه ويمكن
الاستدلال عليه بابطال ما ذكروه من استناد الحوادث
الى الحركة السرمدية التي يقولون انها حالة ثانية
مستمرة للمتحرك غير منقسمة بانقسام المسافة غير
مستقر في حد من حدود المسافة بل نسبته الى تلك
الحدود ويلزمها بحسب ذلك نسب متجددة واوضاع

متخالفة فهي بحسب ذاتها المستمرة مستند الى العلل
المقدمة ولواسطة ما يلزمها من النسب والاوضاع
المتعاقبة مبدا للحوادث ووجه ابطاله ان تلك الاوضاع
المتعاقبة كل سابق منها معد للاحق والمعد يتوقف
المعلول على وجوده وعدمه بعد وجوده فسبب
عدمه بعد وجوده لا يجوز ان يكون قديما وهو ظاهر
ولا الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا
باعتبار عدمه الطاري فان مجموعهما علة وجود
ذلك الحادث وانما يتم العلة التامة لوجود ذلك
الحادث فلا يكونان ولا شي منهما لعدم ذلك الحادث
فاذن لا بد من حادث اخر تستند اليه عدم الحادث
السابق فاما ان يكون وجود شي اخر خارج عن السلسلة
فينتقل الكلام الى سبب فان كان هو ايضا امرا موجودا
وهكذا لزم عند انتفا كل وضع حادث حدوث امور
مترتبة مجتمعة الوجود غير متناهية وهو محال
واما ان يكون زوال امر موجود كا جزء من علة
وجود ذلك الحادث حتى يكون انعدامه سببا لانعدامه
وينتقل الكلام اليه حتى يلزم ان يكون لذلك الحادث
علل موجودة غير متناهية مترتبة وهو ايضا باطل
والحاصل انه ان كان علة انعدام الحادث حدوث
موجود اخر وهكذا لزم حدوث امور مترتبة غير

متناهية

متناهية دفعة وان كان زوال امر موجود وهكذا
لزم ان يكون لذلك الحادث اسباب موجودة مترتبة
غير متناهية حتى يستند انعدامه كل حادث الى انعدام
سببه وعلى التقديرين يلزم التسلسل المستحيل اما
على التقدير **الاول** توقف انعدام الحادث
واما على تقدير الثاني توقف وجود ذلك الحادث
ولا يمكن الجواب عنه بان تلك الاوضاع المتعاقبة
امور مفروضة بمنزلة الحدود المفروضة في الامتداد
فلا تحتاج الى علة وجود وعدما فانا نعلم قطعا ان
اتصاف شي اخر في نفس الامر يحتاج الى علة سواء كان
ذلك الوصف وجوديا في الخارج او لا ومن البين ان
تلك الاوضاع ليست من الامور التي يعرضها العقل
بطريق الاختراع كزوجية الثلاثة بل هي من صفات
واقعية فيحتاج ثبوتها وانتفاؤها الى علة قطعا ولا يمكن
ايضا الجواب بان زوالها مستند اليه والقابعد
اتصافها بالوجود حتى يكون وجودها انا اي علة
لانعدامها بعد لان الجز الاخير من علة عدمها ان كان
وجودها في ذلك الان لزم عدمها في ان وجودها
لامتناع تخلف المعلول عن تمام العلة وان كان امرا
اخر ينتقل الكلام اليه ولا يمكن ايضا ان يقال ان اتصافها
بالوجود الزماني فلا يحتاج انعدامها بعد وجودها

بعد وجودها في الآن الى علة لان هذا الامتناع ان لم
كان بالغير فلابد له من علة ويلزم ما ذكرناه وان كان
ذاتيا لم ينفك الذات عن عدمها في ذلك الزمان
فيلزم ان يكون قبل وجودها متصفا بالعدم في الزمان
الذي بعد الوجود وذلك خلف حال عن التحصيل وهذا
كما انه لا يمكن القول بان الحوادث يجب لها الذو الها
الوجود في وقت والعدم في وقت فينسد باب اثبات
الصانع تعالى وذلك لانه يلزم ان يكون الحوادث الى وقت ما والعدم في الوقت
متصفة دايما بالوجود في ذلك السابق وبالعدم في
الوقت السابق على وجودها والوقت الذي بعد وجودها
فيكون في كل من الاوقات الثلاثة متصفا بالصفات
الثلاثة اعني الوجود في وقت وجوده والعدم في
الوقتين الاخرين وذلك يستلزم اجتماع الاوقات
واجتماع الوجود والعدم وتفصيله ان الوقت ان كان
قيدا للمحمول حتى يكون الوجود والعدم في الاوقات
الثلاثة لازما بالذات من حيث هي لم تنفك الذات
عن الاوصاف الثلاثة فيلزم الخلف المذكور وان كان
قيدا للموضوع لم يكن الاوصاف لازما للذات من حيث
هي بل لها بشرط فلا يكون شي منها واجبا بالذات
ولا ممتنعا بالذات فيحتاج الى علة وجودها وعدمها
فاتقن ذلك ولعل الامام حجة الاسلام رضي اشار مجملا

الى

الى ما ذكرناه مفصلا حيث **قال** في الرد عليهم
ان الحركة الدورية التي هي مستند الحوادث حادثة
او قديمة فان كانت قديمة فكيف صارت مبدا الاول الحوادث
وان كانت حادثة تحتاج الى حادث اخر وقولكم انها من
وجه يشبه القديم ومن وجه يشبه الحادث فانها ثابتة
متجددة اي هي ثابتة التجدد ومتجددة الثبوت يرد
عليه انها مبدا الحوادث من حيث انها ثابتة او من
حيث انها متجددة فان كانت من حيث انها ثابتة فكيف
صدر من ثابت متشابه الاجزاء في بعض الاحوال
دون بعض وان كانت من حيث انها متجددة فما سبب
تجددها في نفسها فيحتاج الى سبب اخر ويتسلسل
هذا كلامه واورد عليه بعض الفضلا انهم لان
يقولون بوجود حادث فقط بل الحوادث المستندة
الى الحركة لا اول لها اذ الاوضاع الفلكية
والاستعدادات المترتبة على الحركة غير متناهية
عندهم فلا يتوجه عليهم **قوله** وان كانت الحركة قديمة
كيف صارت مبدا الاول الحوادث **واقول**
قوله كيف صارت مبدا الاول الحوادث مبني على ما
تقرر عنده من بطلان التسلسل مطلقا ولذلك
اردفه بقوله وان كانت حادثة احتاجت الى حادث
اخر ويتسلسل **وقوله** وقولكم الى اخره رد لما

ذكرنا في المقصود تفصيله ان التجدد عبارة عن عدم
الثبات ولا يتحقق ذلك الا بالعدم بعد الوجود اذ لولا
ذلك لكان اما ثابتا واما معدوما بالكلية فلا
يكون متجددا وسبب الانعدام لا يجوز ان يكون
الحادث السابق عليه لا باعتبار وجوده ولا باعتبار
عدمه ولا باعتبار مجموعهما كما سبق فلا بد ان يستند الى
امر اخر حادث **اما** عدم شي من اسبابه او حدوث
شي من موانعه وكلاهما مستلزم للتسلسل في الامور
المجتمعة في الوجود المترتبة كما مر مفصلا وتحرير الدليل
على ما ذكره قدس سره ان الحركة الدورية ان كانت
بحسب ذاتها القديمة من غير توسط امر متجدد علة
للحوادث لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان
كانت بتوسط امر متجدد لزم التسلسل في تجدد
ذلك الامر لان المتجدد انما يتحقق بالعدم بعد
الوجود فان استند عدمه الى انتفا علته وعدم علته
الى انتفا علته وهكذا لزم التسلسل المستحيل في
اسباب وجوده وان استند الى وجود المانع لزم
التسلسل في الموانع الموجودة ولما كان عدم كل سابق
لوجود اللاحق كان التسلسل في الموانع تسلسلا في
علل وجود الحوادث فان وجود هذا الحادث متوقف
على انتفا الحادث السابق عليه وانتفاؤه متوقف على

وجود

وجود المانع عنه على هذا الغرض فيتوقف وجود هذا
الحادث على وجود المانع من وجود السابق وهكذا فيلزم
التسلسل في اسباب وجود كل حادث وهذا وجه اخر
فان قلت لم لا يجوز ان استناد العدم الى امر
موجود بل تقرر عندهم ان علة العدم عدم علة الوجود
وحينئذ يسقط هذا الشق اعني استناد عدم الحادث
الى وجود المانع فلا وجه الى ابطاله **قلت**
لا باس بذكر شق البعيد استظهارا فان قلت
لا نسلم ان وجود المانع سبب لانتفا الشي بل سببه انتفا
علته ووجود المانع لا دخل له في العلية بل هو مقارن
للعلة ومقارن العلة لا يلزم ان يكون له دخل في العلية
بل اللازم على تقدير استناد انعدام كل حادث الى عدم
علته التسلسل في الاعدام وهو غير محال انما المحال
التسلسل في الامور الموجودة **قلت** انتفا علة
الحادث اما ان يكون بانتفا جزء موجود منها وهكذا
فيلزم التسلسل في الاجزا الموجودة للعلة واما ان يكون
بانتفا انتفا المانع وذلك يستلزم وجود مانع منه
وهكذا الى غير النهاية فنقول هذه الموانع وان لم يكن
مترتبة بحسب ذواتها من حيث الوجود لكنها مترتبة
بحسب ازمنة حدوثها فان حدوث كل منها مقارن
لانتفا الحادث السابق وحدوث لا انتفا اللاحق فيجري

التطبيق فيها فان كان تلك الموانع متعددة غير متناهية نقلنا
الكلام الى علل انتفائها وهكذا فيلزم ان يكون في الوجود
سلاسل غير متناهية من الحوادث المنصرمة الغير المتناهية
وذلك مما لا يقولون به ثم تلك الحوادث المتجددة لا بد لها
على اصولهم من حامل او حوامل متناهية او غير متناهية
وعلى الاول يلزم ان يكون له حركات غير متناهية
وهو محال اذ الحركة لا تتحقق عندهم الا في اربع مقولات
وليس لتلك المقولات انواع او اصناف غير متناهية حتى
تتحقق الحركات الغير المتناهية فيها **وعلى الثاني**
يلزم مثله **وعلى الثالث** يلزم التسلسل لان كان
تلك الحوامل اجساما او نفوسا متعلقة بالابدان فلا
محيص الا ان يكون نفوسا مجردة لها حركات نفسانية
وذلك مما لا يقولون به بل لا يجوزونه على انا بينا
بطلان النفوس الناطقة الغير المتناهية كما سبق
ولنرجع الى التعرض لمقدمات دليلهم على قدم العالم
فنقول في رد دليلهم طريقان **الاول** ان نختار
من شقي الترديد ان مؤثر العالم مستجمع في الازل لجميع شرائط
شرائط التاثير • قولهم فيلزم قدم الاثر والا لزم تخلف
المعلول عن العلة التامة وهو محال قلنا لا نسلم استحالته
على الاطلاق بل اذا كان المؤثر موجبا بالذات • اما اذا
كان مختارا فيجوز ان يتعلق الارادة في الازل بوجود

العالم

العالم فيما لا يزال اذ اثر المختار انما يكون على وفق ارادته — منه
فاذا لم يكن وجوده في الازل لم يوجد فيه فقد صدور الحادث — مراد ط
عن القديم المستجمع لجميع شرائط التاثير بل ربما كان — جائز ط
صدور القديم عن المختار محالا كما ذهب اليه جمهور المتكلمين
فيكون الاثر الصادر عنه حادثا وان كان الارادة وتعلقها
ازليين فعليكم بيان امتناع هذا فان قيل استحالته
ما ذكر بينة اذ لا شبهة في امتناع ان يوجد الموجب بجميع
شرائط الايجاب ولا يوجد الموجب سواء كان الايجاب
بالذات او بالاختيار وكما انه لا شبهة في امتناع وجود
حادث بدون موجب فقبل وجود العالم ان كان
الارادة وتعلقها بالمراد موجودين ولم يتجدد بعد ذلك — يوجد ط
شيء من الاشيا كيف تأخر عنها وجود العالم ثم حدث
بعد ذلك هذا في غاية الاستحالة **قلنا** ان ادعيتم
العلم باستحالة ما ذكرنا بطريق النظر فعليكم اقامة
الدليل وما ذكرتم ليس الا اعادة المتنازع بتغيير بعض
العبارات فان محصله ان تخلف الاثر عن المؤثر المختار
مع استجماعه شرائط التاثير محال وهذا عين محل النزاع
وان ادعيتم العلم بها بطريق الض فهو ع ودعوى الض
فيما خالفه كثيرون غير محصورين غير مقبولة هكذا

• قال بعض الفضلا •

واقول لا يخلو من ان يتحقق في الازل جميع ما لا بد منه في

وجود المراد ووجوبه ازلا **وعلى الاول**
يلزم ازلية المراد لان الواجب لا يتخلف وجوده عن الوجوب
وعلى الثاني يحتاج الى امر حادث وينقل الكلام
اليه فيلزم التسلسل في الحوادث كما هو مذهب الفلاسفة
وهذه المقدمات باسرها لا يتطرق اليه المنع والسؤال
بمحمل ما فصلنا وليس من قبيل اعادة الدعوى بعبارة اخرى
كما ذكر في معرض الجواب لا يغني عن الحق شيئا فالوجه ان
يقال ان اريد انه يتحقق في الازل جميع ما لا بد في وجوده
ووجوبه في الازل فنختار انه لم يتحقق وان اريد انه تحقق
في الازل جميع ما لا بد منه في وجوده ووجوبه فيما لا يزال ليس كذلك اذ للوقت الابدي لا مدخل في وجود المراد كما يجيء اسعد
فنختار انه قد يتحقق ولا يلزم منه ازلية المراد فان قيل
هذا انما يتصور اذا كان للوقت وجود حتى يمكن
تعلق الارادة بوجود المراد في جزء من الوقت دون جزء
آخر اذ لو كان موهوما محضا لم يكن في اجزائه اختلاف
لم يتعين بعض اجزائه بتعلق الارادة بوجوده فيه دون
غيره **قلنا** اولا انا لا نسلم ان هذا يقتضي ان يكون
للوقت وجود كيف والزمان الممتد ايضا عندكم لا
وجود له في الخارج وانما تزعمون ان له رسما موجودا بناء
على ان العقل يحكم بان هذا الامر الممتد وان لم يوجد في
الخارج لكنه بحيث لو فرض وجوده فيه وفرض له اجزاء
بالعقل كان بعضها البتة متقدما على بعض بحيث لا

يتصور

د يتصور اجتماعهما في الخارج لو وجدت ولن يكون الامتداد
في العقل كذلك الا اذا كان في الخارج قار الذات
يحصل في العقل بحسب استمراره وعدم استقراره ذلك
كما يتخيل من القطرة النازلة خط مستقيم ومن الشعلة
٧ لـ الجوالة خط مستدير وهذا الذي ذكرتم في معرض السند
مدخول فانا لا نسلم انه لا يكون الامتداد كذلك ما لم يكن
له رسم موجود بل نقول كما ان الوهم يتخيل امتدادا
مكانيا لا يتوقف عند حد معين ويتوهم وجود العالم
في جزء منه ويحكم العقل بانه لو وجد في الخارج لكان
بعض اجزائه متقدما على بعض بحسب الوضع وبعضه متأخرا
بحسبه من غير ان يكون لهذا الامتداد منشأ موجودا في
الخارج كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ
له موجودا في الخارج فكما لا بد لحكم العقل بتقدم
بعض الاجزاء على بعض في الامتداد المكاني على وجود
منشأ كذلك لا بد لحكمه بتقدم البعض على البعض في
الامتداد الزماني على وجود منشأ بل نقول تخيل
الامتدادين مركوز في فطرة الوهم حتى ان العقل
المشوب بالوهم يحكم بان هاهنا فضاء غير متناه وان
العالم في جزء منه وكذلك يحكم بان هاهنا زمانا غير
متناه وان وجود العالم في جزء منه وكما انه ليس في
الواقع فوق العالم خلاء وملاء اذ لا فوق له ولا تحت

فان الجهات انما تتحدد ببعض العالم كذلك ليس في الواقع
قبل العالم قبل ولا بعد وتقدم الواجب تعالى على العالم
ليس تقدما زمانيا فانه ليس في زمان وهم ايضا معترفون
بذلك وانهم يقولون ان المجرد ليس في الزمان بل في الدهر
والدهر وعاء الزمان ومحيط به وكما لا يستلزم نفي الفوق
عن الامتداد المكاني عدم تناهيه كذلك لا يستلزم نفي
القبل عن الامتداد الزماني عدم تناهيه فالوقت
انما هو حيث وجد العالم والتقدم الزماني والتاخر
الزماني انما هو لاجزاء العالم الجسماني بعضها مع بعض واما
سوى الاجسام والجسمانيات فليس فيها تقدم وتاخر مكاني
فكما انه ليس فوق المحدد خلاء ولا ملاء بناء على انه لا فوق له
كذلك ليس قبل العالم وجوده ولا عدمه بناء على انه ليس
له قبل ولا يلزم من ذلك عدم تناهي الزمان كما لا يلزم
من الاول عدم تناهي المكان بل الزمان متناه كما ان
المكان متناه من غير وهم وحكم الوهم بلا تناهي الزمان
مثل حكمه بلا تناهي المكان فكما لا عبرة بحكمه في المكان
كذلك لا عبرة بحكمه في الزمان وهذا مسلك دقيق
سلكه بعض اهل التحقيق كالامام حجة الاسلام في بعض
تصانيفه والشهرستاني وعين القضاة وغيرهم من
المتكلمين والصوفية واشار اليه في التجريد فان قيل
البعد المكاني لا يمكن لا تناهيه والقدر الذي يمكن

منه

منه هو هذا الذي وجد فلهم ان يقولوا الامتداد الزماني
ايضا عندنا لا يمكن لا تناهيه وانما وجد منه القدر الممكن
فان قيل تخصيص الزماني لهذا المقدار لا بد له من علة
فلهم ان يقولوا تخصيص العالم الجسماني بحد المقدار ايضا
كذلك فما يقولون به هناك نقول به ها هنا وانت
تعلم ان هذا الجواب لا يتوقف على نفي وجود الوقت
مطلقا بل على نفي وجوده قبل العالم • الطريق الثاني في
رد دليلهم ان يختار ان المؤثر ليس في الازل مستجمعا لجميع
شرائط التاثير اذ من جملتها تعلق القدرة القديمة بايجاد
العالم تعلقا مخصوصا ولم تتعلق القدرة هذا النحو من
التعلق بايجاد العالم في الازل بل متأخرا الى وقت معين
لحكمة لا يعلمها الا الله فاذا جاء ذلك الوقت حصل ذلك
التعلق فتم الشرائط لحدوث العالم فان قيل الوقت ايضا
من جملة العالم اذ العالم ما سوى الله فيلزم ان يكون
للزمان زمان يوجد فيه قلنا هذا انما يلزم لو كان
الزمان موجودا وليس كذلك بل هو امر موهوم كما مر
وكونه موهوما لا ينافي ان يكون له دخل في وجود العالم
فان بعض الامور الاعتبارية قد يكون له دخل في الامور
الخارجية كما في ارتفاع المانع والاعتبارات التي
يجعلونها مخصصة لصدور المعلولات **الاول**
عن الواجب تعالى الى غير ذلك قيل وفيه نظر اما اولا

فلان الوقت ان كان موهوما محضا لم تختلف اجزاؤه
فتعلق القدرة والارادة بوجود العالم في جزء منه دون
آخر ترجيح بلا مرجح واجيب بان المتكلمين يجوزون الترجيح
بلا مرجح ويتمسكون بالجائع يختار احد الرغيفين والهارب
احد الطريقين والممتنع عندهم الترجح بلا مرجح اعني ان
يترجح احد طرفي الممكن من دون مرجح اصلا حتى يلزم
انسداد باب اثبات الصانع واما العاقل المختار فهو
يجوز ترجيحه لاحد الطرفين بمحض الاختيار والارادة
مع تساوي الطرفين عند قطع النظر عن الاختيار فاذا
نقل الكلام الى تعلق الارادة والاختيار وقيل هذا
التعلق ان حدث بلا سبب لزم جواز حدوث العالم
بلا سبب وهو باطل قطعا وان حدث بالاختيار تحقق
هناك اختيار آخر متعلق بهذا التعلق وهكذا الى
غير النهاية وان حدث لعلة موجبة حادثة لزم تسلسل
العلل الموجبة الحادثة من جانب المبدأ وهو بعينه
مذهب الفلاسفة **وقد اجاب عنه بعض
الفضلا** بان التعلق ليس امرا موجودا بل هو امر
اعتباري عقلي ولا يلزم تساوي احكام الاعتباريات
واحكام الخارجيات فلا يلزم من امتناع وجود الممكن
بلا سبب ولا من امتناع التسلسل في الموجودات امتناعه
في الاعتباريات على انه يجوز ان يكون اختيار الاختيار

نفس

نفس الاختيار فلا يلزم التسلسل ولا من جواز تخلف
الاعتباري عما يقتضيه تخلف الموجود عن علته وقد
يقال البديهة شاهدة بان كل حادث وجوديا كان او
اعتباريا محتاج في حدوثه الى سبب يخصصه بوقت
حدوثه هذا كلامه **واقول** تفصيل هذا ان
الجواب ان نختار ان حدوث التعلق من غير سبب ويمنع
استلزامه جواز حدوث العالم بلا سبب لان التعلق
امر اعتباري ولا يلزم من جواز حدوث امر اعتباري
بلا سبب جواز حدوث الموجود بلا سبب واخرى
ان حدوث التعلق بالاختيار وحدوث الاختيار
باختيار الاختيار وهكذا الى غير النهاية ويمنع بطلان
هذا التسلسل لانه من الامور الاعتبارية واخرى
يقال اختيار الاختيار عين الاختيار فلا تسلسل وانت
خبير بحال هذه الاجوبة **اما الاول** فلان
رجحان الطرفين المتساويين موجودا كان او اعتباريا
من غير مرجح ممتنع بحكم البديهة فان التساوي ينافي
الرجحان والوقوع رجحان فما دام التساوي باقيا لا يتحقق
الرجحان فلا يتحقق الوقوع **واما الثاني**
فان وجب كون اثر المختار متأخرا عن الاختيار كما ذهب
اليه اكثر المتكلمين فيلزم ان يكون بين كل اختيار وحدوث
الاختيار الذي هي متعلقه زمان او آن على ما ذهبوا

اليه من جواز تناهي الامات فيلزم ان يعرض للواجب
من الازل الى وقت حدوث الحادث اختيارات
متعاقبة غير متناهية كل منها يتعلق بالاختيار الذي
يتعلق عقبه الى ان ينتهي الى الاختيار الذي يتعلق بوجود
الحادث وان لم يجب ذلك بل جاز مقارنته له كما هو
مذهب المحققين المجوزين بكون اثر المختار قديما
فلا يجوز فيما نحن فيه ان يكون كل اختيار مقارنا
لمتعلقه والا لزم قدم العالم بل لا بد ان يكون تلك
الاختيارات متعاقبة الى انه تنتهي الى الاختيار المتعلق
بايجاد العالم على نحو تعاقب الاوضاع المنتهية الى وجود
الحادث على مذهب الفلاسفة ولا يلزم كونه تعالى محل
الحوادث لان تلك الاختيارات امور اعتبارية اضافية
ولا محذور في اتصافه تعالى بالاضافيات الغير الازلية
فان له تعالى بالاضافة الى كل حادث له نسبة **واما**
الثالث اعني كون الاختيار الاختيار عينه فكلام
خال لان كل اختيار فهو مرجح للاختيار الذي هو متعلقه
فاذا كان نفسه كان مترجحا بنفسه فيعود الى الجواب
الاول اعني حدوث الاختيار من غير سبب ولا يخفى
بطلانه وايضا لا يمكن ان يكون الاختيارات المتعاقبة
بعضها نفس بعض بديهة كيف يتقدم الشيء على نفسه ن
بالزمان فافهم وما يقال ان الارادة صفة من شانها ترجيح

احد

احد المقدورين على الاخر من غير مرجح بناء على ان كل احد
يجد من نفسه ان له صفة من شانها ترجيح احد طرفي
مقدوره من قيامه وقعوده وساير حركاته وسكناته
من غير داعية في كل جزء من جزئياتها ويعلم انه اذا
غلبه عطش مفرط او قصده سبع فخطر عنده اناءا او
عن له طريقان متساويان في الانجاء عما فيه لم يتوقف
عن مباشرة احدهما على الاطلاع على المرجح فيه حتى يؤدي
الى هلاكه بل يختار احدهما من غير شعور بوجه رجحان
فيه على الاخر ولا يعلل بترجيح هذه الصفة لاحد الطرفين
شيء ولا يقال لم تعلقت الارادة بهذا الطريق دون
الطريق الاخر مع تساويهما في جواز تعلقها بهما بما يعلل الايجا ب
الذاتي ولا يقال لم اوجب الموجب هذا دون ذاك
بل لو كانت مما يجري فيه التعليل والسوال المذكور ما
كانت ارادة بل ماهية اخرى **كما ذكره بعض الافا** ضل
لا يجدي نفعا لما ذكرنا من انه اذا سلم تساوي تعلق
الارادة بالطرفين فلا محالة لا بد من مرجح يرجح تعلقه
باحد الطرفين على الاخر فان الوقوع رجحان وهو ينافي
التساوي كما مر وما ذكره من قياس الاختيار على الايجاب
في عدم الاسناد الى السبب ليس بشيء فان الايجاب
عبارة عن الاقتضاء ولا محالة ينتهي الى ما يكون مقتضيا
لذاته وينتهي اليه السوال بلم فنسبة الايجاب حد

احد الطرفين ليست متساوية بالنسبة الى الآخر حتى يجري
فيه السؤال بخلاف الاختيار فان تعلقه بكلا الطرفين
ممكن اذ لو امتنع تعلقه باحدهما لم يتحقق الاختيار بالمعنى
الذي يثبته المتكلمون وهو انه يصح منه الفعل والترك
فقوله لم اوجب الموجب هذا دون ذاك يندفع بان
ذاته لذاته يقتضي هذا دون ذاك ولا يجري مثله في
الاختيار بعد تسليم جواز تعلقه بالطرفين بل الوجه
ان يقال تعلق الارادة باحد الطرفين يترجح في الواجب
تعالى لجوده وحكمته ولا يقدح ذلك في كونه
تعالى فاعلا بالاختيار وكونه بحيث يصح منه الفعل والترك
فانه يصح منه الفعل والترك نظرا الى ذاته وذات
الممكن وان تعين احد الطرفين نظرا الى الحكمة والوجوب
بسبب الاختيار لا ينافي الاختيار بل يستلزمه وهذا
كما ان العاقل يستحيل منه ما دام عاقلا ان لا يغمض عينه
لتقريب ابرة من عينه بقصد الغرز فيها ومع ذلك ان هذا
الاغماض انما يصدر عنه بالاختيار **الوجه الثاني**
من وجوه استدلالهم على قدم العالم مبني على وجود
الزمان وقدمه فقد استدلوا عليه بوجهين اما
وجوده فقد استدلوا عليه بوجهين **الاول**
انا نفرض حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة
والبطؤ واخرى في تلك المسافة بذلك القدر من

السرعة

السرعة فان توافقا في الاخذ والترك بان ابتدأتا معا
وانتهتا معا فلا محالة يقطعان المسافة معا وان تخالفتا
في الاخذ والترك وكان احدهما ابطأ فانه فانه يقطع
اقل فبين اخذ السريعة الاولى وتركها امكان قطع
مسافة اقل منه ببطؤ معين وبين اخذ السريعة الثانية
وتركها امكان اقل من الامكان الاول لكونه جزءا من
ذلك الامكان فهناك امر مقداري قابل للزيادة
والنقصان بالذات يقع فيه الحركة وتتفاوت بتفاوته
اذ قبول التفاوت ينتهي الى ما يكون قبوله
اياه بالذات وهو الذي عبرنا عنه بالامكان وهو
مرادنا من الزمان فيكون موجودا لامتناع كون العدم
الصرف قابلا للزيادة والنقصان وليس هو نفس السرعة
والبطؤ لان المتساويين في السرعة قد يتفاوتان في
ذلك الامر المقداري وبالعكس ولا امتداد المسافة
لان المتساويين في امتداد المسافة قد يتفاوتان في
هذا الامكان لاختلافهما بالسرعة والبطؤ وبالعكس الثاني
من الوجهين اللذين استدلوا بهما على وجود الزمان ان
تقدم الاب على الابن ضروري فان الابن انما تولد بعد
الاب فاذا اعتبر الاب من حيث انه كان طفلا مثلا
كان متقدما عليه كما انه اذا اعتبر من حيث انه مقارن
لوجود الابن كان معه وليس ذلك التقدم نفس ذات

الآب لانه امر اضافي اعتباري وليس ذات الاب
كذلك ولا عبرة من صفات الاب ولا ذات الابن ولا
صفاته فهو امرا اضافي زيد عليه فلا بد له من محل موجود
يكون معروضا له بالذات وهو الزمان والجواب عن
الوجه الاول ان تلك الامكانات امور اعتبارية لا وجود
لها في الخارج فلا نسلم انه لا بد لها من محل موجود الى
ان يقوم البرهان على انها من الصفات الاعتبارية التي
لا يقوم الا بموجود خارجي ثم ان سلم ذلك فلا نسلم
انه يقتضي محلا يعرضه بالذات بمعنى انه يستحيل انفكاكه
عنه **وعن الوجه الثاني** ان يمنع هذه المقدمة
ايضا وحينئذ فلم لا يجوز ان يكون محل ذات الاب
بل يقول هو من اعتبارات العارضة لذات الاب
بل بشرائط مخصوصة كما ان القيام والقعود وغيرهما
من صفات الاب امور عارضة له من غير ان يكون
هناك امر يكون معروضا لتلك الصفات بهذا
المعنى وتلخيصه انه اريد بالمعروض بالذات ما يكون
موصوفا به حقيقة فلا نسلم انه ليس ذات الابن وان
اريد به ما يستحيل انفكاك الوصف عنه فلا نسلم انه
لا بد له من معروض بالذات بهذا المعنى ثم انهم بعد
استدلالهم بوجود الزمان استدلوا على قدمه بانه لو
كان حادثا لكان عدمه سابقا على وجوده سبقا لا

بجامع

بجامع فيه السابق اللاحق وهذا السبق لا يكون الا زمانيا
فيكون الزمان موجودا على تقدير عدمه هف وقد
سبق الجواب عنه في ضمن الكلام على الحجة الاولى فلا
حاجة الى الاعادة **الوجه الثالث** من وجوه
دلايلهم على قدم العالم وهو ان العالم ممكن الوجوب
في الازل والا لزم الانقلاب من الامتناع الذاتي
الى الامكان وهو محال بالضرورة وقدرة الباري
تعالى ازلية بالاتفاق فلو كان العالم حادثا لزم
ترك الجود وهو افاضة الوجود وما يتبعه من
الكمالات على الممكنات مدة غير متناهية وهو
محال على الجواد الحق الكريم المطلق والجواب عنه
ان قولكم ممكن الوجود في الازل ان اردتم به انه يمكن
له الوجود الازلي على ان يكون قولكم في الازل متعلقا
في الوجود فممنوع لجواز ان يكون وجوده في الازل
ممتنعا وان اردتم به ان امكان وجوده في الجملة
مستمر في الازل على ان يكون متعلقا بالامكان
فمسلم ولا يجوز ان يكون وجود العالم في الازل مستحيلا
مع انه في الازل متصف بامكان وجوده فيما لا يزال
وهذا ما يقال ازلية الامكان لا يستلزم امكان
الازلية وما قيل في اثبات الاستلزام ان امكانه

اذا كان في الازل لم يكن هو في ذاته مانع من قبول
الوجود في شي من اجزا الازل فيكون عدم منعه امرا مستمرا
في جميع تلك الاجزا فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع
من اتصافه بالوجود في شي منها بل جاز اتصافه في كل منها
بل جاز اتصافه لا بدلا فقط بل ومعا ايضا وجواز
اتصافه به في كل منها معا هو امكان اتصافه بالوجود
المستمر في جميع اجزا الازل بالنظر الى ذاته فازلية الامكان
مستلزم لامكان الازلية صحيح الى قوله لم يمنع من اتصافه
بالوجود في شي منها فانه ان اراد ان ذاته لا تمنع في شي
من اجزا الازل من الاتصاف بالوجود في الجملة بان يكون
قوله في شي منها متعلقا بعدم المنع فيكون معناه انه
لا يمتنع في شي من اجزا الازل من الوجود بعد فهو بعينه
ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم منعه من الوجود
الازلي الذي هو امكان الازلية وان اراد ان ذاته
لا تمنع من الوجود في شي من اجزا الازل بان يكون
قوله في شي منها متعلقا بالوجود فهو بعينه امكان
الازلية والنزاع انما وقع فيه فهو مصادرة على المطلوب
ولو سلم ان وجوده في كل جزء من اجزا الازل ممكن فلا يلزم
منه ان يكون وجوده الازلي ممكنا وليت شعري كيف
صدر هذا الكلام من هذا المحقق الامام مع ان من

الوجدان

الموجودات الممكنة ما هو ازلي الوجود كبعض من الحروف
ومع تصريحه في مواضع من كتبه فان ماهية الزمان هو
يقتضي لذاتها عدم اجتماع اجزائها وتقدم بعضها على
بعض اذ بنا على هذا يلزم امكان وجود كل من تلك الاجزا
في الازل نظرا الى ذاته فلئن قيل ان الكلام في ان
الامور الممكنة الوجود في الخارج واجزا الزمان ليست
ممكنة الوجود بل انما توجد في الخيال كما تقرر عندهم
قلنا الدليل الذي ذكرتم جار في امكان هذا النحو من
الوجود وان لم يكن وجودا خارجيا كما لا يخفى على الفطن
هذا وربما يجاب عن هذا الوجه بانا لا نسلم امتناع
ترك الجود مدة لا يتناهى فان المبدا عندنا فاعل مختار
لا غرض لفعله بل يفعل ما يشا ويحكم ما يريد وفعله
تعالى لا يخلو عن حكم ومصالح ومن وجوه الحكمة الظا هرة
في عدم ايجاب العالم في الازل استيثاره تعالى بالقدم
الزماني ليظهر توحده بالبقا ازلا وابدا من غير شريك فيه

الوجه الرابع

من وجوه استدلالهم على قدم العالم وهو ان كل حادث
مسبوق بالمادة فلو لم تكن المادة قديمة لكانت مسبوقة
بمادة اخرى ويتسلسل والجواب ان هذا مما لا يكاد يتم
فان دلائل وجود الهيولى مقدوحة بوجوه مفصلة في
كتب القوم وتصانيفنا **وقولهم** ان حدوث الشي عن شي

محال مما لا دليل عليه ودعوى البداهة فيه ممنوعة غاية
الامر انا عاجزون عن احداث الشي لا عن شي لان ذلك من
خواص القدرة الالهية الازلية العالية على جميع الممكنات
بحيث لا يابى عن اطاعتها شي من الاشيا انما امره اذا
اراد شيا ان يقول له كن فيكون فان سياق الاية بنظامها
يدل على انه لا يتوقف ايجاده لشي من الاشيا على ما عدا
الامر الالهي وفي الحيوان ما اطلع عليه الفلاسفة
المتقدمون وعدلوا عليه في حدوث الممكنات هو النهج
المتعارف المشهور **واما** الامور النادرة التي لا تتكرر
الا في المدة المديدة من خوارق العادات وغيرها
فلم يتضح عندهم حق الاتضاح وقد اشار الى صحتها الرئيس
في مقامات العارفين من الاشارات ثم لا يذهب عليك
انه اذا ظهر الخلل في دلايل قدم العالم وثبت
بالتواتر اخبار الانبيا عليهم الصلاة والسلام الذين
هم صفوة البرايا بحدوثه واجماع اهل الملل على ذلك
وقد نطق به الوحي الالهي على وجه لا يحتمل التاويل
الا بوجه بعيد ينبو عنه الطباع السليمة والاذهان
المستقيمة فلا محيص عن اتباع الانبيا عليهم السلام
في ذلك ولا احد يقول لهم كيف والفلاسفة ينسبون انفسهم
اليهم ويثبتون اصول مقالاتهم على ما يزعمون انه ماخوذ
منه واساطينهم ينتمون اليهم فاذن تقليد هولا الاعاظم

البرني

الذين اصطفاهم الله وبعثهم لتكميل العباد وارشادهم
الى مصالح المعاش والمعاد وقد ادعى لكمالهم الفلاسفة
اولى واحرى عن تقليد الفلاسفة الذين هم معترفون
برجحان الانبيا عليهم السلام ويتبركون بالانتساب
اليهم ومن العجب العجاب ان بعض الهمج من المتفلسفة يتمادون
في غيهم ويقولون ان كلام الانبيا مأول ولم يريدوا انه
ظاهر مع انا نعلم انه قد نطق القران المجيد في اكثر المطالب
الاعتقادية بوجه لا يقبل التاويل اصلا **كما قال**
الامام الرازي لا يمكن الجمع بين الايمان بما جاء به
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكار الحشر الجسماني فانه
قد وقع في مواضع من القران المجيد التصريح به بحيث
لا يقبل التاويل اصلا **انتهى** ولا يمكن الجمع بين قدم
العالم والحشر الجسماني ايضا لان النفوس الناطقة لو كانت
متناهية على ما هو مقتضى القول بقدم العالم على ما ذهبوا
اليه امتنع الحشر الجسماني عليه اذ لا بد في حشرهم جميعا من
الابدان غير متناهية وقد ثبت ان الابعاد متناهية
ثم التاويلات يتحملونها في كلام الانبيا عليهم السلام من
عسى ان ياتي مثلها في كلام الفلاسفة بل اكثر تلك
التاويلات من قبيل المكابرات السوفسطائية فانا نعلم
قطعا ان المراد من تلك الالفاظ الواردة في الكتاب
والسنة هي معانيها المتعارفة عند اهل اللسان فانا كما

لاشك فى ان من خاطبنا بالاستفسار عن مسئلة الجزء الذي
لا يتجزى لا يريد بذلك الاستفسار عن حال زيد فى قيامه
وقعوده مثلا كذلك لا شك فى ان المراد من قوله تعالى
من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول
مرة وهو بكل خلق عليم هو هذه المعانى الروحانية
الذى تقول به الفلاسفة وبالجملة فنصوص الكتاب
يجب الحمل على ظاهرها ما لم يمنع منه مانع قوى من برهان
عقلى او قرينة صارفة عن الحمل على الظاهر والتجاوز
عن هذا المنهج غى وضلال واستلزمه طريق اهل الكمال
رزقنا الله الاعتصام بهذه العروة الوثقى وثبتنا على وجه
الاستقامة والهدى بحق محمد المصطفى واله وصحبه
مفاتيح الهدى ومصابيح الدجى وبحار مع التقى

المسئلة الخامسة

من الطب اتفق الاطباء والحكماء على ان اعدل الامزجة
واقربها الى الاعتدال الحقيقى مزاج الانسان وفيه
اشكال وذلك ان خروج مزاج الانسان عن الاعتدال
الحقيقى ان كان لغلبة الحرارة كان فيما هو ابرد منه
ما هو اقرب منه الى الاعتدال الحقيقى وان كان لغلبة
البرودة كان فيما هو اسخن منه وان كان لغلبة الحرارة
والرطوبة معا كان الاقرب فيما هو ابرد وايبس وقس عليه
الاقسام الثلاثة الباقية اعنى ما اذا كان خروجه لغلبة

الحرارة واليبوسة او لغلبة البرودة والرطوبة او
اليبوسة ولا شك انه يوجد فى الانواع الاخر من الحيوانات
وغيرها ما هو اسخن وارطب من الانسان وما هو اسخن
وايبس منه وما هو ابرد وارطب وما هو ابرد وايبس
ولذلك اذا تناوله الانسان يظهر منه هذه الكيفيات
والجواب ان الوارد على بدن الانسان اذا كان دواء فانما
يؤثر فيه باحداث الكيفية بعد تاثير الطبيعة فيها وان
كان غذاء فكذلك مع انه لا يبقى من الغذاء يصير تاثيره
جزء المغتذي بل تاخذ الطبيعة منه ما يصلح للتغذية
ويبقى منه اجزاء فضيلية تندفع بطريق البول والبراز
والعرق وغيرها فهذه الكيفيات انما تحصل فى المزاج
الانسانى بسبب تاثير الطبيعة فى الغذاء او الدواء فهى
تحصل من ازدواجها وليس ذلك للغذاء او الدواء على
على المزاج الذي يحصل للانسان بعد تناولهما وذلك
ظاهر جدا كيف ولو كان هذا المزاج حاصلا لهما لكانا
فى عرض المزاج النوع الانسانى فكانا من افراد الانسان فان
الصورة والنفس الفايضة على الممتزج انما يتبع المزاج فى
قواعدهم فاندفع الاشكال هكذا قيل **واقول**
فيه نظر فان هذا الدواء او الغذاء قبل وروده على بدن
الانسان بل كل نوع من انواع المركبات له مزاج فذلك
المزاج ان كان من مراتب عرض المزاج الانسانى لم يكن

المزاج الانسان اقرب الى الاعتدال من سائر الامزجة لاشتراك
غيره معه الى ان الانسان بل لزم ان يكون الانسان على قواعدهم
فلا بد ان يكون احر وابرد او ارطب وايبس او ابرد وايبس
بالنسبة الى مزاج الانسان فيبقى الاشكال فالوجه في الجواب
ان يقال الخروج عن الاعتدال عبارة عن التفاوت
بين مقادير الكيفيات وعدم كونها على حد التساوي
فكلما كان التساوي اكثر كان ابعد عن الاعتدال مثلا
التفاوت بين عشرة وتسعة اعشار اقل من التفاوت
بين نصف عشرة وعشرين فاذا فرضنا ان كيفيات
مزاج الانسان على النسبة الاولى ونسبة غيره على النسبة
الثانية او نسبة اخرى يكون التفاوت فيها اكثر كان
ابعد عن الاعتدال الحقيقي مما هو ازيد في احدى
الكيفيات من مزاج الانسان كان ابعد عن الاعتدال
الحقيقي مما ولا دخل في ذلك للجواب المذكور ثم ولو قيل
ان هناك اغذية وادوية معتدلة بالنسبة الى بدن الانسان
فيلزم ان يكون مشاركا للانسان في المزاج
كان الجواب ما ذكرنا فتامل

المسئلة السادسة

من التفسير قوله تعالى لكن حق القول مني لاملان جهنم
من الجنة والناس اجمعين يقتضي بظاهره دخول
جميع الجنيات في جهنم والمعلوم من الاخبار والآثار

دسار

وسائر الآيات خلافه **واجاب** بعض المفسرين بان
ذلك لا يقتضي دخول الكل بل ما يملأ به جهنم كما اذا قلت
ملات الكيس من الدراهم لا يقتضي دخول كل الدراهم
في الكيس ولا يخفى ما فيه فانه نظير ان يقول ملات الكيس
من جميع الدراهم فانه بظاهره يقتضي دخول جميع الدراهم
فيه فالكلام فيه كالكلام فيه والحق في الجواب ان
يقال المراد بلفظ اجمعين هو تعميم الاصناف وذلك
لا يقتضي دخول كل الدراهم في الكيس لا يخفى ما فيه
جميع الافراد كما اذا قلت ملات الجواب من جميع اصناف
الطعام لا يقتضي ذلك الا ان يكون فيه من جميع
افراد الطعام وكقولك امتلات المجلس من جميع اصناف
الناس لا يقتضي ذلك ان يكون في المجلس جميع افراد
الناس بل ان يكون فيه من كل صنف فرد وذلك
ظاهر وعلى هذا يظهر فائدة لفظ اجمعين اذ فيه رد على
اليهود وغيرهم ممن زعم انهم لا يدخلون في النار
المسئلة السابعة من الهندسة قد برهن اقليدس
في المقالة الثالثة من كتاب الاصول على ان الزاوية
الحادثة من الدائرة والخط المماس لها احد من جميع
الزوايا الحادة المستقيمة الخطين فلا محالة تكون
الزاوية الحادثة من قطر الدائرة ومحيطها ومقعرها
اعظم من جميع الزوايا الحادة المستقيمة الخطين

لانها تتم الزوايه الاولى من قائمة اذ الخط الخارج
من نقطة التماس الى مركز الدائرة عمود على الخط المماس
كما برهن عليه في هذه المقالة ويلزم من ذلك انه اذا
حرك القطر من طرف المركز اذ في حركة مع ثبات
نقطة التماس تصير الزاوية الحادثة من القطر بعد
الحركة والدائرة اعظم من قائمة من غير ان تصير مثل
القائمة لان اي قدر يتحرك تنضاف الى تلك الزاوية
زاوية مستقيمة الخطين وهي اعظم من الزاوية الحاصلة
من الدائرة والخط المماس التي كانت متممة للزاوية الحاصلة
من الدائرة والقطر الى قائمة فيكون مجموعهما اعظم من
قائمة فيلزم ان يصير المقدار الصغير بالحركة اعظم
من المقدار الكبير من غير ان يصير مساويا له وهذا
هو الطفرة وهذا الاشكال مما لم يصل الينا من احد من
الفضلاء والاذكياء حله **واقول** قد تحقق عند
المحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكمات
وليست كما بالذات بل الكم بالذات هو السطح الذي هو
معروض للزاوية ولا شك ان السطح الصغير في
هذه الصورة لا يصير اعظم من الكبير الا بعد ان
يساويه • واما الزاوية القائمة فكيفية مخصوصة
لا توجد في هذه الحركة كما انه لا توجد في الحركة
من بعض الكيفيات الى بعض من الكيفيات مثلا توجد

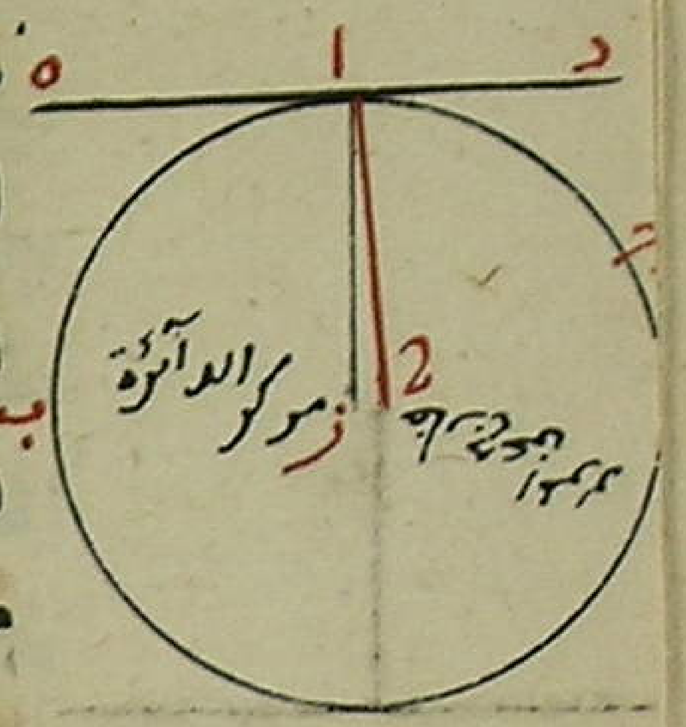

به من

لا

الصفرة

الصفرة في الحركة من الفستقية الى السواد والبياض وفي
الطعوم لا يوجد في الحركة من الحموضة الى الحلاوة
والمرارة والحاصل ان الطفرة انما تلزم لو كان المقدار
الاصغر قد زاد على المقدار الاكبر من غير ان يساويه
والمقدار هو السطح وهو لا يزيد على السطح الاعظم منه
الا بعد ان يساويه **واما** الزاوية فليست مقدارا
بالذات بل هي من الكيفيات العارضة للسطح ولا يلزم
تحقق جميع الكيفيات في جميع الحركات الكيفية
كما مر من الامثلة

المسئلة الثامنة

من الهيئة ذكروا في حل بعض اشكالات فلك القمر
وغيره انه تحصل حركة كرة منها قطرها يساوي ضعف
الكرة الاولى وحركة المحاطة ضعف حركة المحيطة
فينزل الكوكب ويصعد على قطر من اقطار الكرة
المحيطة **وقال** العلامة قطب المحققين
في التحفة ان من يثبت بين كل حركتين مستقيمتين سكونا
لا يجوز ذلك اذ يلزم السكون على الفلكيات • وقد
قال ايضا انهم ذكروا ان ما فيه مبدا ميل مستدير ليس
فيه مبدا ميل مستقيم **واقول** كلامه ممنوع لان
مدار السكون بين الحركتين على تخالف الميلين
المستقيمين وليس في هذه الصورة ميلان مستقيمان

ساعد وهابط بل بحدوث الحركة المستقيمة من تركب
الحركتين المستديرتين وظهر من ذلك انه قاع
الثاني ايضا

المسئلة التاسعة

من المنطق استدل الرئيس في الشفا على ان التصور
لا يفيد التصديق بانه ان كان هذا المفرد المتصور
سوا كان موجودا او لا مفيدا للتصديق فهو ليس
موجبا له لان ما لا يختلف حال الشي بوجوده وعدمه
فهو ليس علة له وان كان لوجوده مدخل في الافادة فلا
يكون معدا بل قضية **واقول** فيه تخيل ما.
او لا فلانه منقوض بافادة التصور فان المقدمات
جارية فيها. واما ثانيا فلانا نقول هذا المفرد بوجوده
الذهني مما يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده
فيه كما في افادته التصور بعينه فظهر ان ما ذكره
مغالطة ومثل ذلك غريب من مثله

المسئلة العاشرة

من الارثماطيقي العدد اما تام وهو ما يكون جميع
كسوره مساويا له كالستة فان اجزايه وهي السدس
والنصف مساوية له واما زائد كاثني عشر فان
اجزايه تزيد عليه واما ناقص وهو ما اجزايه اقل
منه كسبعة مثلا فانه ليس له الا السبع وقد نظمت

قاعدة

قاعدة في تحصيل العدد **فقلت**

زوجا سد فردا اولا • ضعف زوج الزوج كم واحد •
نزد مضروبا لستة تام • وزني ناقص وزائد •

ومعناه انه يوخذ زوج الزوج وهو ما لا ينقسم الى
الافراد حتى ينتهي الى الواحد كالاثنين في المثال
المذكور ويضعف ليصير اربعة مثلا ويسقط منه
واحد حتى يصير ثلاثة فهو فرد اول لانه لا يعده
سوى الواحد فرد اخر وهو المراد بالفرد الاول
فيضرب الثلاثة في الاثنين الذي هو زوج الزوج
فيصير ستة وهو العدد التام وقس عليه مثلا وهو
باخذ الاربعة وهو زوج الزوج ونضعفه حتى يصير
ثمانية واسقطنا منه واحدا حتى يصير سبعة وهو فرد
اول اذ لا يعده سوى الواحد فيضرب في الاربعة يصير
ثمانية وعشرين وهو عدد تام ايضا ومن خواص العدد
التام انه لا يوجد في كل مرتبة من الاحاد والعشرات
وما فوقهما الا واحد مثلا لا يوجد في مرتبة الاحاد
الا الستة وفي مرتبة العشرات الا الثمانية والعشرين
وقس عليه واستخرج بهذه القاعدة العدد التام في
المراتب الاخر **تذييل** ثم اني رأيت ان اذيل
هذه الرسالة بلطايف تبنى على قواعد بعضها دينية صفية
وبعضها مناسبات استنبطها الحكما الالهيون والعرف

المتفطنون من اهل الاذواق العالية والحكمة المحضة المتعالية منها انهم ذكروا ان الاعداد المتحابة كل عددين يكون كسور كل منهما يساوي الاخر مثل مائتين وعشرين ومائتين واربعة وثمانين فان كسور كل منهما يساوي الاخر ولا محالة يكون احدهما زائدا والاخر ناقصا والعدد الزائد وهو ٢٢٠ في هذا المثال يسمى عدد المحب الناقص ٢٨٤ هذا المثال يسمى عدد المحبوب وطريق استخراج هذين العددين هو ان ياخذ زوج الزوج كالاربعة في هذا المثال ويزاد عليه واحد فيصير احد عشر تضربه في الخمسة فتصير ٥٥ ثم تضرب هذا في الاربعة فيصير مائتين وعشرين وهو عدد المحب ثم نجمع الخمسة مع احد عشر فتصير ستة عشر تضربه في الاربعة فتصير اربعة وستين نضمه الى عدد المحب فيصير ٢٨٤ وهو عدد المحبوب وهذان العددان لا يوجدان في مرتبة الاحاد والعشرات وابتداء وجودهما من مرتبة المات ثم يوجد في غيرها من المراتب ولا يوجد في كل مرتبة الا متحابات فقط ويشترط في تحصيله ان يكون الحاصل من زيادة واحد على زوج الزوج فردا اول • وكذا الحاصل من زيادة الواحد على مضروب هذا الفرد الاول في زوج الزوج الثاني كاحد عشر في المثال ونفصيل

ذلك مذكور في الارثماطيقي ثم انهم ذكروا انه اذا كان عند انسان خاتم او لوح من فضة او ذهب وغيرهما ونقش فيه مربع وفقه ٢٢٠ وعند اخر خاتم او لوح من ذلك الجنس فيه مربع وفقه ٢٨٤ فان من عنده المربع الثاني يحب من عنده المربع الاول ويميل اليه بل ذكر افلاطون انه اذا اتفق ان يكون عند احد العدد الاقل من اي جنس كان وعند اخر العدد الاكثر من ذلك الجنس تقع المحبة بينهما بهذا الطريق والسر في تعيين العدد الاقل للمحب انه انقص من المحبوب من حيث انه محتاج اليه ومشتاق اليه فيناسب المحب الانقص والمحبوب الاكثر وقد قلت في التعمية عن الاسم ذكن هذا المعمى •

• كو وافي از خواص اعداد • بكشاي محك اين معما •
• او عدد محب بدست آ ... • وي عدد محب سفرا •

المراد بعدد المحب المذكور اولا هو اقل العددين المتحابين المذكورين وهو رك وبعدد المحب المذكور ثانيا هو عدد لفظ المحب بحساب الجمل وهو ن مما انه ذكر بعض العرفاء الظرفاء الشرفاء ان جذب المغناطيس للحديد مستند الى كون مزاجهما على نسبة الاعداد المتحابة وكون مزاج احدهما على اقل العددين ومزاج الاخر على اكثرها واقول هذا خيال لطيف لكن

لاتساعد التجربة فانا قد شاهدنا ان المغناطيس
يجذب المغناطيس الاخر وقد كان عندنا قطعة فقطعناها
قطعا مختلفة وشاهدنا ان القطعة الصغيرة تجذب
الى القطعة الكبيرة والقطعتان المتساويتان هـ
يجذب كل منهما الى الاخر وهذا يقتضي ان لا يكون الامر
كما ذكر فان اجزا المغناطيس الواحد يجذب بعضها
بعضا ولا اختلاف بينهما بحسب المزاج ولئن يتوهم انه
ربما كان الاجزا الصغيرة الممازجة في الصغر والكبر
على تلك النسبة فذلك مندفع بان الصغيرة على اي
حد كان من الصغر يجذب الى الكبير ولو كان الامر كما
توهم لم يتم الحكم في جميع مراتب الصغير وايضا القطعتان
المتساويتان في اجزا العناصر فيهما وجد انجذاب كل منهما
الى الاخر ولو كان العددان المتساويان مفيدين لهذه
الخاصية لم يكن هذه الخاصة مخصوصة بالاعداد
المتحابة بل كانت خاصية العددين المتساويين ثم
لم يكن لتعيين عدد الاقل للمحب والعدد الاكثر للمحبوب
فايدة فليتدبر ذلك والله الموفق ومنها ان العرفا
الراسخين في معرفة الحقايق واستكشافها بالذوق
الرايق والحدس الفايق والعين البصير لهم ان
مراتب الاعداد منطبقة على مراتب العوالم والهاء
مراة لحقايق الاشيا حتى انه لو وفق احد للاطلاع على

جميع

جميع خواصها واحوالها انكشف عليه احوال الموجودات
حتى الحوادث الماضية والاتية وما ينقل عن اساطين
الكشف والتحقيق في ذلك كثير شايع خصوصا ما يروى
ق عن الامام الذي هو بالحق ناطق ابو عبد الله جعفر الصادق
وغيره من علما اهل بيت النبوة وعن غيرهم من ايمة الكشف
والتحقيق مثل الشيخين الامامين محيي الحق والدين محمد
الاعرابي الطاي وسعد الحق والدين محمد الحموي • ومما
نقل في هذا الباب ان بعض المغاربة كان قد استنبط
من قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها ان
ان تقع في سنة اثنين وسبعماية وهو عدد لفظ اذا زلزلت
فكان الامر كذلك ووقع في تلك السنة زلزلة عظيمة و
واستنبط بعض من له قدم في هذه المعرفة من لفظ
شاه رخ ان سيماه بصير ملكا في سنة ثمان ماية وكان
الامر كذلك • وقد دون بعض المتاخرين من اهل
الذوق الكامل في هذا الباب كتبا ورسايل وادرج
١ فيها كثيرا من اللطايف والمعارف **وقد ذكروا**
ان عدد التسعة بمنزلة ادم وعدد الخمسة بمنزلة حوا
وان **قوله** تعالى طه اشارة الى ادم وحوا وذلك
لان الحاصل من جميع الاعداد من الواحد الى التسعة
على النظم الطبيعي خمس واربعون وهو عدد ادم واذا
جمع الى الخمسة لذلك يصير مجموعها خمسة عشر وهو ان

عدد حوا او كما ان حوا خلقت من ضلع الايسر لادم كذلك
عدده وهو خمسة عشر تحصل من تفضيله الخمسة الى اجزائها
والخمسة هو الضلع الايسر لخمسة واربعين لان خمسة
واربعين اذا وضع في مربع الثلاثة في الثلاثة يكون كل
واحد من اضلاع هذا المربع خمسة عشر وهو عدد حواء
وانه يظهر في ضلع من اضلاعه حينئذ ذا نا الضرورة
كما لا يخفى على من له خبرة بالاوفاق **واقول**
في كلا الوجهين خدشة **اما الاول** فلان كل
ضلع من المربع المذكور خمسة عشر فلا معنى لتخصيص ذلك
بالضلع الايسر على ان ذلك يقتضي ان يكون الضلع نفس
حوا لا ان حوا خلقت من ضلع **واما الثاني** فلما
ذكر في العلاوة فالاولى ان يقال ان الخمسة والاربعين
حاصل ضرب الخمسة في التسعة واطراف الضرب يسمى في
اصطلاح الحساب اضلاعا فللخمسة والاربعين ضلعان
التسعة والخمسة والخمسة اقل الضلعين فهو ايسرهما هذا
وقد قلت في التعمية عن اسم طاهر بيتا مشتملا
على هذه المقالة وهو هذا
كرآدمي فهم كني يادا • معلوم كني حقيقة اشيا را
جون آدم وحوا عدد آتش • رمز موبه سنوم به بين با با
الطا وا لها يخرجان عن اضلاع **الثالث**
كما علم مما سبق والبا اذا وقع في المرتبة • الثالثة

وهو مرتبة المأت صادرا **وفي قوله** بابا الطيفة
والهام لا يخفى على الفطن هذا اخر ما قصدت ايراده
في هذه الرسالة جعلته انموذجا لتلك العلوم فلينظر
فيه الاذكيا بعين الانصاف مجانبا للعناد والمرواخر
دعوينا ان الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه
على خير خلقه محمد واله
وصحبه اجمعين الطيبين
الطاهرين
والحمد لله
وحده
ام
م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى الله ربه ذي المواهب
محمد [illegible] عين الصدور [illegible]
وقف [illegible]